



الاهراء

الى القارىء الطيب ، قارىء الصحف ...
الى القارىء الذى يريد ان يقرأ فى جريدته ، اكثر مما
تحتويه صفحات جريدته ، ويعلم من امر صحيفته ما لا يتوحيح به
سطورها المطبوعة ...
الى الفرد الذى يخاطبه الصحف ، وتخطب باسمه ، وتعيضه
به ومن أجله ...
الى الفرد الذى هو الركن الاساسى فى بناء الحكم
الديمقراطى الحديث ...
أودع هذه الصفحات القليلة هدية ، لعل فى الهدية بعضه
الهداية ...

تلك الحرية ...

صاحبة الجلالة الصحافة « ملكة جميع أبناء الفخر » !
ليس في حديثها اليوم كثير من الفخر ، وليس فيه كثير من الخلاصة
أو الاشتراق . فإن جلالها متنوعة المزاج ، تشكو أزمات نفسية
ومشكلات خارجية تمس سلطانها في الصميم ، كما تمس مبادئ الحياة
القويمة في المجتمعات الحرة .

وحديث الصحافة حديث الحرية . فإذا كانت الحرية اليوم مشكلة
متعددة الوجوه ، فإن الصحافة وجه رئيسي من وجوها .

وحديث المشكلات حديث غير طلي . فهو لا يحتمل غير الجد الصارم
الذي لا يدع مجالاً للتزيين أو التجميل . ولعل في الموضوع ما يبرر تحميل
القارئ ما قد يبدو عبثاً فكرياً ثقيلًا ، في وقت يشد الناس فيه المنعة
من أي سبيل . فالمشكلة هنا مشكلة الصحافة وحرية الرأي ، وهي تعني كل
عضو من أعضاء مجتمع يجري على الأساليب الديمقراطية الحرة ، وتقضييه
المشاركة في كل مناقشة تدور حولها أو الاحاطة الدقيقة ، على الأقل ، بما
يعرض في خلال مثل هذه المناقشة من آراء وتوجيهات .

وقد يعد ما بين دفني هذا الكتاب الصغير مناقشة عامة في موضوع الصحافة والحرية ، ولكنها مناقشة لا تكتمل الا باشتراك كل قارئ فيها بفكره وقلبه .

ولكن لا بد لفهم المناقشة من تحديد عناصر الموضوع . فسا الحرية هذه التي يتحدث عنها الناس كثيراً ، وأشئ من أجلها الحروب ، وتضحي في سبيل صيانتها ألوف من الارواح وألوف ؟ يقول الفيلسوف صمويل^(١) ان الحرية ليست ، كما يظن الناس عادة ، مجرد فكرة بسيطة ذات وجه واحد . بل هي جماع عناصر أربعة : العنصر الوطني ، والعنصر السياسي ، والعنصر الشخصي ، والعنصر الاقتصادي . « فالرجل الذي ينعم بحرية كاملة هو الرجل الذي يعيش في بلاد مستقلة ، في دولة ديمقراطية ، وفي مجتمع يتساوى أفراده جميعاً أمام القانون وتقل فيه القيود الى الحد الأدنى ، وفي ظل نظام اقتصادي يفسح أمامه المجال لكسب عيشه وتأمين راحته ، ويهيء له الفرصة للرقى بمجداسته » .

ومن الواضح ان أي شكل من أشكال الحرية الأربعة لا يمكن ان يكون الحرية كلها . واذا طمس وجه واحد من وجوه الحرية ، فسدت الحرية جميعاً . وبلاحظ الفيلسوف صمويل ان أنواع الحرية الأربعة لا تجري مقتضياتها في سياق واحد . « ولعلنا نعتز على مفتاح كثير من أحداث التاريخ ، ونكشف الستار عن أسباب كثير من مشكلات الوقت الحاضر ، اذا أدركنا ان كثيراً من النزاعات والاختلافات لا تقوم بين

(١) رئيس العهد البريطاني في فلسفة . وهو من كبار المفكرين . تولى في بلاده إنجلترا وزارات مختلفة بين سني ١٩١٠ و ١٩٣٣ . وله عدة مؤلفات منها « الحرية المنظمة » و « الحرب والحرية » و « الفلسفة والرجل العادي » و « الإيمان والعمل » .

« الساطة » و « الحرية » ، بل بين قوى تقاثل في سبيل شكل معين من الحرية ، وقوى تقاثل في سبيل شكل آخر من أشكالها .

ولا ندخل في بحث فلسفي حول الحرية . ولكن لا بد من الإشارة الى ان عناصر الحرية الأربعة متساوية الأهمية . فان الحرية الشخصية لا تقل أهمية عن الحرية الوطنية ، والحرية الاقتصادية لا تقل أهمية عن الحرية الشخصية ، أو الحرية السياسية . وانما تنشأ ظروف وحالات تغلب حرية على حرية ، فتكون النتيجة دائماً الاضطراب في حياة المجتمع . وقد كان أبرز مظهر لمشكلة الحرية بوجه عام النزاع بين الحرية الوطنية وقوة أجنبية غالبة ، أو الصراع بين الحرية السياسية والحرية الشخصية ، وبين السلطة الحاكمة . غير ان المشكلة اليوم تبدو في مظهر عام آخر — ولئن يكن السبب قديماً — هو الخلاف حول تأمين الحرية الاقتصادية ، أي ضمان المستوى اللائق من العيش لكل فرد في داخل الأمة ، ولكل أمة في المجتمع الأممي .

والآن ، ما مركز الصحافة من الحرية في أشكالها المبينة آنفاً ؟ ان الصحافة التي هي المظهر الأول لحرية الرأي والمعرفة ، قد تبدو ذات أهمية ثانوية من حيث تمثيلها جانباً يسيراً من جوانب الحرية . ولكن الواقع يؤيد ما لها فعلاً من مكانة ، ومن أهمية خطيرة . ذلك بان الرأي المبني على المعرفة الصحيحة يشمل الحرية في جميع أشكالها ، أو كما يقول السر نورمان آنجل ، ان الفكرة ، وليس العمل ، هي التي تحكم العالم . ولذا كانت الصحافة الحرة وسيلة ضرورية لتأمين الحريات جميعاً وتنسيقها ، بحيث ، اذا استنكلت الحريات الأربع ، لا تترك واحدة منها تطفئ على الأخرى .

والصحافة لا يمكن أن تكون « صاحبة جلالة » الا اذا كانت لها الحرية الكاملة في التعبير عن الآراء العامة والخاصة ، ونشر المعلومات المختلفة التي لا بد منها لتكوين الآراء الصحيحة . ولذا قلنا ان حديث الصحافة حديث الحرية . والحديث اليوم صعب دقيق ، خصوصاً اذا خرج عن التاريخ والتقرير الى الملاحظة وإبداء الرأي في أحوال قائمة وتطورات تتمخض بها حوادث الساعة . وحوادث الساعة أحداث حرب كبرى « حرب العدوان أو الحرب على العدوان ، أو هي ، كما يقال ، صراع بين قوى الحرية وقوى الطغيان . وليس هنا مجال الاقضية في مثل هذا البحث وإنما يتناول هذا الحديث مسائل جوهرية في الصحافة وحرية الرأي ، لا بد من معرفتها على الوجه الصحيح ، لتكون في هذه المعرفة قدرة على الحكم الصحيح .

شرط من شروط السلم

ولم يسبق في تاريخ الصحافة الطويل أن برزت مشكلة صاحبة الجلالة في شكل أخطر وأقرب الى اذهان العامة والخاصة ، مما حدث في خلال العقد الأخير .

وقد كانت في أحداث هذه الحرب ، وفي المؤامرات السافرة التي مهدت السبيل لاشعال نار الحرب ، دروس وعظات بليغة ، لم يدرك الناس حقيقة مغزاها ومرماها الا بعد أن نزلت النازلة ، وشاخت الحرب أو كادت .

لقد تعلم الناس الأحرار ، أو يجب ان يكونوا قد تعلموا ، بلغة الوقائع المروعة ، ان حرية الصحافة ومعنى أوسع ، ان حرية تبادل الآراء

والمعلومات في العالم أجمع — في داخل كل أمة وبين جميع الأمم — هي ركن أساسي من أركان السلم. فبغير هذه الحرية لا يمكن ان يقوم تفاهم صريح او تعاون صادق بين الشعوب، ولا أمل في قيام سلام على الأرض لا تبنيه الشعوب بأيديها وفقاً لمعارفها ومعتقداتها.

ولم يعد هناك أدنى شك في ان خلق حرية الصحافة في بعض البلدان ذات النظام الدكتاتوري المطلق، قد حجب حقائق الموقف الدولي عن شعوب تلك البلدان، وحجب عن بقية الشعوب حقائق ما يجري تحت ظلال الحكم الاستبدادي. وكان ان تحولت الصحافة — بما فيها أبواق الاذاعة اللاسلكية — الى اداة من أخطر أدوات الحرب العصرية، لأنه لم يسبق ان بلغت الصحافة من النفوذ وسعة الانتشار ما بلغته في هذا العصر الذي يسمى بعصر النور.

ويذكر الناس الآن كيف كانت محض تلك البلدان الدكتاتورية المعروفة تهب فجأة لشن حملة من السباب والشتائم على أمة قريبة أو بعيدة، ثم تتحول الى التودد الى شعب من الشعوب أو حكومة من الحكومات، وكيف كانت تحرك تلك الصحف لتنشد انشودة واحدة تهمد اذهان الغافلين لاثارة مشكلة من المشكلات، أو الاقدام على عمل من أعمال العدوان.

ويذكرون أيضاً كيف كان المراسلون الاحرار يطردون من عواصم تلك البلدان التي ركبها الحكم المطلق، بتهمة التجسس أو الاساءة الى سمعة تلك البلدان. ويذكرون كيف كان كثير من الصحف الأجنبية الحرة يمنع دخولها الى تلك البلدان، بدعوى تحاملها عليها، وكان السبب في

الحقيقة الخوف من اطلاق تلك الشعوب المعزولة عن العالم ، على بعض الحقائق التي يحرص الدكتاتورون على حجبها عن شعوبهم .

في ضوء هذه الوقائع والنقائص ، أخذ كبار المفكرين في الغرب من كتاب ورجال سياسة ، يعملون على الاستفادة بالدرس المرير . وارتفعت الاصوات في البلدان المجاهدة في سبيل قضية الديمقراطية ، مطالبة في قوة وحزم بأن يكون تأمين حرية تبادل الأنباء والآراء في العالم اجمع ، شرطاً أساسياً من شروط اتفاق دولي للمحافظة على السلم .

وكان في مقدمة الاقتراحات التي أثارته اهتماماً كبيراً في هذا الصدد ، الاقتراح الذي قدمه نائب اميركي الى مجلس الأمة في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٤ وفيه يطالب مجلس الأمة الاميركي — الذي هو من أكبر المعاهد الديمقراطية في العالم — بأن يؤيد ضمان الحرية في تبادل المعلومات والأنباء بين أمم العالم اجمع . وقد أقر البرلمان الاميركي هذا الاقتراح . وفيما يلي نص الاقتراح وهو جدير بالتسجيل ، وصاحبه المستر جيمس وليام فولبرايت نائب ولاية أركنساس :

« لقد تقرر ، ان مجلس الأمة للولايات المتحدة الاميركية — اعتقاداً منه بأن تبادل الاخبار المستقلة ، بطلاقة وبدون أي عائق ، من شأنه ان يعزز التفاهم بين الأمم ، وبذا يساعد على منع الحروب في المستقبل — يعلن بحبيذه لمعقد اتفاقات وتسويات دولية تكفل لجميع ممثلي الصحف والراديو المعتمدين في جميع أنحاء العالم ، الحق في : (١) كناية وإذاعة ونشر الاخبار ، بدون تدخل من جانب الحكومات أو من جانب الهيئات الخاصة ، (٢) وبأجور للمواصلات موحدة » .

ومما قاله المستر فولبرايت ايضاحاً لاقتراحه هذا ان الرجال العاديين

لا يتحولون الى قتلة سفاكين ، إلا تحت تأثير الهاب مشاعر الجماهير .
والوسائل المعتادة التي يتبعها الحكام الفاشيون في سوق شعوبهم الى
الحروب هي أن يبدروا بذور العصبية القومية ، ثم يشعلوا صدور الجماهير
بنار البغض . وقال : « ان الحق لا يد أن يتحمد في النهاية شرور العصبية
العمياء ، ما لم يُحمد الحق في مهده ، أو يُحجب أو يشوه في روايته .
فاذا أمكن الوصول الى اتفاق مع الأمم الاخرى على تقرير مبادئ الصحافة
والاذاعة الاسلامكية الحرة ، كان هذا الاتفاق مساهمة ثمينة في سبيل
انشاء سلم مكنين في المستقبل » .

ولا ريب ان احتضان مجلس الأمة الاميركي الاقتراح آنف الذكر ،
ليدل دلالة اكيدة على مدى ما يعلقه العالم الديمقراطي من أهمية على تحرير
الصحافة وما يمت إليها من وسائل النشر . وقد كان لهذه الحملة الصحافية
الحرة صداها العميق في بريطانيا العظمى وسائر البلدان المحبة للحرية
والطلاعة إليها . ولا غرو فقد اتضح لأبناء هذا الجيل ، واستقر في نفوسهم ،
ان مشكلة الصحافة الحرة مشكلة دولية ، وان حلها يجب ان يكون جزءاً
أساسياً من حل مشكلة السلم في العالم .

وقد اطلعنا في المدة الاخيرة على بحوث لبعض كبار كتاب الغرب
ومدري صناعة جمع الأخبار ونشرها ، وأطلعنا على تصريحات لبعض
رجال السياسة المسؤولين ، نذهب الى حد التطلع الى تأمين حرية تبادل
المعلومات والأبناء والآراء بين جميع الأمم ، بنص صريح في معاهدة
الصلح التي يرجى أن تسوي امور العالم ، بعد هذه الحرب ، على نسق
جديد . ومن أهم هذه البحوث الجديرة بالاهتمام بحث نشرته جريدة

« أنباء صحف العالم » — التي هي اللسان الناطق باسم صحافي بريطانيا العظمى — المستر كنت كوبر المدير العام لشركة الأنباء الأميركية المعروفة باسم « الصحافة المتحدة » (Associated Press). ويقول المستر كوبر في هذا البحث : « ان هناك أملاً متزايداً بأن معاهدة الصلح الآتية سوف تحتوي على شيء جديد يرمي الى منع الحروب — هذا الشيء الجديد هو ايجاد ضمان يكفل لشعوب جميع البلدان والافطار الحق في قراءة أخبار صحيحة صادقة » .

ويقول : « ان ثمة عوامل كثيرة تهبط السبل للحرب ، وتجعل شعوبها امراً محسكاً . وجميع هذه العوامل كامنة في الكيان الاجتماعي والاقتصادي لأكثر الشعوب . غير ان مجرد وجود هذه العوامل لا يخلق حرباً . فلا بد من حكومة أو هيئة ذات سلطة تنير شعوبها وتلهب روح المصيبة العمياء في نفوس بنينا . ولاثارة شعب من الشعوب على وجه فعال ، لا بد من استخدام وسيلة للإخبار العامة . وعلى ذلك فان الطريقة المانعة للحرب هي الحيلولة دون تشويه الحقيقة في الاخبار العامة أو تحويرها » .

وفي انجلترا أيضاً قامت حركة قوية ترمي بوجه خاص الى إلغاء ما خلقته ظروف الحرب من وكالات أخبار تحتكرها الحكومة ، وتحت الصحف على المبادرة الى نقض كل رقابة حكومية عنها ، عند أول فرصة . وقد ترعمت هذه الحركة حريدة « أنباء صحف العالم » آتفة الذكر . وكان لها في هذا الميدان عدة مقالات آرية تنادي بإزالة جميع القيود المفروضة على الصحف حالما تنتهي الحرب ، وتقض بعض المصالح الحكومية التي

تتخفى في شكل وكالات أخبار وهي أبعد ما تكون عن وكالات الاخبار .
فان وكالة الاخبار هي منظمة لجمع الاخبار يديرها صحافيون قديرون ،
يتولون رواية انباء الوقائع الجارية او وصفها او التعقيب عليها بكل دقة
ونزاهة ، وبدون أي دافع آخر ، بوصفهم ممثلين للرأي العام الذي يوجهون
اخبارهم اليه . وانه لما يؤسف له ان تقوم مصالح حكومية تزعم لنفسها
اسم وكالات الانباء ، فان في هذا امعاناً في التضليل .

وقد كانت لبعض كبار الصحافيين البريطانيين وقفات في البرلمان
البريطاني بهذا الصدد . فقد وقف المستر فرنون بارتليت الكاتب السيامي
المشهور ، بحث الحكومة البريطانية على تأييد الحركة الرامية الى الغاء
وكالات الانباء ذات الصبغة الاحتكارية التي تشرف عليها الحكومة . وقال
ان في بقاء هذه الوكالات خطراً جسيماً . فان اي شكل من اشكال
الاحتكار ينطوي على خطر فادح ، ولكن ليس هناك احتكار أخطر من
احتكار الآراء والافكار .

ويتضح مما أشرنا اليه من نصريجات ومنافشات في هذا الشأن ،
ان مشكلة الصحافة وتبادل الانباء والآراء ، باتت تزعج كبار المفكرين ،
خصوصاً بعد أن علقتهما في اثناء هذه الحرب طغيبات غريبة اخرى .
فقد طغت « الدعاية » على كل شيء ، حتى لم يعد باستطاعة الانسان المادي
أن يفرق بين الخير والدعاية .

وهذه الحركة الكبيرة ، التي قامت في الولايات المتحدة وبريطانيا
العظمى ترمي الى التفريق التام بين الخير والدعاية . وتطالب بالتخلص من
جميع وسائل الدعاية واضلاق حرية تبادل الاخبار بعد الحرب .

ان المشكلات الاقتصادية والسياسية قد تكون الاسباب الظاهرية الرئيسية لاثارة الحروب . ولكن المشكلات الفكرية هي أدق الاسباب واخطرها . وقد كانت هناك قبل الحرب صيحة لا تزال تتردد الى اليوم ، تطالب باطلاق حرية الحصول على « المواد الصناعية الخامه » للجميع . ولكن هناك « مواد خامه » اخرى ، اخبار شائناً ، يجب تأمين حرية الحصول عليها وتبادلها بين الجميع . هذه هي الاخبار والمعلومات ، تستقى من منابعها وتوزع على العالم بسلامة وامانة دون ان يمتنعها معترض او تشوبها شائبة .

غير ان ما لا يغنى على الفكر — وهذه حقيقة تدعو إلى الأسف — ان هذه الصيحات التي تطالب باطلاق الحرية سواء في الحصول على المواد الخامه الصناعيه أو في التجارة الدولية ، أو بتأمين حرية تبادل الاخبار والآراء ، أو تأمين ما يسمى بالحرية الاربع — تقول ان هذه الصيحات ذات النعمه الخلابه الساحره ، لا تظهر الا في أزمنه المحن والازمات ، اذ يفنقد الناس حرياتهم فلا يجدونها ، وخبرهم فلا يحصلون عليه الا بشق النفس . ومن الواضح ان « المواد الخامه » ، كانت لتثير كل هذا النزاع والشقاق بين الأمم والشعوب الا لأنها مصدر من مصادر القوة ، وما دامت حياة الافراد والشعوب اقتصادياً على القوة والسلطان ، فلن يسمع أية أمة النخلي عن سلاح قوي بانفسه ، مثال مناجم المعادن أو حقول البترول أو مزارع القلال ، أو منابع الرأي والمعرفة ...

صاحبه الجملونه المصريه

عند التحدث عن مشكله « صاحبه الجلاله » لا بد من كلمه صغيره عن

الصحافة المصرية ، التي عرفت في تاريخها القصير معنى الكفاح في سبيل الحرية . فان تاريخ الصحافة المصرية مرتبط أوثق الارتباط بتاريخ النهضة الفكرية العربية ، وهو مندمج ايضاً في تاريخ النهضة السياسية المصرية .

لم تكن الصحف المصرية أو العربية في أواخر النصف الثاني من القرن الماضي صحف اخبار ، بل كانت صحف سجال ودفاع في سبيل قضية . فلم يكن هناك غير خبر عظيم واحد هو خبر الاحتلال ، ولم يكن هناك الا قضية عظيمة واحدة هي قضية الاستقلال . وقد قام من حملة الأقلام في ذلك العهد غير البعيد رجال كانوا القادة المخلصين للأمة ، وقت لم تكن للأمة هيئات سياسية منتظمة لاجهاد وبذل أولئك الرجال كثيراً من التضحيات بسخاء في سبيل إذكاء حب الحرية في النفوس ، وإعداد الشعب للاستقلال الصحيح . وهم قد لا يعدون اليوم من الصحافيين بالمعنى المفهوم من الكلمة ، ولكنهم كانوا ، على كل حال ، قادة فكر . وما الصحافة الصحيحة الا قيادة الرأي .

وظهرت الصحف الحزبية في مصر بظهور الاحزاب السياسية في أوائل القرن الحاضر . ثم جاءت الثورة المصرية فصقلت الاتحاد بين مختلف عناصر الأمة . ووثبت الصحف بعد الثورة وثبات مريعة كبيرة بعدما توافرت لها أسباب الحرية التي كفلها الدستور لحجيم أبناء الوطن ، وبعدما تهيأت لها وسائل الصناعة الحديثة في انتاج الصحف . وعادت الحزبية تشغل الصحف وتتنازع ميول الجماهير بعد اعلان الدستور ، حتى كانت الجبهة القومية التي أثمرت معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا سنة ١٩٣٦ ، وهي المعاهدة التي اعترف بسيادة مصر كدولة مستقلة استقلالاً

تماماً . وهذه المرحلة الأخيرة من حياة مصر السياسية لم تكن تبدأ بعد . فقد ليست مصر ثوب الاستقلال ولم يتج لها أن تنعم بحدته . وما كان استقلالها قد اكتمل عند ما تلبد الجو السياسي الأوربي ، واضطرب منذراً بالحرب الحالية .

غير أن هذه الحرب الطاحنة التي امتدت بعض أمواجهها المدمرة حتى شارفت دلتا الوادي ، لم تكن شرّاً كلها على الصحافة المصرية . فقد تجلى في ضوء وهجها الزهيب ، أن البيان الصحفي في مصر لم يكتمل بعد ، وأن مملكة الجلالة هنا لم تنوّلد أركانها بعد ، ولم تبلغ مرتبة النضوج والازدهار الجذيرة بأمة مستقلة ذات سيادة محترمة في المجتمع الأممي — بصرف النظر عما يسمعه الصحفيون بين وقت وآخر من عبارات الإعجاب والثناء التي يوجهها كبار الزائرين الأجانب إلى الصحافة المصرية ، زاعمين أنها تضاهي أرقى صحف البلدان الغربية الكبرى .

فقد اتضح في خلال هذه الحرب الحافلة بالأحداث ، أن الصحف المصرية لا تستطيع أن ترى بعينها أبعد من حدود مصر . وبعض البلدان العربية المجاورة . أما الحوادث الخطيرة ذات الأثر الأكبر في تشكيل الرأي العام الدولي ، فلا تراها صحفنا أو أكثر صحفنا إلا بنظارات اجنبية ، من خلال وكالات الأنباء غير المصرية ، وحتى الصحف التي لها ممثلون في بعض العواصم الخارجية الكبرى تعتمد على مراسلين أجانب من أبناء تلك العواصم .

وقد ظهرت في مملكة جلالة المصرية ، في المدة الأخيرة ، بدعة جديدة خطيرة . وهي تهاقت بعض الصحف اليومية الكبيرة على موائد الصحف الأجنبية الشهيرة وخصوصاً الصحف البريطانية . وقد

اتفق بعض هذه الصحف مع بعض كبريات الصحف البريطانية ، على شراء رسائل الاخبار التي تنقلها الصحف البريطانية هذه من سفرائها المحترمين في الخارج . وهذا يعينه عكس معنى الاستقلال ، اذا كانت الصحافة المصرية تحرص على استقلالها حرصها على استقلال الوطن المصري .

ومهما يكن من صدق بعض وكالات الأنباء الاجنبية ، وفيحة أنبائها ومعلوماتها ، فانها لا تعدو أن تكون قناة واحدة من قنوات الاخبار ، ووجهاً واحداً من وجوه الرأي . وهذا لا يعني الصحف المصرية عن أن يكون لها عيونها الخاصة ورسلها المخصوصون في شتى البلدان والاقطار ، اذا كان لها أن تقدم اقراءها الخبر الصحيح والرأي المصري الصحيح ، ليكون في مصر رأي نام مستنير في كل ما يتعلق بشؤون مصر الخارجية وما هناك من مشكلات دولية .

وليس من الاسراف في التفتي ، أن يتطلع المرء الى تعبيل «دبلوماسي» خارجي أوسع وأكمل ، للصحافة المصرية . ثم ان الصحف المصرية قد بلغت من الكثرة والانتشار ، حتى اصبح لا غنى لها عن وكالة أنباء مصرية حرة تقومها بالاخبار والمعلومات من مختلف مواردها . واذا قلنا ان الصحافة المصرية بحاجة الى وكالة أنباء واحدة على الاقل ، فلا يخطر ببالنا ان تتولى الحكومة انشاء هذه الوكالة . فان للحكومة في هذا المجال وكالتها الخاصة ، التي يمثلها في الخارج « الملاحقون الصحفيون » بالسفارات والمفوضيات . أما ما تريده الصحافة فهو وكالة « صحافية » حرة « ينشئها رجال من أحرار الصحفيين ، يكونون قواماً على هذه المهنة الخطيرة ، ولا يحاسبون الا أمام ضميرهم القومي والرأي العام الدولي .

ولعل هذه الامنية ، قد دخلت فعلاً المرحلة الاولى من مراحل التنفيذ ، فقد أخذت الفكرة تشغل لفتناً من كبار الرجال المعنيين بالصحافة ، بصورة جدية .

والقول بأن الصحف المصرية لا ترى بعينها الى أبعد من حدود مصر ، وحدود بعض الاقطار العربية الشرفية ، فيه كثير من التجوز . فان هذه الصحف لا تزال تغض الطرف ، أو هي تعجز عن أن ترى بعينها كثيراً من الحوادث التي تقع في داخل حدود مصر . حتى ان داخلية مصر ، ريف مصر وصعيد مصر وصحارى مصر ، لا تزال تبدو في أعين قراء الصحف في المدن اصقاعاً مجهولة ، مثل غابات وسط افريقيا ، ومجاهل آسيا الوسطى ، وصحارى سيبيريا الجليدية . .

والملاحظ ان كثيراً ما تقع حوادث وجرائم في قرى مصر ومزارعها ، خليفة بأن تهز الرأي العام ، وتقتضي العمل الحاسم لمعالجة الامن ومعالجة الامراض الخلقية . وقلماً أبدت صحيفة من الصحف اهتماماً جدياً بحريمة قتل أو جنابة تعذيب أو حريق من الحرائق ، وأوغدت لتحري الحقيقة مندوباً خاصاً من كبار محرريها . والقاهر انه كان لا بد من نكبة هائلة ، مثل النكبة التي حلت بصعيد مصر في خريف سنة ١٩٤٣ وشتاء ١٩٤٤/١٩٤٣ (وباء الملاريا) لتحرك الصحف المصرية الكبرى للعمل .

ان على الصحافة المصرية في هذا الطور الانشائي من حياة مصر الجديدة مسؤوليات جساماً ، لا تقف عند حد الدفع عن استقلال مصر السياسي وكرامة مصر وحقوق مصر . بل تمتداه الى العمل البنائي في مختلف حقول الاصلاح الداخلي . ولا أقل من ان يكون للصحف

الجيدة مراسلون خصوصيون ومندوبون اختصاصيون ، على كل جبهة من جبهات الميدان الداخلي ، وهناك جبهات متعددة لا تقل أخبارها أهمية عن أخبار الجبهات الخربية : هناك جبهة الامن الداخلي ، وجبهة المرض ، وجبهة الفقر ، وجبهة الامية ، وجبهة الاخلاق والتربية القومية. والامن والصحة والرخاء والثقافة وحسن الخلق ، جميعها أركان اساسية من اركان الحرية . ولا حرية مع الجريمة او المرض او الفقر او الجهل او الانحطاط الخلقي ...

ثم ان وقائم هذه الحرب ، وما تخللها من مؤتمرات سياسية واقتصادية وفنية ، قد أظهرت حاجة مصر والصحافة المصرية الى المحررين والكتاب الفنيين الاختصاصيين . فالصحافة هنا لا يزال بها جناح خالٍ ، يجب أن يشغله المحررون والمراسلون الخبيرون في شؤون المدينة الحديثة التي تقوم على أساس العلم في شتى صوره . محررون اختصاصيون في الاقتصاد والتجارة والمال والهندسة المدنية والطيران والملاحة وغير هذا من عمد المدينة الحديثة .

غير انه قد يكون من الاجحاف ، أو من المبالغة في قلب الحقائق والاضاع تحميل الصحافة المصرية فوق طاقتها . وقد عا قبل ان لكل بلد الصحافة التي يستحقها . وان صحافة أية أمة لا يمكن ان تكون أرقى من هذه الامة . ولكن الملاحظات والاماني التي نخطر لمراقب أحوال الصحافة المصرية ، ليست بعيدة جداً عن الاماني التي تجول في ضمير الشعب المصري في هذه الايام . فان في هذا البلد الآن عوامل نهضة كبرى مخنمة ، لا بد أن تنطلق يوماً . وما السان المعبر عن النهضات القومية الا الصحافة الحرة الجدة .

والصحافة المصرية ان تتطلع من خلال الازمات السياسية والاقتصادية
والنفسية القائمة ، الى مستقبل حافل بأسباب الرواج المادي والادبي . فان
عودة السلم الى ربوع العالم سوف تسرع السبيل أمام الصحف المصرية ،
للانتفاع بأحدث الآلات والمبكرات في فن الطباعة المصرية . وان
سهولة هذه الآلات وقلة تكاليفها ووفرة الاموال المتداولة أو المخزنة
سوف تغري بإنشاء صحف جديدة ، كما ان كثرة الصحف قد تغري بإنشاء
مصانع لادوات الطباعة والورق . ثم ان النهضة التعليمية التي تلوح بتبشيرها
في جو مصر في هذه الايام ، لتبشر بزيادة كبيرة في عدد قراء الصحف .
فاذا أضيف الى القراء المصريين جماهير قراء الصحف المصرية في الاقطار
العربية ، كان للمرء أن يتوقع ان يشب عدد قراء الصحف المصرية الى
الملايين في فترة لا تزيد على عشرين سنة . ولا شك انه مما يساعد على
هذا الانتشار والاتساع ، سهولة وسائل المواصلات وسرعتها ، خصوصا
المواصلات الجوية التي سوف تسمح للقراء في شتى الاقطار العربية قاصديها
ودانها ، بأن يقرأوا الصحيفة المصرية في يوم ظهورها .

الصحافة والسلطة

أما مشكلة «صاحبة الجلالة» فشكلة مزدوجة . فهي من ناحية
مشكلة داخلية حديثة ، ومن ناحية أخرى مشكلة خارجية قديمة . فالمشكلة
الداخلية تشمل طريقة انتاج الصحف وحريةها التجارية وقيمة «الصحافيين»
وأثر كل ذلك في مكانة الصحافة الادبية وما لها من «سلطان» . والمشكلة
الخارجية تتناول حرية الصحف بالنسبة الى السلطة الحاكمة . وفي هذا
الكتاب ، يعالج المشكلة من وجهيها الرئيسيين كاتبان سياسيان من كبار

صحافي إنجلترا ، فيتحدث المستر ويكهام ستيد عن مشكلة الصحافة من الناحية الداخلية ، ويتحدث السير نورمان آنجل بالاكتر عن مشكلة تحديد حرية الصحافة بالنسبة الى الحكومة .

والكلام عن حرية الصحافة بالنسبة الى الحكومة لا بد أن يتطرق الى حالة الصحف المصرية في الوقت الحاضر . فمن المعلوم ان الصحافة المصرية قد عانت ولا تزال تعاني بحثة قسبة في ظل الاحكام العسكرية . ولكنها بحنة تختلف عن جميع ما مر بها من بحن . فالحنة اليوم بحنة عالمية تقاسم فيها صحافات العالم أجمع . والصحافة المصرية اليوم « حياة مستقلة » بين مثيلاتها من الطيات في البلدان الاخرى . فعليها اذن مسؤولية أعظم . وعليها ان تحوض تجربة كبرى تتحن بها نظام الحكم الحرة في جميع أنحاء العالم . وعليها بعد ان تؤدي نصيبها في « نسج البساط العالمي » ...

وقد كانت في البرلمان المصري مناقشات ومحاولات حامية حول حرية الصحافة وقبوء الحكم العسكري ، تمت بحلاء عن مبلغ تقدير قادة الامة لقيمة الرأي الحر ، وضرورة اطلاع الشعب على ما بحجري حوله اطلاقاً صادقاً يتفق وحكم الدستور ، ان الامة مصدر السلطات . كما دلت على مبلغ شعور الامة المصرية بكرامتها الذاتية واعتزازها بسيادتها . ولعل خير ما يذكر في هذا المقام ما استشهد به أحد الضيوخ المحترمين ، اذ قال ان في إنجلترا مجلة اسمها « الاخبار » اتخذت شعاراً لها هذه العبارة : « ان سر قوة بريطانيا هو رأي عام مظلم تمام الاضلاع » . ومما هو جدير بالتسجيل على سبيل الذكرى ما صرح به وزير الاستعلامات البريطاني في مجلس العموم في الحادي عشر من شهر فبراير سنة ١٩٤٢ اذ « طالب اليه ان

يؤكد باسم الحكومة ، ان الحكومة سترفع القيود عن جميع قنوات النشر الكبرى ، مثل هيئة الاذاعة اللاسلكية البريطانية وقسم كبير من الصحف ، في أقرب وقت ممكن عقب انتهاء الحرب . فقد أجاب الوزير بقوله : « ان السلم لن يحمل للرفقاء غير العطفة . ولكني لا استطيع ان اقبل الزعم الفائل ان قسماً كبيراً من الصحف خاضع لبطرة الحكومة . ففيما عدا بعض القيود الضرورية لسلامة في وقت الحرب ، تحتفظ الصحف جميعاً بحريتها التقليدية . وهي لا تبدو عليها أية علامة من علامات الضعف أو الوهن »

وليس المجال هنا مجال مقارنة بين حالة الصحف في مصر ، وحالتها في البلدان الديمقراطية الغربية ، وانما نشير الى ان قادة الدول الديمقراطية المحاربة قد حرصوا دائماً على اغتنام كل فرصة لتأكيد حرية الصحافة في بلادهم . ولا يمكن الآن ، طبعا ، تقدير قيمة تلك التأكيدات ومدى انطباقها على الحقيقة ، غير انه يمكن لمن يطالع على بعض الصحف أو المجلات الانجليزية والاميركية أن يلاحظ ان تلك الصحف لا تزال تتمتع بقدر غير قليل من الحرية ، حتى في معالجة المسائل الخطيرة التي تتعلق بتسيير دفة الحرب .

ولعل أولئك القادة الغربيين يدركون ، بحكم بيئتهم والظروف التي أوصلتهم الى منصة الحكم ، ان كبت صوت الصحافة ، وتقييد حرية القول ، سلاح لا يمكن الا أن يفتك بإشاهره . فلذا هم الذي يدع شهوة الحكم وغرور الانانية يستبدان به ، فيمنع عن الشعب المعرفة الصحيحة ، ولا يظلمه الا على ما يريد لا يلبث أن يحاط بغزوة كثيفة من الشناء على عهده ، والتسبيح بحجده ، متصاعدة من أفواه المترلقين والأذئاب أصحاب

المآرب الشخصية العابرة، والجبناء المقربين الذين ينعمهم جبنهم من مناقشة الرئيس أو اطلاعه على حقائق الأمور، فلا يسمع إلا المديح ولا يرى إلا كل ما يرضيه، فيتجاذى في سبيله وهو يقن أنه بالغ أوج الحمد والسؤدد في أعماله وأقواله. وإذا تسرب إليه صوت مختلف النغمة وسط أناشيد الانتصار والمحاسن فإنه يطرده مشمئزاً مستاء. وتكون نهايته المحنومة التي لا مفر منها السقوط المخزي، سقوط من يخيل إليه أنه محلق في سماء السعادة والنجاح، ثم ينقشع الضباب العظيم فيجد نفسه ممدداً على الأرض منبوذاً معكروها، ولو طال الزمن.

وفي تاريخ مصر، وفي تاريخ الأمم الأخرى في أوائل عهودها بالنهضة، أمثلة صارخة من هؤلاء الحكام. وفي التاريخ عبر ولكن أين السياسي الذي يذكر عظات التاريخ، وهو منتش بحمر السلطان.

هناك في كل عصر، خصوصاً في الأمم الحديثة العهد بالحرية والاستقلال زمرة كبيرة من أنبياء الرجال، أولئك الضعفاء الأذلاء الذين يهبون أنفسهم عبداً لكل ذي سلطان. انهم أشبه بأنسجة العناكب، لا تلبث أن تنكاثف حتى تصبح شباكاً قوية تطبق على الحاكم المخدوع فيكون مصيره الهوان والخسران.

ومن نكد الدنيا على أمة أن يكون بين أمثال هؤلاء الرجال الصغار كثرة ممن يسبون صحافيين، يصفقون لكل حاكم ويلشون يده ويطلقون أقلامهم وألسنتهم بمدحه إلى أن يحين حينه ويخلفه غيره.

ومهما يكن من أمر فإن الحالة التي تعانيها الصحف في وقت الحرب حالة غير عادية. والمرجو أن تنتهي بزوال أسبابها، غير أنه تحسن الإشارة من جهة أخرى، إلى تطور حسن في العلاقة بين الصحافة والحكومة بوجه عام،

يظهر أثره فيما يقوم اليوم بين رجال الصحف ورجال الحكم من صلات التناغم والاحترام المتبادلين . وكانت الحال غير ذلك من قبل . فقد كان يبدو الى عهد قريب ان هناك شعوراً تقليدياً من العدواة بين الصحف والحكومة ، وان من الامور الطبيعية ان تهجم الصحف الحكومة القائمة دائماً ، وان تضطهد الحكومة الصحفيين دائماً . ويذكر شبوخ الصحفيين في مصر حوادث غير قليلة وقعت بين بعض كبار الصحفيين ورؤساء الحكومات في العهد الماضي والعهد الحاضر . هذا الشعور العدائي الغامض قد يكون أثراً من آثار ماض مظلم ، حينما كانت الحكومات المستبدة أو المستعبدة توجه همها الاول الى خنق صسوت الحرية في الشعب . وفي تاريخ الصحافة العربية سواء في مصر أو في البلدان العربية المجاورة ، تمثلة على الاضطراد الذي ذهب ضحيته بعض الصحفيين الأحرار ، المجاهدين بالنظم في سبيل أوطانهم ومبادئهم السامية . ومثل هذا الاضطهاد قد ذهب أيامه — فيما أرجو — الى غير رجعة .

ولعله تجلّى للناس اليوم انه لم يكن مجالاً للعدواة بين وزراء صاحب الجلالة ووزراء « صاحبة الجلالة » ، « اذ لم كل من المرتقين يعرف سلطته ويتقدم مسؤوليته . في العمل على بلوغ الاغراض السامية التي يستخدم من أجلها هذه السلطة . فالحكومة في المنطق الديمقراطي هي الهيئة التي « يختارها » الشعب ويفوضها سلطة العمل باسمه . في سبيل ترقية حاله ورفع مستوى معيشته وتأمين سلامته . والصحافة هيئة تستمد سلطانها من الشعب ذاته . وليس لها ان تستخدم هذا السلطان الا في خدمة الشعب

وحمايته من الاخطار المادية والادبية . فغاية الهياتين واحدة هي خدمة الشعب . وسلطة الهياتين مصدرها واحد هو الشعب ذاته . واتفاق الغرض يفرض التعاون لا التناهد ، على الرغم مما يسم مهمة الصحافة من منعة الرقابة على أعمال الحكومة ، وعلى الرغم مما قد يشوب مهمة الحكومة من صبغة التحكم بالسلطان المادي . غير انه ليس من مصلحة الصحافة أن ترفع الكلفة وتولد أواصر المودة بين الصحافي والحاكم ، لأن هذا غالباً ما يكون على حساب الجمهور ، وعلى حساب « المصلحة العامة » ...

ومن أنظر الدلائل على هذا التطور في العلاقة بين الصحافة والحكومة في مصر ، تلك الاحاديث الدورية التي تجمع رجال الصحافة ورجال الحكومة بين وقت وآخر . أما في البلدان الديمقراطية الغربية فان رؤساء الحكومات والوزراء الرئيسيين قد جروا على سنة حميدة ، وهي الاجتماع بالصحافيين في شبه مؤتمر ، مرتين أو ثلاثاً في الاسبوع . وفي الولايات المتحدة الاميركية يجتمع الصحافيون والوزراء أو رئيس الجمهورية كل يوم تقريباً ! وما الغرض من هذه المؤتمرات الصحافية ، التي تجمع رجال الحكم المسؤولين ورجال الصحافة ، الا تزويد الصحافيين بالمعلومات الصحيحة التي تعينهم على حسن هداية الجمهور في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بوجه عام ، كما انها تفيد رجال الحكم باطلاعهم عن كتب على الاتجاهات الفكرية التي تتجاذب أذهان الجمهور . ولكن لا يمكن أن يكون الغرض منها املاء الاخبار الحكومية على الصحافيين املاً . ولا شك ان حياة السلم تقتضي الحكومات وقدة الرأي تعاوناً لا يقل متانة عن التعاون الذي تفرضه حالة الحرب عادة .

ولمعاونة الصحافة للسلطة التنفيذية وجوه عدة ، ليس منها التزلف الى اصحاب السلطان المدني الزائل ، أو المسيرة والمداورة في الامور التي تهم مصالح الشعب العليا . بل ان أهم وجوه هذه المعاونة هو فيما تستطيع الصحف اليومية ان تقدمه لاصحاب السلطة من حقائق الحالة المعيشية والمشاعر السائدة بين الجمهور ، مما يمكن من تعارض هذه المشاعر واردة المنتهدين للحكم . ولعل أنتم اشكال هذه المعاونة ، النقد ، النقد السليم التزيه المبني على عقيدة راسخة ومعرفة صحيحة . وان في وسع الصحف الجيدة ان تؤدي عملاً عظيماً حقاً في هذا المجال . فان لاصحابي من الطلافة وميزات المهنة ما يطوع له أن يرى بمبذبه أو بميون معاونه الاقربين ، ما لا سبيل للوزير الى رؤيته الا من خلال حواجز وسدود متشابكة . وما كانت مهمة الصحافي ليقوم على اخلاق الحوادث أو تزييف الوقائع . وما كانت هذه المهمة بالعمل الهين الذي يقوم على النقد السهل . بل هي مهمة قوامها الدرس والبحث وتقني الحقائق تسهيلاً للقيام باعمال اجتماعية في حل المشكلات الاجتماعية وترقية حال المجموع . ومسائل الصحافي قوية وتسهيلات غير قليلة . ولن يكون حذراً بسلطة الصحافة ومكانة الصحافة اذا لم يعرف كيف يستخدم وسائله وممكناته على الوجه المنفذ الناجم . وان الصحافي الجيد ليذكر دائماً ان الوزير الذي لا يوفق في تأدية مهمته يعزل من منصبه أو يكره على الاستقالة ، أو تستقيل معه الهيئة الحاكمة برمتها . وكثيراً ما يكون الصحافي اليد الاولى في هدم الهيئة الحاكمة التي تسيء استخدام سلطتها .

الرسالة الصحافية والعقبات المادية

أما المشكلة الداخلية للصحافة فهي مشكلة الموازنة بين الرسالة الادبية العليا التي تضطلع بها الصحف ، وبين الاعتبارات المادية التي لا بد للصحف من مراعاتها لكي تعيش وتعمل . وأهم عناصر هذه المشكلة طريقة انتاج الصحف المصرية سواء من الناحية الآلية الصناعية ، أم من الناحية الكتابية ناحية التحرير . ومن المعلوم ان قيمة الصحيفة تنوقف في المقام الاول والاخير على قيمة صاحبها ونوع الرجال القاعين على تحريرها ، أي الصحفيين . ويقول ويكهام ستيد ان الصحفيين الحقيقيين خدام غير رسميين للعجموع ، وهم يعملون بوحى دأب داخلي يدفعهم دائماً الى خدمة الجماعة . وهؤلاء الصحفيون هم « الصحافة » بالمعنى الحقيقي للكلمة .

وقد ظهرت مشكلة الصحافة في البلدان القريبة في شكل خطير ، خصوصاً في السنوات القليلة السابقة لهذه الحرب . اذ بدا على كثير من شركات الصحف الكبيرة ميل مزاييد الى الرواج التجاري الذي يدر الربح الوفير ، ولاح لبعض قادة المختصر المتخاضين ان كثيراً من الصحف كانت تسيء استخدام حريتها وتهاون في قيادة الرأي العام الذي تدنق بلسانه . أما في مصر فلم تبلغ المشكلة في أي وقت هذا الحد من الخطر . والصحف المصرية الجيدة لا تزال ، في طريقة انتاجها ، بعيدة عن كثير من المساويء والنقائص التي يشكو منها بعض كبار كتاب الغرب - والتي يشير اليها نورمان آنجل ويكهام ستيد - فلم تنهز في مصر بعد الشركات الصحافية العربية الكبيرة المنظمة على طريقة تصناعات الآلية . ثم ان روحانية الشرق لا تزال عاملاً قوياً له شأنه في وزن قيم الاشياء ، بصرف

النظر عما يبدو من بعض الصحف من تهاافت على تقليد وسائل الغرب غير الجيدة .

أما من ناحية التحرير واسلوب الكتابة الصحفية ، فالظاهر ان المشكلة تزعج كبار الادباء ورجال اللغة . وقد بدا لبعض كبار الادباء أن يتقدم الصفوف للدفاع عن البلاغة - وهل هناك أبلغ من البلاغة في الدفاع عن البلاغة ؟ - بعد أن غلبت الركافة ، فيما يظهر ، على كثير من الاقلام وفشت الغثاة في كثير من المنشورات والمنظومات .

وهذا موضوع خطير يحتاج الى كثير من الدقة في البحث والروية في الحكم على مظاهر الاشياء . وقد يكون من التسرع تحميل الكلام فيه أي معنى من معاني الاتهام بوجه الى ناحية أو أخرى . على ان الملاحظ بوجه عام ان لكل عصر كتابه ، ولكل عصر لغته التي لا تسلم في تعبيراتها ومعانيها من تأثيرات الاحوال المعيشية المستجدة . ومن الطبيعي ان تكون الصحف وهي المتحدثة الى الجمهور وباسمه ، أول ما يتأثر بالتطورات والتغيرات العامة التي تعيب أساليب العيش والفكر . ومن العبث محاولة تحديد المسؤولية في مثل هذا التطور الذي يشمل حياة أمة برمتها ، الا اذا كانت هناك حالات خاصة من المغالاة في الاسفاف والاندفاع الطائش في الاقتباس أو التقليد . ولا يغرب عن البال ان لغة الصحف اليومية خاضعة لعدة عوامل تتحكم في انتاج الصحيفة وفي نجاحها أو فشلها . واذا كانت أساليب الكتابة الصحفية تشكو شيئاً كثيراً أو قليلاً من قلة البلاغة ، فان مرجع ذلك في الغالب الى المعجز عن مجازاة التطورات الكثيرة التي ملأت على أساليب الحياة الاجتماعية العامة ، سواء من الوجهة العلمية

أم السياسية أم الاقتصادية . وفي كل ناحية من هذه النواحي مصطلحات وتسميات جديدة لم يتضمنها اللغة العربية بعد ، بل لم تستوعبها اللغات الأجنبية التي أوجدتها . وإن رجال الصحافة أن يعتمدوا على رجال اللغة في توضيحهم بالأصطلاحات والانقاط الجديدة بعد اختبارها في مخبر الذوق الشعبي .

وعلى أية حال ، فإن الاسفاف في اللغة — وهي وسيلة — لا يداني في خطره الاسفاف في المقصد . فإن من أخطر الاخطار التي نحقق بجماعة من الجماعات ، أن تحيد صحفها عن الرسالة الصحافية الملباء ، وأن تنفرغ للكسب التجاري باستغلال قبول الجمهور للوضيعة . وهذا جرم لا يمكن أن يكون له مبرر من السرعة أو ضيق الوقت . فإن السرعة التي هي من أبرز صفات الصحف المصرية ، لا تنفي الانتان . اذ ان الصحف الجيدة ينظم دائماً أن يحجم بين السرعة والعمل المتقن . ولا يضيره أن يكون في عمله مثل القائد في الميدان ، عليه أن يتخذ قرارات سريعة حاسمة في أضيق الاوقات .

للصحافيين نقابة

وللصحافيين في مصر اليوم نقابة . انشئت وفقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ . وبعد انشاء هذه النقابة حدثت خطيراً في تاريخ الصحافة المصرية ، والصحافة العربية بوجه عام . فقد كان انشاؤها خطوة كبرى في سبيل تنظيم مهنة الصحافة ذاتياً ، وهي المهنة الطليقة التي لم تكن لتخضع الا لما عليه ضمير رجالها العارفين قدر مهنتهم ، الحريصين على عهدهم الادبية الثمينة . وقد رسم قانون النقابة الخطوط الرئيسية لهذا التنظيم الذي يتناول المهنة وأبنائها . فالمادة الثانية من القانون تعين أغراض النقابة ،

وأهمها « تنظيم علاقات الصحافة مع الحكومة والجمهور » ، و « سن القواعد المنظمة لمزاولة المهنة الصحفية وبيان العادات المرعية فيها » ، وتحدد المادة الرابعة من ذلك القانون الشروط التي يجب توفرها فيمن يقيد بجدول النقابة . وهي الشروط التي يفرضها لا بحق لأي شخص أن يدعى لنفسه لقب الصحفي — وإنما يلاحظ هنا أن عدد أعضاء نقابة الصحفيين بلغ (بحسب تعداد سنة ١٩٤٣) : ٣٠٤ أعضاء من أصحاب الصحف والمجلات والحررين والخبريين والمراسلين وغيرهم . يضاف إليه من قيدوا بعد ذلك في جدول النقابة ومن سيقيدون . وهذا عدد لا بأس به في بلد ديمقراطي . ولعل من أنجح وسائل النجاح لنظام الحكم الديمقراطي في مجتمع من المجتمعات أن يكون أفراد كثره أو أكثره ممن يمكن أن تتوفر فيهم صفات الصحفي الحقبة ، وأبرزها البقعة الدائمة والحرص على مصلحة المجموع . وقد قال تروودر روزانت أحد رؤساء جمهورية أميركا « يجب أن يكون كاتب بين كل عشرة أفراد من هذه الأمة » (أميركا) . وقد تكون هناك آراء مختلفة فيما يتعلق بقيمة النقابة بالنسبة إلى الصحافة ذاتها ، أو بالنسبة إلى الصحفيين أنفسهم ، فهناك من يرى أن النقابة ، في شكلها الحالي ، لا يمكن أن تعيش طويلاً ، وأن العقبة الأساسية التي تحول دون تأديتها أي عمل نافع ، قائمة في الأساس الذي قامت عليه ، وأنه كان من الخطأ الجمع بين أصحاب الصحف والحررين في نقابة واحدة . وهناك من يرى أن انتظام أصحاب الصحف والحررين في هيئة نقابية واحدة ، إنما يتفق وطبيعة المهنة ذاتها ، وأن اجتماع هؤلاء هؤلاء حول مائدة واحدة أدعى إلى جمع الكلمة ، وتعزيز الشعور بقيمة الرسالة الأدبية التي يحملها الفريقان معاً .

وهناك من يرى من جهة أخرى ، ان النقابة كانت سخرة جداً في توزيع لقب « الصحفي » على من يستحقه ومن لا يستحقه ..

وهناك من يلاحظون في أسف ، ان القاية بدلا من ان تساعد على نشر التفاهم والتعاون بين الصحفيين كأُسرة واحدة ، أوجدت بينهم أسباباً جديدة للتنازع والتخاصم ، وخلقت عداوات وممكرات وعصبيات أخذت تظهر على أشدها في أيام الانتخابات . وهناك من يلاحظون أيضاً ان الانتخابات النقابة الصحفيين ، لم تكن احسن حالاً أو أصنى جواً من الانتخابات النيابة الشعبية . غير انه حتى لو كانت هذه الملاحظة صحيحة ، فإنها لا تكفي برهاناً على فشل الفكرة القايية . فان النقابة ليست كائناً مجرداً مستقلاً في ذاته . وانما هي الصحفيون الذين يؤلفونها ، وانما لم يوفق جيل من الصحفيين الى المهار نقابتهم بالمظاهر اللائق المحترم ، فلا يعني هذا انه لن يأتي جيل أقدر من هذا الجيل واكثر توفيقاً .

والناقدون كثيرون ، والتقد ينغم المصلحين ، الا اذا كانت تقدماً هداماً لا بناء . والظاهر ان كثيرين من الناقدين ينسون ان من المنعذر بل من المستحيل انشاء حياة جديدة بالغة حد الكمال دفعة واحدة . فان نقابة الصحفيين ، مثل أية مؤسسة ناشئة ، بحاجة دائماً الى تعهدها بالعناية والاصلاح ، والتشذيب والتهمذيب حتى تصل الى الحالة التي تستطيع بها أن تحقق الغرض من انشائها ، على الصورة التي كان يتخيلها منشئوها .

والصحافة ، بعد ، هي المهنة الوحيدة التي لا مجال فيها للتفريق بين صاحب العمل و «العامل» . فليس في الصحيفة الناجحة صاحب عمل وعمال بالمعنى المفهوم من ذلك في المصنع . بل الجميع فعلاء يتعاونون على ما فيه

نجاح الصحافة ورواجها . فلا مجال إذن لتقنين . لأن المفروض ان صاحب الصحافة صحافي بطبيعته . مثل الصحافي المحرر ومساعد الاخبار . وبعد ، فربما كان انشاء نقابة الصحفيين في مصر قريبا من الرأي الذي يبدية السر نورمان آنجل في الصفحات الاخيرة من العمل الذي نقلناه الى العربية في هذا الكتاب .

لقد انشئت نقابة الصحفيين حقاً . ولكن يجب ألا يغرب عن البال ان هذه النقابة لم تنشأ « الحكومة » وانما اوجدتها رغبة حارة ملأها اعتلجت بها نفوس الصحفيين المبورين على كرامة المهنة . وفقد وجدت تلك الرغبة سبيلها الى الحياة التشريعية فأيدتها الأمة « الممثلة » في نوابها وألبستها النوب القانوني مهوراً بنوقيم الملك . وبذا أصبح الصحفيون هيئة متأسكة لها مكانها البارز في المجتمع . وهذا يتفق ويجري التطور الاجتماعي المصري . فان من أبرز سمات هذا العصر ، فيما يبدو ، ذلك الميل الى التكتل في شكل نقابات أو جمعيات تعاونية بين أبناء المهنة الواحدة أو الطبقة الواحدة . وفي مصر الآن حركة نشيطة يمكن ان تسمى بالنهضة النقابية . ومهما يكن من امر فان ما لا يخاطر ببال ان يكون في تشكيل الحياة الصحافية ، مساس بخبرة الصحافة ذاتها . حتى لو كانت اللجنة التي تتولى تقدير قيم الرجال عير ان الصحافة مؤلفة في الوقت الحاضر من اربعة حكوميين وصحافي واحد :

لقد انشئت النقابة لترتيب شؤون الصحفيين الداخلية والمساعدة على رفع مستواهم الاجتماعي . ويخطئ الحاكم الذي زين له الوهم انه يستطيع ان يشتري الصحافة كلها اذا اشترى رئيس النقابة او بعض اعضاء مجلس ادارتها .

تطهير المهنة

وقد كان الغرض الأول من إنشاء النقابة « تطهير » المهنة من الادعاء والدجالين والدخلاء الذين يسيئون الى سمعة المهنة وشرفها، وصيانة كرامة الصحفيين الحقيقيين — ولئن يكن الشيء الحقيقي بغير حاجة الى ضمان أو تأكيد .

ومن المعترف به أن لقب صحافي « جورنالجي » لم يكن ، الى عهد قريب ، ينير شيئاً من الاحترام في مصر أو في الشرق العربي بوجه عام . بل كانت صفة الصحافي تستدر الشفقة والرتاء مع شيء قليل أو كثير من الاستمرازا وكانت صورة « الجورنالجي » تتسجم في اذهان العامة — وكثير من الخاصة — مع صورة « الآلائي » أو « المشخصاتي » أو « الادبائي » وغيرها من صور « أبناء الفن البائسين » . ولم يكن الذنب ، طبعاً ، ذنب المهنة . وإنما كان العيب في العاملين أو اللاعبين باسمها . ولا حاجة الى القول ان المهنة ، أية مهنة ، لا ترفع من قدر الرجل . وإنما شخصية الرجل تستطيع غالباً أن تسمو بالمهنة وترفع من كرامتها .

ولاشك في أن لمظهر الصحافي اثرأ كبيراً في حياته العملية . فالمظهر هو الشكل الخارجي لقيمة الرجل المادية ، على الأقل . وقد لعبت هذه النقطة اهتماماً من القارئ على ادارة نقابة الصحفيين عقب انشائها . فكان في اللائحة الداخلية للنقابة نص صريح يقضي على الصحافي بأن « يحسن تمثيل الصحيفة التي ينسب اليها في « مظهره » وحن علاقته بالجمهور » ثم أن هناك مسائل أخرى اتخذت النقابة بشأنها قرارات عامة مثل مسألة تحديد القواعد الخاصة بعقد استخدام الصحفيين والنوحيضات التي يالونها

عند فسخ العقد ، وإنشاء صندوق ادخار للصحافيين أعضاء النقابة والتفكير في تأمين حياتهم ، وغير ذلك من التدابير الرامية الى تحسين حالة الصحفي المادية . وكل هذا حسن . وأحسن منه أن تعدل موازين الانتاج الفكري والأدبي بما ينفق والنموذج الاجتماعي . فإن المحرر المنوط ينتج في يومه إنتاجاً فكرياً و«مكتيباً» كبيراً . والمحرر الصحفي يلاقي في جملة الاخبار والمعلومات كثيراً من التعب والارهاق . وهذا الانتاج لا تزال أسماره المالية منحلة جداً بالنسبة الى انواع الانتاج الأخرى في المجتمع . ولا يزال في مصر عدد غير قليل من الأشخاص يعملون كصحافيين واسكنهم برزخون — مضطرين — من أعمال أخرى . بل أن هيئة النقابة اعترفت في « قانون صندوق الادخار » بوجود صحافيين بلا مرتب . وليس جميع هؤلاء من اصحاب الصحف . فلا بد إذن من رفع القيمة المادية الانتاج الصحفي اذا اريد للصحافي مزيد من الاحترام . وعندئذ لا يكون هناك من مبرر لفقر الصحفي المالي إلا فقره في الانتاج وفقره في الموهبة الصحفية . أما مطالبة الصحفي بأن يحسن تمثيل الصحيفة التي ينتسب اليها في مقعده ، دون تهئية الوسائل له ، فقد تعني انه يجب على من يريد الاشتغال بالصحافة أن يكون على جانب من الثراء ، أو ان يكون له دخل ثابت من اطياف وعقارات ، أسوة بما هو متبع في اختيار موظفي السلك الدبلوماسي !!

وقد ينظر الجمهور ، أحياناً ، بعين اللوم الى الكاتب الذي يصرف بعض جهده في طلب المزيد من الكسب لتأمين عيشه وعيش عياله . وقد يذهب البعض الى اتهامه بخيانة رسالته . وينسى القراء أنهم لا يضمنون شيئاً مما يشجع الكاتب على المضي في تكريس جهوده كلها لخدمتهم ، واغتراف المعاني السامية لهم ، وتقديم المعلومات والحقائق التي تنير الطريق

أمامهم . منطلق الحياة في هذا العصر — وفي كل عصر — يقول بأن على كل رجل ، حتى الكاتب وحتى الفنان صاحب الرسالة ، أن يؤمن عيشه بعمله وإلا اتهم بالضعف والفشل في حياته . وإذا فشل الرجل في حياته العملية كان عليه وحده أن يتحمل آثام الفقر والذل دون أن يشاركه فيها أحد أو يعطف عليه حتى أشد المعجبين بفته أو أكثر المستفيدين بأدبه وعلمه . إن الكسب الحلال يجب أن يشجع بحميم وسائله . لأن في بعض الوسائل الشريفة تمريزا لمركز المسترخين وجامعي الثروات بالوسائل الأخرى .

ومن الاخطار التي تهدد حرية الصحافة اختلال ميزان الخدمة العامة ، الذي به تقاس أقدار الرجال وفيهم جهود الأفراد في نواحي النشاط المتعددة . وليس للصحافة أن تمنح أن إقامة ميزان العدل الاجتماعي ، إذا كانت هي ملوثة بالمرض العام الذي يعانیه مجتمعها . ولا تستطيع الصحافة أن تلعب دورها كعنصر من عناصر تقويم المجتمع ، إلا إذا أدرك رجالها حقيقة مهمتهم ، وترفعوا عن الدنيا ، وعرفوا كيف يعالجون الأدواء العامة دون أن يتلونوا بها .

وبين الأدواء السكيرة المنفشية في هذه البلاد داء غير بدني قد يكون أخطر من البلهارسيا والاكليستوما . هذا هو داء المحسوبة وما يتبعها من وصولية . وقد لا يكون من الدواب تسمية المحسوبة بالداء ، غير أنها تنطوي في أكثر الأحيان على فقر خلقي مثل فقر الدم في الجسم البشري . ويمكن أن يعد انتشار المحسوبة والوصولية في مجتمع دليلا على افتقار

هذا المجتمع الى الامان الجماعي . وقلة الامان الجماعي دليل على قرب المجتمع من عبور العبودية الداخلية والخارجية ، أيام كان السادة وأصحاب الاقطاعات يسعون الى السلطة والقوة بجميع الاعوان والاشباع . وكان الأفراد العاديون يطلبون حماية الأقوياء لهم خوفاً على حياتهم ومعاشهم .

وما الحرية ، في جوهرها ، الا مزيج من الأمن والعدل . فان مجتمعا لا أمن فيه لا حرية فيه . وان مجتمعا لا عدل فيه لا حرية فيه ، ولا خير . والصحافة هنا كل شيء . وبغير صحف جيدة ، لا يمكن أن تقوم حرية على اساس مستقر من الأمن والعدل .

ان الشعب يستطيع دائماً أن يصنع شيئاً لرفع حيف ، أو دفع ظلم عن واحد من افراده أو جماعة من جماعاته ، بل يستطيع أن يعمل أعظم الأعمال ، وينهض بأهبط الاعباء ، ويبدل أسخى التضحيات . ولكنه لا يستطيع شيئاً من ذلك الا اذا كان مطلعاً على الحقائق . صادراً عن فكرة صحيحة في أعماله وتصرفاته . وحتى «البرلمان» بمجلسه ، لا يكفي وحده لضمان الحرية في البلد الديمقراطي فان الهياكل التنفيذية القائمة على تأييد أكرثية من الاعوان ، يمكن أن تتخذ من البرلمان أداة قانونية بالحكم الاستبدادي . واكثر ما يلفظ به الناس من مظاهر المحسوبة يتناول عادة محسوبة الوظائف والترقيات والملاوات والتنقلات ، المحسوبة طبعا ، ومحسوبة الصفقات التجارية في المبيعات والمشتريات ، المحسوبة أيضاً . غير أن أشنع أشكال المحسوبة ما اصاب منها الأدب والصحافة . وهل تصيب المحسوبة الأعمال الصحافية والادبية التي أساسها الموهبة والقطرة العلية ، والحكم عليها الجمهور؟ نعم قد تصيب ، وفي هذه الحال يكون

أذاها أفدح منه في أية ناحية أخرى من نواحي المعاملات الاجتماعية .
ذلك بأن المحسوبة في معالج الشؤون الأدبية والصحافية لابد أن تؤدي
إلى انحطاط في نوع الانتاج الأدبي وانحطاط في قيمة النقد ، وانحطاط في
المستوى الصحافي ذاته ، وخفض حرية الصحافة .

ومن الميوب الأخرى التي ترفع عنها الصحيفة التي تحترم نفسها ، السخاء
في توزيع القاب التبجيل والنعظيم ، والاسراف في أوصاف الذم والسب ،
في التحدث عن الأشخاص العموميين وغير العموميين . وإذا كان هذا
العيب متفشياً فعلاً بين مختلف طبقات المجتمع ، فلا يجوز أن يصيب المهاملين
في الصحافة أنفسهم وهم القوام على المهدة الشعبية الثينة .

وما أسهل أن يتشعب حديث الصحافة ويسبب ويفيض في الكلام على
العلل والمشكلات الاجتماعية . وهذا بحث طويل ليس هنا مجاله . غير أنه
لا بد من إشارة في ختام الحديث إلى عيب خطير في صميم النظام الاجتماعي
الذي يقوم على مبادئ الديمقراطية البرلمانية . هذا العيب هو تهاون
الأمم الديمقراطية كلها أو أكثرها في فهم مبادئ دساتيرها وقوانينها ،
وتقصير الهيئات الحاكمة فيها ، والهيئات غير الحاكمة ذات النفوذ ، في
تشريب أبنائها الصغار المبادئ الأولى للدستور أو الحكم البرلماني . ومن
الواضح أن النظام الديمقراطي لا يستقيم ، على الوضع الصحيح ، إلا في مجتمع
يعرف كل من أفرادها أحكام دسوره وقانونه العام ، يفهم ماله وما عليه ،
ويدرك تمام الإدراك المبادئ الأولى لفلسفة الحكم الديمقراطي ، ويشعر
كل فرد بأنه ركن من أركان هذا الحكم . فليست الديمقراطية رداء يمكن أن
تلبسه أية جماعة من الجماعات . وإنما هي نظام طبيعي ينبغي مع الزمن .
وهو أبدع نظام وخير نظام .

وربما كان أكبر عيوب سياسية التعليم في هذه البلاد عجزها عن توجيه التعليم إلى تخريج مواطنين مدنيين أصحاء قبل كل شيء . وهذا يعني الصحافيين قبل سواهم . فإن أول أحكام الصحافة أن يكون الصحافي مدنياً صالحاً .



وبعد ، فقد طال نفس الحديث فيما كنت أقصد أن يكون تمهيداً بسيطاً لفصلين من كتابين لصحافيين انجليزيين كبيرين . وسواء أعدت الصفحات السابقة تمهيداً حقاً أم قد لآثاً ، فاني لا أزعج نفسي فضلاً في هذا الكتاب ، إلا تعريب أقوال وآراء في موضوع يداني أنه قد يهم أخواني أبناء هذا الوطن . وقد حرصت كل الحرص على أن أضع المؤلفين يتحدثان باللغة العربية ، كل بأسلوبه الانجليزي الخاص ، وبطريقته في التفكير وإبداء الفكرة .

ولا أظن أن كلام وبكهام سنيده أو كلام نورمان أنجلي ينطبق على مشكلة الصحافة في مصر تمام الانطباق . فقد تكون للصحافة في إنجلترا أو أمريكا ، مشكلة تشبه كبار مفكرها . وقد تكون للصحافة في مصر مشكلة أيضاً . ولكن المشكلة هنا تختلف عن المشكلة هناك في عناصرها ومظاهرها وأشكالها ، ولئن تكن المثاليات والمبادئ الأدبية العليا تكاد تكون واحدة في مختلف الشعوب المتقدمة الناهضة . ولا شك أن في الاطلاع على طرائق الغير في معالجة مشكلاتهم توسيعاً لافق المعرفة ، وتنويراً للطريق في معالجة المشكلة الخاصة . ولعل في توجيهات وبكهام

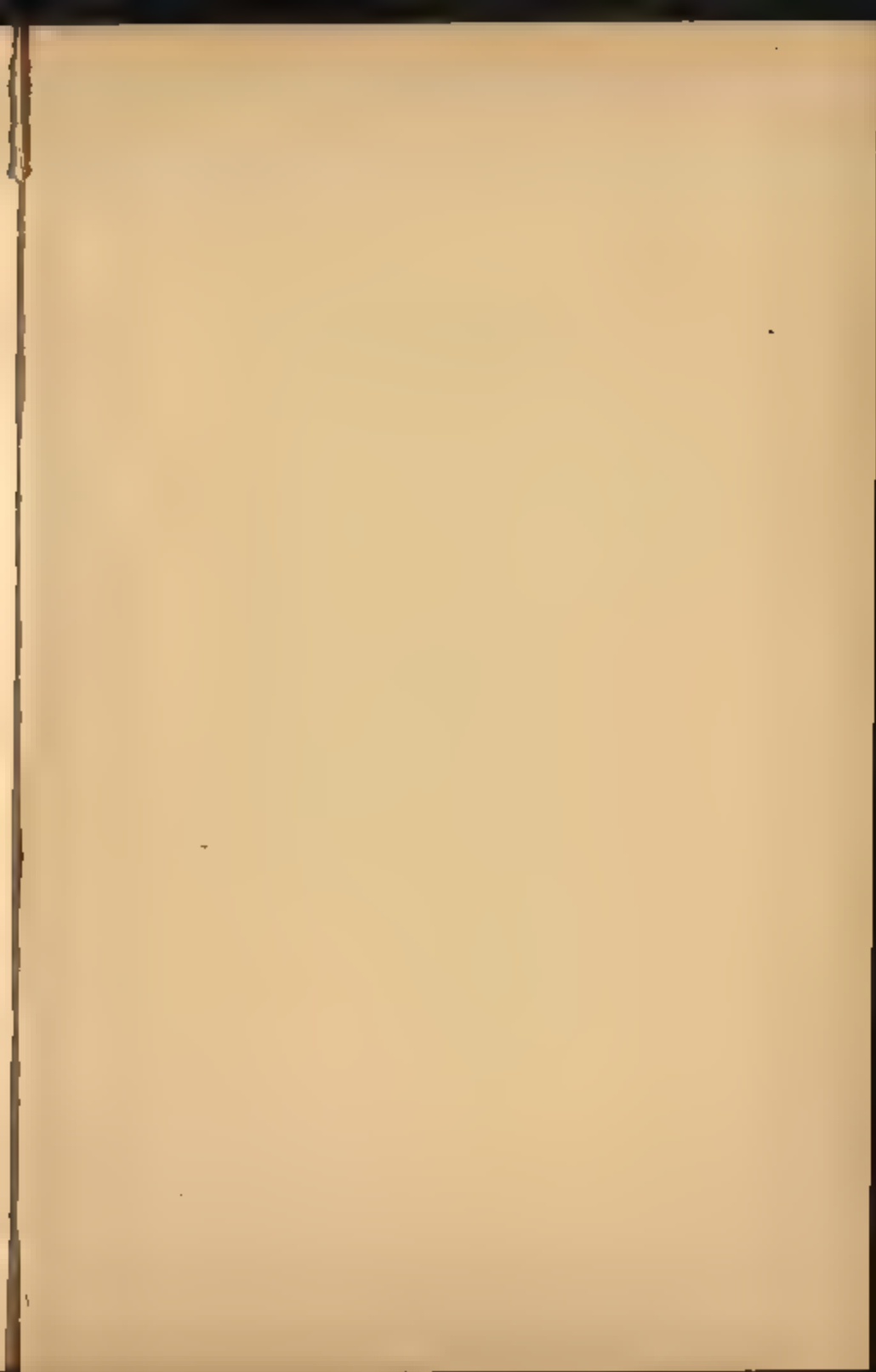
ستيد ، وتحليلات تورمان آنجل . ما يقيد الصحافة المصرية في نهضتها
الحالية .

ويبدو أحياناً أن كل ما يسيه الناس مشكلة ، ويجدون عبثاً في البحث
عن حله ، مرجعه إلى أصل واحد : هو قصور الإنسان عن معرفة « الحقيقة »
كلها . ولو أن الإنسان توصل إلى الحقيقة العامة التي ترضي جميع سكان الأرض ،
لانتفت المشكلات والمتاعب جميعاً ، ولارتاح العالم . . . راحة أبدية !
لأن الحياة عندئذ ، تكون قد توقفت عن الحركة وكفت عن التطور ،
ونضجت للنفناء . . .

ومم ذلك ، فإن على الصحافة أن تأعب الدور الأول في مسرحية
البحث عن الحقيقة ، أي في تأكيد معنى الحياة !

ديسمبر سنة ١٩٤٢





« انه من خامسة الساعة المعياة ، ان تلتزم آلات الطباعة ،
« امبال ورقها ، مزججة مثل العاصفة .

« ثم اشعل غليون في هدوء الصباح ، الذي بمقبحة منتصف
« الليل .

« قد باع قلبه للفن الاسود الغنيق ، الذي نسجه الصوائف
« اليومية .

« انه من اندفع في اعظم تعب ، يمكن لانسائه انه يلعبها ،
« فلهرب متأمر ، ولوشهرة اعظم ، يمكن انه تقوى بعيداً
« عن سبيل .

« انه كجواد القتال الذي يقسم المعركة من بعيد . .

« برهنت : ها : ها : اين ابواب الصوائف : اين رعودها !

كيتنج

الصحافة وحريتها

لويكهام ستيڤد *

يعد هنري ويكهام ستيڤد من أشهر الصحفيين البريطانيين ، بل هو من أبرز صحافي العالم . وقد عرف باستقلاله في الرأي وجرأته في إبداء آرائه ، وحرصه على إبراز الحقائق وكشف الخفايا والنقائص بأسلوب فيه كثير من الصرامة . ولكنها صرامة مقومة دائماً . وقد اكتسبته خبرته الطويلة في خدمة الصحافة البريطانية معرفة واسعة بالسياسة الدولية ، حتى لقد أصبح حجة يستند إليها في الشؤون العامة .

ويصف ويكهام ستيڤد نفسه بعبارة بسيطة . إذ يقول انه « صحافي غير نادم ، درب نفسه على الصحافة ، وهو يعني بها »

وكان مراسلاً لجريدة « التيمس » في برلين وروما وفيينا على التوالي ، في المدة بين سنتي ١٨٩٦ و ١٩١٣ . ثم أصبح محرر السياسة الخارجية بجريدة « التيمس » فترئيس تحريرها بين يناير سنة ١٩١٤ ونوفمبر سنة ١٩٢٢

وقد صنف عدة كتب علا بعضها في سماء الشهره . خصوصاً كتابه « مملكة آل هابسبورج » الذي أصدره في سنة ١٩١٣ ، وفيه تلياً بالهيار الامبراطورية النموية الخرية . وكتاباه « خلال ثلاثين سنة » وهو مذكرات خاصة تقم في مجلدين . وقد نقدت طبعته . وكتاباه « الصحافة » الذي تقطف منه الفصل الآتي .

وفي هذا الفصل يتحدث ويكهام سقيد عن الصحافة وحريتها « حديث الصحفي الذاتي الذي لا يعزب عن باله ما هناك من اعتبارات مادية واتجاهات عصرية تتجاذب المهنة الصحافية .

المشكلة المركزية للديمقراطية *

قال أحد الباحثين في التاريخ السياسي منذ عهد غير بعيد ، وهو ممن حنكهم التجارب « ان الصحافة هي المشكلة المركزية للديمقراطية العصرية » وقد تجتبت للوهلة الاولى من هذا القول ، وأخذت افكر فيما اذا كان ما يراه صحيحاً . ثم ادركت ما يعنيه فهو يرى ان الصحافة لا تزال الوسيلة الرئيسية لارلاع الشعب الحر عن ما يجري حوله ، والقناة الاساسية للرأي العام والنقد العام . لقد قال « الديمقراطية » وكان يعني الحرية . لأن الديمقراطية هي الشكل السياسي للحرية . وعلى رأس الحريات جميعاً حرية المعرفة والقول والنقد . وهذه الحرية هي الكابوس الذي يقض مضاجع الطغاة المستبدين .

وإننا لنجد اليوم في كل مكان من يحددون قيمة المدنية الحرة ، على

* هذه العنوانات الجانبية من وضع المترجم .

صورة لم يسبق لها مثيل في العهد الاخير . ونرى النظام الديكتاتورية التي تلجم الصحافة أو تسيطر عليها وتحقق حرية القول والنقد العام أو الخاص على السواء . - نرى تلك النظم تزعم لنفسها درجة من المكفأة السياسية والاجتماعية أعلى من مستوى النظم الديمقراطية . فإلى أي حد يجد هذا الادعاء ما يبرره ؟ وهل يظل قائماً بعد مدة تصاهي عمر النظام الديمقراطي الناجحة ؟ هذا ما لا يسع أحداً أن يجيب عليه . فنحن لا نعلم مدى النجاح الدائم الأثر الذي أصابته الديكتاتوريات حتى الآن . وانما نعرف ان الشيء الوحيد الذي لا يمكن أن تميزه الديكتاتوريات هو حرية المعرفة العامة التي يقوم على اساسها الحكم الصحيح . ونحن نعرف ما يقول لنا اصحاب الحكم المطلق . ونعرف ايضاً ان اوقائع لم تؤيد كل ما قالوه . وعلى هذا فلتتريث في الحكم . وفي هذه الاثناء لا نرى ما يبرر الطعن في الحرية الديمقراطية ، بل نعتقد ان الدعوى المقامة على هذه الحرية تنقصر الى اثبات .

ومن المسلم به ان النظم الديمقراطية ليس من السهل تطبيقها وتنفيذها . فهي تتطلب درجة عالية من الحضارة . والديمقراطية الناجحة تقتضي توفر شرطين عسرين بنسبة متعادلة تقريباً : الشرط الاول ، ان يكون شعور الفرد بذاتيته المدنية أصح واسمى مما تطلبه أو تميزه تلك النظم التي تفرض على جميع افراد المجتمع الواحد ان يفككوا تفكيراً واحداً ويطيعوا الاوامر الموجهة اليهم . والشرط الثاني ، ان يكون القادة الذين يمثلون الجماعات ذات الحكم الذاتي الحر ، رجالاً بعيدي النظر متيقظين دائماً لما يجري حولهم .

وقد آجاد المفطور له الرئيس مزاريك (رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا
الاول) في كلامه عن المنجذبات التي تحكم نفسها بنفسها ، اذ قال : « ان
الحكم الذاتي هو ضبط النفس » ولا يعني انشاء السلطة . اما الديكتاتوريات
فترغم ، على العكس من ذلك ، ان « الحكم من أعلى » خير في ذاته ، وان
خير الحكومات حكومة الرجل الفرد . وقد كانت طريقتهما في الحكم ،
التي هي في الوقت ذاته منها الاثني ، قيام زعيم واحد على رأس حزب
واحد ، تكون له السيطرة التامة على جميع موارد « الدولة » وتفاوض اليه
جميع المطالبات على الصحافة وأرواح الافراد . وتلك الطريقة وذلك المثل
الأعلى ، لا يدعان مجالاً لصحافة حرة . وان صحافة غير حرة لا يمكن ان
تكون مكانتها ، كمعهد ، أسمى من مكانة صناعة من صناعات الآلات النافقة .

أما المثل الأعلى لنظام الحكم الحر (الديمقراطي) فيقول بأن للمواطنين
الاحرار أن يستعملوا حقوقهم وحرياتهم الفردية في خدمة الخير العام .
وكيف يستطيع الافراد أن يفعلوا ذلك اذا حجبت عنهم معرفة الاشياء
التي تتناول الخير العام ، أو اذا قدمت اليهم هذه الاشياء بالقدر والصيغة
التي قد تلائم أغراض حكاهم فقط ؟

ان الرجال الذين يعهد اليهم تصريف أمور الشعب لا يمكن أن ينالوا
تأييداً حقيقياً مستقيماً ما لم يكن هذا الشعب متمتعاً بحرية المعرفة ،
وحرية الموافقة أو المخالفة . وبعبارة اخرى لا يمكن ان يقوم في غير هذه
الحالة ذلك الرأي العام الصحيح الذي هو القاعدة الاساسية للحكومات
الديمقراطية .

ثم انه تقبيد المعرفة العامة وامتناع التقدير أو الموافقة المبنيين على هذه

المعرفة ، لا بد أن يؤدي الى فساد الرأي والى تقاعص اخرى طالما تعرضت لها النظم الديكتاتورية بوجه خاص . فالت من الشعب من ابداء رأيه وسلبيه سلطته ليدع المساويء تنمو وتتضخم الى ان تبلغ حداً تضطر الجماعة عنده الى التآمر بل الثورة على حكائها ، اذ لا تجد وسيلة اخرى لاصلاح شؤونها . وعلى ذلك ، فقد تكون نهاية الديكتاتورية قوضى أو كارثة اجتماعية . ومن هذه الوجهة ، يمكن ان تكون الصحافة الحرة التي يقودها شعور بالذم-ؤولية الاجتماعية، المشكلة المركزية للديمقراطية المعاصرة كما تكون في الوقت ذاته الاداة الاساسية لصيانة الديمقراطية .

صحيح ان الصحافة لم تعد الوسيلة الوحيدة لنقل الاخبار والمعلومات الى الجمهور ، وان الاذاعة اللاسلكية اخذت تلعب دوراً متزايد الأهمية في حياة الجماعات . غير ان أو الاذاعة اللاسلكية في تنقيف الشعب واطلاعه على اخبار الوقائع والحوادث . لا ينقص من وظائف الصحافة بل يوسع مداها . فان محطة الاذاعة اللاسلكية في هذه البلاد (إنجلترا) لا تجمع الاخبار لحسابها في أي حادث من الحوادث . وانما تذييم اخباراً تجمعها الوكالات الصحافية العادية ^(١) . واذا كانت تضيف اليها تعليقاتاً من عندها أو حديثاً من رجال ذري مكانة وذوي رأي ، فهي انما تعزز عمل الصحف أو تسير على نهجها . ثم ان الاحاديث التفهيمية المذاعة باللاسلكية يتلقاها السمع لا البصر . وان السامعين الذين قد يرغبون في التفكير فيما سمعوه يسره عادة ان « يروه مشبوعاً » حتى يستطيعوا التأمل واعتماد

(١) مار لمحطة الاذاعة البريطانية مراسلون خصوصيون ، حريون وسياسيون ، وأصبح لها معقبون . على ما يعرف كل من يفتي الى لغة لندن اللاسلكية .

رأيي ناضج فيه . وماذا يكون طبع تعليق أو نقد أذيع شفها ، إذا لم يكن عملاً تابعاً للصحافة ؟

وصم الصحافة

الخبر دم الحياة للصحافة . سواء أكانت تمتد شراً منمعد الأشكال (تقليداً منمعد الرؤوس) أم ضماً للحرية في الجماعات ذات الحكم الديمقراطي . فوظيفة الصحف الرئيسية هي جمع الأخبار التي تهتم المصلحة العامة ونشرها وتفسيرها أو التعليق عليها . وهذه وظيفة عظيمة القيمة الاجتماعية . وهي مشرفة حقاً للقائمين بها ، إذا أدوها بصدق وشعور بالمسؤولية . فعليها قد تنوقف سلامة المجموع .

وما برح « الخبر » منذ نشأة الخليقة يلعب دوراً جوهرياً في حياة الإنسان بل في حياة الحيوان . فإن الحيوان ، إذ يشم رائحة الخطر ، أعما يتلقى « خبراً » معناه أن سلامته مهددة . ولكي يعرف المرء الخبر ، يكفيه أن يسأل نفسه لماذا حرصت الجماعات المنظمة وحكامها دائماً على الحصول على معلومات صحيحة وسريعة عن الأمور التي قد تؤثر في معيشتها ومجرى حياتها . ولعلنا نستخدم لهذا الغرض السفراء والرسل والجواسيس والضاربون بالرمل والسفن السريعة والفرسان المجلون ، بصرف النظر عن البرق والليفون . وقيمة الخبر تقوم في الاخطار بما حدث أو الانذار بما قد يحدث في الوقت المناسب . وعليه فإن نشر الخبر على الوجه الصحيح خدمة اجتماعية لا تدانيها خدمة .

وما زالت الصحافة الاداة الرئيسية لهذه الخدمة . وقد تطور شكلها بتطور فن الطباعة ونحوات بنحو هذا الفن الى عملية آلية مريعة .

ولم تتقدم طباعة الصحف الا بعد اختراع الحروف المعدنية التي ترص في اطارات من الصلب . فهو الاختراع الذي سهل طبع الكلمة الشفهية أو المكتوبة ، بسرعة كبيرة . ولم يتهأ للصحافة ان تزدهر الا بعد قيام المعاهد السياسية الديمقراطية وتحجور الضيقة المنوسطة من الشعب ، التي تسمى « السلطة الثالثة » (كما تسمى الصحافة أحياناً « السلطة الرابعة ») . وقد كانت هناك قيا مضى ، نشرات وناشرون ، وكانت هناك جرائد أو مسحاتف دورية مختصة بالمناقشة في الشؤون العامة . أما الصحف اليومية المستقلة ذات العفة القوية فلم تظهر في هذه البلاد (إنجلترا) الا في الرعم الاخير من القرن الثامن عشر . وكانت حتى ذلك الوقت عالة على المطابع المستقلة . على ان الصلة كانت وثيقة دائماً بين تقدم صناعة الطباعة وصناعة جمع الاخبار وتوزيعها .

والواقع ان نمو الصحافة ، بمعناها المفهوم اليوم ، يرجع الى العهد الذي اعترف فيه بجمع الاخبار عملاً مشروعاً يجوز للأرد ممارسته . وكان طبيعياً أن تحاول الحكومات السيطرة على هذا العمل ، إما بفرض رقابتها عليه أو باخضاعه لقيود مالية أو عقابية . فقد سطا على ميادين السياسة والديبلوماسية التي كانت تحرر الحكومات عليها باعتبارها من خصوصياتها الرسمية .

وما هو جدير بالملاحظة انه حتى بعد أن نالت الصحافة حريتها ، كان الصحفيون الذين يقدرون مسؤولية عملهم ، يشعرون بانهم ملزمون باتباع جانب الخير واللياقة في نشر الاخبار والتعليق عليها . فأقاموا بذلك رقابة خفية من انفسهم على انفسهم . اذ شعروا بأنه اذا كان من حق

الجماعات الديمقراطية في الاوقات العادية ان تظلم على كل ما يهم مصلحتها ، فان على أولئك الذين يظلمونها على الاخبار ان يعملوا بشعور قادة الرأي العام . وان حرية الصحافة التي تعني انتفاء القيود الرسمية التحكيمية عن مهمة توزيع الاخبار والتعليق عليها ، لها ضمان لسلامة المجتمع . فهي تضمن للمجتمع الحر سماع أية قضية من مختلف الجوانب ، قبل ان يتخذ قراره بشأنها . وربما كانت ضرورياً في الاوقات غير العادية مثل اوقات الحرب ، فرض رقابة رسمية الى حد ما ، لئلا تذاع اخبار كاذبة او مبالغ فيها او طائشة . فثبت الذعر في النفوس وتعرض المصلحة العامة الى الخطر . ومن هنا يتبين ان درجة الحرية التي يحق للصحافة ان تتمتع بها ، مرتبطة بخير الشعب في مجموعه ، ولا يمكن ان تقررهما المصالح الخاصة للصحف او اصحاب الصحف وحدها . ولكن الآراء قد تختلف فيما يتعلق بدرجة المعرفة النافعة للجماعة . ولهذا راج المبدأ القائل بأن الحرية يجب ان تنتفع بكل ما هناك من شكوك ، وان زيادة الحرية خير من نقصها . وقد آسئ بعض الصحف المنهورة استعمال حريتها . غير ان التجارب دلت على ان خير كالج لهذه المساويء وجود صحف اخرى اكثر رصانة واقوى شعوراً بالمسؤولية . وهذه الصحف كل الحرية في شجب الصحف الاولى والتنديد بها . ثم ان هناك البرلمان وهو خير واق من تلك المساويء .

بين الصناعة والفرع

وتثير مسألة المسؤولية الصحافية مسألة اخرى تتناول الظروف التي فيها تضمن الصحف ويؤدي الصحافيون مهمتهم . ولنا هنا ان نسأل هذا السؤال : اذا كانت مهنة الصحافيين فناً فأى مستوى من البراعة يقتضيه

هذا الفن ؟ يقال في هذه الايام ، وهناك ما يعبر هذا القول ، ان انتاج الصحف بالطريقة الميكانيكية الحالية هو صناعة اكثر منه فناً ، والحق ان اصحاب الصحف تمردوا ان يشيروا في احاديثهم الى « صناعتهم » ، وعلى ذلك يحق للجمهور ان يسأل ، بأي حق يحول اصحاب الصحف خدمة طبعم الأخبار ونشرها ، التي هي خدمة اجتماعية ، الى عمل خاص أو صناعة خاصة ؟ وما أدلة الكفاءة العقلية أو القوة الادبية التي تبيح لهم الاستفادة من تنفيذ فضول الجمهور ؟

اذا كان الجواب على هذا السؤال ان « لا دليل على الكفاءة غير النجاح التجاري » كان للمرء ان يستخلص لنفسه استنتاجات خطيرة . واذا كان الجواب ان اصحاب الصحف يشعرون بانهم ملزمون بإدارة صنعتهم بروح الامناء على الجمهور فان هذا ينير مسائل معتدة .

ولا حياة لصحيفة بغير مساعدة هيئة محرريها أو الصحافيين . فن هم أولئك « الصحافيون » ، لقد اتجهت الجهود الى تدريب طلبة العلم على العمل الصحفي ، وانشئت فعلاً « مدارس للصحافة » . غير ان الحقيقة الثابتة بوجه عام ان الصحافيين رجال لا تخلقهم الامتحانات المهنية أو الدرجات العلمية الخاصة أو الشهادات العالية . واذا نظر المرء الى الصحافيين على انهم جامعي اخبار وبائعي اخبار فانه لا يكاد يجد ما يؤهلهم لمكانة أعلى من مكان بائع الصحف الذي يجذب بضاحه قروش المارة . غير ان الوظائف التي يؤديونها تعني عليهم فعلاً مكانة اجتماعية أعلى من مكانة أولئك الرجال الذين غاية ما يرمون اليه في الحياة ان ياتموا اليهم انظار اخوانهم في المجتمع . فن أين آتت الصحافيين هذه المكانة المرموقة ؟

ان مصدر هذه المكاة ، فيما أرى ، هو ادراك الجمهور بطبعه ان الصحافة الصحيحة هي خدمة عامة . أي أي شيء أنسى من الصنعة ، شيء غير الحرفة أو التجارة ، بل هي شيء بين الفن والوزارة . فالصحافيون الحقيقيون خدام غير رسميين المجموع ، غايتهم خدمة الجماعة . ومثل هؤلاء الصحافيين يولدون ولا يصنعون . وقد يحتاجون الى شيء من التدريب والخبرة ، غير ان ما من تدريب وما من خبرة يمكن ان تخلق صحافياً ما لم تكن في الرجل الشرارة الحيوية التي تميز الصحافي الحق عن صانع الصحيفة او اليد العاملة فيها .

ولا شيء أدعى الى الرقاه من شأن يتصورون انهم لا بد ان يكونوا صحافيين اذا حصلوا يوماً على « عمل في الصحافة » لأنهم نجحوا في دراستهم في المدرسة او الجامعة ، ولأن من هوايتهم جمع الكلمات في سطور على الورق . فمثل هؤلاء قد تقوت عليهم سنوات عدة قبل ان يتبينوا انهم أخطأوا سبيلهم ، وانهم نوحوا نحو نداء غدير الذي يتناديهم . والصحافة نداء بغيره لا يكون العمل في الصحف الا غناء لا روح فيه . ولكن خيراً لهم لو انهم حرقوا أبواب من اخرى . فربما صاروا محامين أو موظفين حكوميين أو كتبة في البنوك أو وسطاء في البورصة . ورجال الصحف الذين يفتفرون الى الشرارة الحيوية غير قليلين . أما النادرون حقاً فهم الصحافيون الذين يعملون بوحى نداء داخلي يدفعهم دائماً الى خدمة المجموع . فمثل هؤلاء رجال ونساء ذوي عقول وآراء متميزة ، يتحرقون دائماً الى نشر المعرفة بلا من ولا تكلف ، يحدوهم عزم ملتهب على خوض المهنة الصحافية بأمل أن تفتح لهم يوماً فرصة لاطلاع الجمهور على ما يعتقدون انه ينبغي ان يعرفه .

هؤلاء الصحافيون هم « الصحافة » بالمعنى الحقيقي للفظ . وإذا حاولت
« صناعة الصحف » يوماً أن تستغنى عنهم ، وإن تعد نفسك عملاً غايته
الرئيسية أو الكلية إراء اصحابه أو مالكي اسمهم ، فإنها ليقضى عليها القضاء
المبرم كعهد شعبي .

غير أن الصحافيين اصحاب الرسالات كثيراً ما يجحدون في عملهم
ما يذكروهم بالثقة الخاصة بين مثلهم الأخرى وبين الطريقة العملية لمبلغه .
فإن التجربة تعلمهم أن وثقتهم قد تكون صناعة أو تجارة ، كما قد تكون
مهنة حرة أو فناً أو وزارة ، أو هي قد تكون جميع هذه الاشياء تبعاً
أو كلها معاً في بعض الاوقات . وهم يعلمون أن الصحافة ، كما يدل عليها
اسمها (اليوميات) ، تقوم على جمع اخبار الحوادث وتبليغها ونشرها يوماً
بيوماً بتعليق أو بغير تعليق . ويعلمون أيضاً أن هذا عمل يتطلب على
مسؤولية ، وأن الخبر يجب أن يكون صحيحاً ، والتعليق عليه صادقاً أميناً .
غير أن الاخبار عندما تطلع يجب أن تباع . والجمهور الذي يشتري الصحف
قد لا يحب الاخبار غير السارة أو الآراء الكريهة . وذوق الجمهور ومزاجه
عامل أساسي يتوقف عليه انتاج الصحف ، ويعتمد عليه الرجال الذين
ينتجونها . فإلى أي حد يذهب هؤلاء الرجال في مسابقة مزاج الجمهور ؟
والى أي حد يخونون عهدهم ، إذا دمجوا أخبارهم وآراءهم بالصفة التي
تلائم ذوق الجمهور ؟ وهل يلامون إذا تمقوا أخبارهم أو كتبوا آراءهم
الصحيحة ، أكثر مما يلام التاجر الذي يغش زبائنه في الوزن ، أو الصانع
الذي يزيّف منتجاته ؟

في رأيي أن اللوم عليهم كبير . إذ إن المبدأ الاساسي الذي يحكم

الصحافة ، أو الذي يجب أن يحكمها ، هو أن جمع الأخبار والآراء وبيعها
 عهدة شعبية في جوهره . وهذه العهدة تقوم على صك غير مكتوب مع
 الشعب ، يفرض على الذين يعرضون الأخبار للبيع أن يكون الخبر صحيحاً
 على خير ما يعرفون ويعتقدون ، وأن يكون تعليقهم عليه صادقاً طبقاً لما
 يعلمون . ومثل هذه الامانة قنعة في العلاقة بين الطبيب ومرضاه ، ولئن
 كان رجال الطب يعملون تحت نظام يحدده تشريع المهنة الذي يقضي بأن
 يكون العاملون في الميقات الطبي حاصلين على شهادات ودرجات علمية
 تؤهلهم للمهنة . أما الصحافة فهذه « حرة » لا تخضع لتحديدات خارجية
 إلا ما يفرضه القانون المدني . وهذه التحديدات تختلف باختلاف البلدان .
 غير أن الطبيب غير الأمين لا يمكن أن ينال أذاه ، في أسوأ الحالات ،
 سوى بضع عشرات من المرضى ، في حين أن الصحفي غير الأمين قد يسمم
 عقول مئات الألوف أو الملايين من بني جنسه .

فهل يكون الصحفي الذي يبيع خيراً أو يشترك في بيع خبير يعلم أنه
 كاذب أو غير صحيح تماماً ، أو ينمق رأياً ليسهوي به القراء ، أكثر
 إجراماً من التاجر الذي يغش في الوزن ، أو الصائغ الذي يعرض بضاعة
 فاسدة مزيفة ؟ إن الرد على هذا السؤال يتوقف على الرد على سؤال آخر
 هو : هل نشر الأخبار الكاذبة أو الآراء الزائفة أشد ضرراً من بيع
 البضائع المادية المغشوشة ؟ فإذا كان الجواب — وهو ما أعتقد أنه يجب أن
 يكون — أن الآراء الزائفة أشد ضرراً من السكر المغشوش أو الصابون
 غير النقي ، كان الصحفي الذي يخون امانته أكثر إجراماً من التاجر الغشاش .
 وما كانت الصحافة لتحتل مكانة خاصة إلا لأن مادتها الخام هي فكر
 الجمهور . فهي تتعامل « بالقيم الادبية » .

وعهدة الصحافة او مسؤوليها الادبية تشبه ، من جهة ، مسؤولية رؤساء الدين والساسة وقادة الفكر العام . وهي من جهة اخرى معرضة لأحوال صناعية وتجارية لا تؤثر بالقدر ذاته في تلك العهدة ، اذ ان صناعة الصحف تحتاج الى مبالغ كبيرة من المال . فهي تستهلك يومياً آلاف الامتاز من ورق الطباعة . وورق الصحف يصنع من لب الخشب الذي يمزج به مسحوق جذوع أشجار خاصة تطحن بالآلات قوية ، وأكثر لب الخشب الذي يصنع منه الورق في هذه البلاد (إنجلترا) يستورد من الخارج على سفن خاصة . ثم ان ثوباً من الالتر من حبر الطباعة تنفق يوماً بعد يوم على اسطوانات آلات الطباعة المعقدة العظيمة التكاليف التي تطعم وتقطع وتطوي آلاف النسخ من الصحيفة الواحدة في الساعة . ولا بد من المال لجهر الاخبار من مختلف اثناء العالم ، ودفع أجور الرجال الذين يجمعونها ويرسلونها الى صحفهم ، ودفع نفقات النقل والاذاعة . ولا بد من مبلغ آخر لدفع مرتبات هيئة التحرير وأجور العمال الآليين والموظفين الاداريين في مركز الجريدة . وبعد هذا ، فان عملية التوزيع تقضي ابلية كبيرة يمكن منها توزيع الصحف المطبوعة بسهولة ، كما تتطلب أساميل من السيارات بل من الطيارات لتعجيل التوزيع . ودخل الصحف من البيع لا يكاد يغطي نصف تكاليف انتاجها . أما النصف الآخر ، وما قد يكون هناك من أرباح ، فعلى الصحف أن تستمد من ناشري الاعلانات . وهؤلاء الناشرون الذين يموتون الصحيفة بالقسم الاكبر من دخلها ، قد يرغبون في ان يكون لهم صوت في اختيار الاخبار التي تطعم أو في التعليق عليها .

ما يريده الجمهور :

وللإعلان أو بيع الدعاية تأثير متزايد في « الصحافة ». فيه تعيش الصحف . وإن ضرورة الحصول على هذا المورد والمحافظة عليه لتؤثر بطرق عدة في صناعة الصحف وفي الصحافة ذاتها . فإن عن الإعلان في صحيفة من الصحف يتوقف إلى حد كبير على عدد قرائها ، ثم على صنف هؤلاء القراء وقدرة فهم الشرائية . وإذا حرصت هيئة التحرير في صحيفة على ما تشعر به من أمانة أدبية نحو الجمهور ، وأفضى بها هذا الحرص إلى تنفير القراء وتخفيض مجال توزيع الجريدة ، فمرعان ما يضطرب مديرو العمل أو مالكو الصحيفة فيجدون في المحررين عقبة معرقة لسير العمل . وليس من صاحب جريدة ، فيما عدا بعيد النظر أو واسع أفق الفكر ، يقبل أن يخاطر بفقد رواج صحيفته ، ويعنى آخر فقد مورد الإعلانات بتأييد ما قد يبدو قضية « لا يحبها الجمهور » أو إبراز حقائق بغيسة . غير أن هناك من أصحاب الصحف رجالا بعيدي النظر أقوياء المزمة ، واجهوا هذه المخاطرة ، وربما كانوا مستعدين لمواجهة مرآة ، اقتناعاً منهم بأن رأيهم أو رأي هيئة التحرير في صحفهم ليس صائباً حسب بل أن الوقائع ستثبت صوابه بعد حين ، وإن لغة الجمهور ستعود إليهم عندئذ بقوة أكبر مما كانت عليه من قبل . وعلى كل حال . لا يسم الصحفيون أن يتناسوا أن « الصحافة » التي قد يعدونها أمانة عمومية ، لا يمكن أن تكون مستقلة تمام الاستقلال عن بيت المال .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن « الصحافة » ما برحت شيئاً أسمى من آلة لبيع الإعلانات للتجار والصناع . فهي أشبه بجمعية تعاونية يشترك فيها

الجمهور . واذا كانت قوتها قاعة في سحرها وتعلق الجمهور بها ، فإن من الغباء حقاً ان ينصور اصحاب الصحف او محرروها او مديروها ان فكر الشعب قوة سلبية تقبل أية معاملة . ان الصحف تستطيع ان تؤثر في الرأي العام وهي تفعل ذلك ، غير ان الرأي العام يؤثر فيها بمثل قوة تأثيرها . وهذا أحد الأسباب التي تدفع الصحف دائماً الى اعطاء الجمهور « ما يريد » الجمهور . وان الصحافيين الذين يدركون « ما يريد » الجمهور حقاً ، ليسا وون وزنهم ذهباً . وقد يظن البعض ، ومعهم اصحاب الصحف التي يعملون بها ، ان ذوق الجمهور او مستواه الفكري وضعيف في المتوسط ، فيخل اليهم ان النجاح كل النجاح في التودد الى النواحي الوضيعة من الطبيعة البشرية . ولطريقتهم في ذلك هي مسايرة أهواء الجمهور . اما غيرهم من المحررين وملاك الصحف ممن يفتنون ان واجبههم يفرض عليهم تنوير قرائهم وتعليمهم ، فقد تكون لهم فكرة سامية جداً عما يريد الجمهور . ويحذر هؤلاء ان يعلموا انه اذا كان الجمهور يحب ما ينير اهتمامه أو يدخل التساية على نفسه ، فانه يبغض ان يعامل معاملة تلاميذ المدرسة بأي شكل من الاشكال . وهناك فئة ثالثة من اصحاب الصحف والصحافيين يفتنون ان الطريقة الصائبة هي تسلية الجمهور الى حد ما بمحاولة اعطائه ما فيه خير في قالب جذاب بحيث يقبل ما يقدم اليه بشغف . وهؤلاء اعقل الصحافيين وأبعدهم نظراً .

وبعد ، فاذا يريد الجمهور ؟ انه لا يريد ، اي انه لا إرادة له . وهو سرعان ما يكف عن شراء او قراءة الصحف الراكدة . وعلى ذلك فان الوصية الاولى للصحافي هي « لا تكن بليداً ! » . صحيح ان هناك

فئة من قراء الصحف المحافظين الذين يكرهون «الاخبار الطنانة المشيرة»، ولا يلد لهم ان يضالوا الا ما يؤكد لهم ان كل شيء جار على ابدع ما يرام في جميع العوالم. غير ان هؤلاء ليسوا بالطبقة التي يمكن ان تعتمد عليها الصحف الشيطة في توسيع رواجها، او التي تقرر ميولها شكل «الرأي العام». وان الصحف او الصحافيين الذين يعنون بهذه الطبقة ويحرصون على إرضاء ذوقها، لينفاسون دائماً عن حقيقة جوهرية في الفن الصحافي، وهي ان الوظيفة الاساسية للصحيفة نشر «الخير» وان اغفال الخبر أو التأخر في نشره خطيئة صحافية عظمى. وقد يوصف «الخير» بأنه شيء غير عادي، شيء خارج عن مجرى الامور المعتاد. فبعد ما لا يتم غير ما هو منوقم، يميل الناس الى القول ان «لا أخبار هناك». وأذكر هنا عبارة ساخرة أُلحِقَ فاد بها احد اصحاب الصحف المشهورين اذ قال «ان الرذيلة خير اما الفضيلة فلا». وهو يرغم بذلك ان الفضيلة شيء عادي، اما الرذيلة فشيء غير عادي. وموضع السخرية في العبارة ان حكايات الرذيلة تشهوي حتى العقول الفاضلة!

ومسألة «الخير» مسألة هامة حقاً. فهي لا تحجر وراءها مسألة اعطاء الشعب «ما يريد» حسب، بل تنطوي على مسألة اخرى عظيمة الخطر، هي اطلاع الشعب على الحقيقة، الحقيقة الكاملة، ولا شيء غير الحقيقة، طبقاً لما يمكن معرفته وروايته منها. وان الصحف التي تحاول تلطيف الحقيقة أو اخفاءها قد لا تقل إلثماً عن الصحف التي تبالغ في روايتها تحت عنوانات طنانة أو في تعليقات مثيرة. ومهمة الصحافة الحقبة بحاجة الى عقول صحافية سليمة رصينة، للموازنة بين ما هو حيوي للمصلحة العامة وبين ما هو زلف خداع الى أهواء الجمهور الدنيا. وان أفضل الصحافيين

هم اولئك الذين يستطيعون اقامة هذا الميزان والمحافظة عليه ، مع الميل الى الاكثار ، لا الافلال ، من الاخبار التي يقدمونها الى الجمهور . وبما هو جدير بالذكر في هذا المجال ان جريدة « نيويورك تيمس » اعظم الصحف الاميركية قد اتخذت لنفسها هذا الشعار الحكيم « نبع كل خبر يصلح للطبع » . ولا شك ان ما يميز الصحيفة الصحيحة عن الصحيفة المريضة ، هو القدرة على التمييز الاكيد بين الخبر الذي يصلح للتعليم والخبر الذي لا يصلح .

متاعب المتابعة

غير ان الخبر ، حتى الخبر الصحيح ، بحاجة الى حسن صياغة وسلامة ذوق . واذكر هنا على هامش الحديث ، التي دعيت منذ سنوات الى اجتماع كان يضم فريقاً من الرجال والسيدات الجادين في نظرهم الى الحياة ، لاتحدث اليهم عن الدور الذي يمكن ان تلعبه الصحافة في تدعيم صمد السلام الدولي ، وكان ذلك الاجتماع من الاجتماعات الاخيرة لمؤتمر نظامه حياة دينية عالية . وكان منظمو المؤتمر متألمين لأن ما من صحيفة أشارت بكلمة واحدة الى اعمال مؤتمريهم . وقد كان سبب ذلك واضحاً . اذ كان يسود المؤتمر جو من التزمّت المقيض . وكانت تلوح على الحاضرين سيما الكآبة المزوجة بالخشوع . وقد قدمني اليهم رئيس الاجتماع قائلاً انه سيكون من حظهم ان يسمعوا الى « صحافي ذي مثل عليا » . وأضاف بلهجة التي الورع قوله « ان الصحافي ذا المثل العليا بركة تجل عن الوصف اما الصحافي الذي لا مثل أعلى له فنقمة من ابليس » . فصفق الحاضرون تصفيقاً طاراً . وبدأت خطابي قائلاً اني اوافق على كلمة واحدة من كلمات

الرئيس وهي " تجل عن الوصف " (بالانجليزية) . لان الصحافي المتمسك بمثله العليا والذي يعرض هذه المس في مكاتب جريدته ليلاً والاعبار متدفقة على الجريدة كالسيل وعمال المطبعة منهمكون في اعداد المسكان الموافق لكل منها ، هو حقاً مضايقة ثقيلة يمجز المرء عن وصفها .

وقبل ان يفتق الحاضرون من مقدمة هذا الاستهلال القاسي ، مضيت اقول لهم انه اذا لم تكن الصحف نشرت شيئاً عن اجتماعاتهم ، فقد كان مرجع ذلك الى ان من اشتركوا فيها قد وقعوا في خطيئة البلادة ، وأوضحت لهم انهم اذا ارادوا ان يحصلوا على تعقيب الصحف لقضيتهم النبيلة ، فيجب عليهم ان يفعلوا أو يقولوا شيئاً جديراً بأن نتحدث عنه الصحف ، شيئاً جديداً عميقاً مشيراً للاهتمام أو شيئاً غير عادي ، ولقت انتباههم الى انهم كانوا يحملون في خطيئهم على الحرب — التي هي مسألة خطيرة جداً ومثيرة — وقاتلهم ان السلم يمكن ان يكون مسألة خطيرة ومثيرة أيضاً . ومارحتهم بأنهم كانوا يسعون الى مكان في الصحف تنافسهم فيه اعلانات ملحة قد يساوي السطر منها عدة جنيهاً . وعلبت اليهم ان يفكروا جديداً فيما اذا كان أي خطاب ألقى في أي اجتماع من اجتماعاتهم يساوي السطر منه حقاً عدة جنيهاً .

وعلى الرغم من هذه المحاجة القظة ، أو بسببها ، أصغى الحاضرون الى خطابي بانتباه ، وتلك تلك مناقشة حادة . وأخيراً سمعت سيدة وقوراً تقول للاسقف الجليل " ان هذا شيء مفزع . غير ان هذا هو الاجتماع الهام الوحيد الذي عقدناه حتى الآن " . وقد نشرت الصحف وصفاً مسبباً لذلك الاجتماع في اليوم التالي .

ربما كان لسانی فظاً في ذلك الحديث . غير انه قال الحق . وهناك صحافيون مثاليون كثيرون . ولا يمكنهم ان يكونوا غير مثاليين . وغالباً ما يكابد هؤلاء في عملهم المشاق ، إذ لا نهاية لعملهم . وهم يعبدون دائماً عن التفكير التجاري ، مهما يكن من ضخامة الارباح التي يجنيها الغير من جهودهم . غير ان راحة حبر الطباعة قد تكون أحلى على أنوفهم من أندر العطور . وقد تكفيهم رؤية شرائح الورق المطبوعة المسماة « بروقات » لينسوا أنهم هم أنفسهم يكعدون ويكدهون مثل العبيد المسخرين في تجذيف السفن الشراعية في سالف الأزمان . وهم قد يحاولون بالتكاتف فيما بينهم ان يقاتلوا من ساعات عملهم ، ويصرفوا شيئاً من الامان الى مناصبهم المتقلقة . فقد يصبحون يوماً ليروا أنهم يبيعوا ببيع الانعام من صاحب جريدة الى مالك آخر ، وان المالك الجديد يريد أن « يخفض التكاليف » بطرد رجال خدموا الصحيفة سنين طويلة . وفي هذه الحال لا يسهل على أمثال هؤلاء الصحافيين ان يحوروا أنفسهم للعمل في صحيفة اخرى حتى لو أمكنهم الحصول على عمل فيها .

هذه بعض متاعب الحياة « في الصحافة » . انها اخطار المهنة . ولا يمكن ازالها كلها أو تخفيفها دون التعرض لخطر هدم روح المغامرة التي هي نسيم الحياة للصحافي الجيد والصحيفة الجيدة . فالصحافة لا يمكن ان تكون مهنة حرة وصناعة محمية في آن واحد . ولا يمكن ان يكون الصحافيون آمنين على وظائفهم مثل موظفي الحكومة . ويحافظون في الوقت ذاته على التمتع بحرية التفكير والكتابة كما توحى به ضمائرهم ومثلهم العليا في خدمة المصلحة العامة . ان عليهم ان يخوضوا وعر العيش وسهله ،

وان يحملوا حياتهم العملية على أكتفهم . وبغير هذا لا يمكنهم ان يخدموا الشعب خدمة صادقة .

ربابنة الصحافة والوظائف المبرورة

واذا كانت هذه حال الصحفيين العاملين ، فإذا تكون حال الرجال الذين يستخدمونهم ؟ وأعني بهم اصحاب الصحف (ربابنة الصناعة الصحفية) التي أميل الى الاعتقاد بأن اصحاب الصحف المجيدين رجال يولدون ولا يصنعون مثل الصحفيين الحقيقيين تماماً . وقد كان أمثالهم اصحاب الصحف رجالاً نابغين . وأذكر منهم على سبيل المثال ، جون والتر الثاني مؤسس جريدة « التيمس » ، وجوزيف بوليتزر صاحب « نيويورك وورلد » ، ولورد نورثكليف صاحب « الديلي ميل » (وقد ملك نورثكليف جريدة « التيمس » ايضاً مدة ١٥ سنة) . وجميع هؤلاء كانوا رجالاً حبايم الخالق بتلك المواهب الخاصة التي يتطلبها عمل انشاء الصحف أو « ارتكاب الصحف » — وكان نورثكليف يسمي انشاء الصحف « مداعبة » بالجرية . — أما اصحاب الصحف الاحياء فن الحرج التحدث عنهم على انه يمكن القول دون التعرض الى اللوم ، انهم ليسوا جميعاً من الموهوبين ، ولئن يكن بينهم بعض الموهوبين . ولكن عليهم جميعاً ان يواجهوا في هذه الايام - راضين أم كارهين - أحوالاً تعرض « حرية الصحف » وبمعنى آخر تعرض الصحافة ذاتها الى أبشع الاخطار .

وأبرز هذه الاخطار ، خطر ميل الجمهور الى الشك في قيمة الصحافة وفقدته الثقة بها كعهد حر . ومن علامات اضمحلال ثقة الجمهور بالصحافة

شيوع «رسائل الاخبار» الشخصية التي تنشر، أو تزعم انها تنشر، معلومات تحبسها الصحف اليومية أو تتغاضى عنها. وقد لا تكون مجلة الصحافة في لندن بلغت من الحدة ما بلغت في نيويورك — حيث خفض عدد الصحف الصباحية المحترمة الى صحتين اثنتين، بسبب الافلاس أو ادماج بعض الصحف في البعض الآخر — غير ان العوامل الخطرة التي تعمل في اميركا تعمل في بريطانيا العظمى أيضاً. وهذه العوامل تميل الى تخفيض عدد القنوات التي تنقل المعلومات العامة. ومن الواضح ان الجمهور الذي يكون امامه ان يختار بين صحتين فقط في مدينة عظيمة، لا يحصل على متنوعات الاخبار والتعليقات التي كان يحصل عليها لو كانت هناك خمس صحف مستقلة أو ست منافسة في سبيل مرضاة به وان في هذا لطمساً لناحية من نواحي الحرية.

ثم انه ليس بالامر التافه ان تمنجب جريدة ماهرة أو «تمنصها» صحيفة أخرى أقوى منها مالياً أو تبذلها «شركة صحف» قوية، كما امتصت «الديلي تلغراف» جريدة «المورننج وست» منذ وقت غير بعيد. فان بهذا الامتصاص أو هذا الادماج تخفي مركبة من مركبات الرأي، ويقضي مورد للرأي قد لا يجد وسيلة أخرى لتفجير والتعبير عن نفسه. ثم ان أسهم الصحيفة أو «شركة الصحف» التي تمتص مثل هذه الجريدة قد تكون في ايدي اناس مستقرين لا يعينهم من أمر «الصحافة» غير قيمة الارباح التي يدرها مالهم المستمر. وعنا تبرز مشكلة «الصحافة الحرة» الكبرى مرة أخرى وهي مشكلة إقامة ميزان عادل بين الاستقلال التجاري الذي لا غنى عنه للصحافة غير المقيدة، والمصالح التجارية التي تؤثر في الحرية الصحافية.

ومما يزيد من صعوبة هذه المشكلة كثرة تكاليف انتاج الصحف
العصرية . ومنذ عهد غير بعيد تم اللورد « روز بري » يلفت الانتباه الى
هذا الجانب من جوانب ما يسمى الآن « صناعة الصحف » ، اذ اوضح
انه قد يكون لأي فرد ، نظرياً ، أن ينشئ صحيفة لمنافسة الصحف القائمة .
غير أن مثل هذه المقامرة تقتضي من المال مبلغاً من الضخامة بحيث يكاد
يكون في الواقع سداً لا يمكن محاولة اقتحامه والنمرض لحواقب القشل .
وصرح بأنه يعتقد أن اصحاب الصحف القائمة يحنكرون « أبواب الرأي
العام » احتكاراً فعلياً . وهذه حالة قد تكون ضارة بالمجموع ، ما لم يكن
اصحاب الصحف أنفسهم رجالاً مشبعين بروح خدمة المجموع ، يقدرون
أهمية مسؤوليتهم في رعاية المصلحة العامة أكثر مما يقدرها رجال
الاعمال عادة .

ومما يلاحظ أن المشكلة التي بسنها اللورد روز بري لم تخف وحاشاها
الآن مما كانت عليه عند ما أبدى رأيه المشار إليه . فقد ضاقت دائرة
ملكية الصحف ، دون أن يزيد ذلك من استقلال الصحف الباقية . وقد
تكون بعض الصحف زادت رواجاً ، غير أن هذا لم يغير من الحقيقة
الثابتة ، وهي أن الصحف الأوسع انتشاراً ليست دائماً الصحف الأكبر
نفوذاً وأثراً في توجيه الرأي العام . فإن سعة الانتشار قد تبني على اسمالة
طبقات مختلفة من القراء يحرص اصحاب الصحف والمحررون على رعاية
أهوائهم المختلفة ، فيتبعون خطة الحياء أو التحفظ في معالجة الشؤون
الحساسة ، ويتجنبون صفة الركود والبلادة في الوقت ذاته بإبراز الحوادث
القليلة الأهمية . غير أن الصحف الضيقة الانتشار ذات السياسة الحازمة

المستنيرة ، تستطيع ان تؤثر تأثيراً فعالاً في الأقلية المثقفة من الشعب ، التي تكتسح آراؤها الآراء الاكثرية غير المتكثرة . وبعض هذه الصحف تعاني المشاق في سبيل الحياة ، ولكن استمرارها في الوجود لا يحل المشكلة التي تواجه مجتمعاً حراً تسيطر على اكثر قنوات الرأي العام فيه بضع شركات صحفية ثرية قليلة .

ونفوذ الصحف ، في حالة الامور القائمة ، يتوقف من حيث الجودة أو الرداءة على اخلاق الرجال الذين يملكون « الصحافة » أو يسيطرون عليها . فاذا كانوا رجالاً مشيعين بروح الخدمة العامة كان نفعهم عظيماً على المجموع . واذا كانوا تجاراً يجرون وراء المال والثراء ، أو كانوا ، أسوأ من ذلك ، رجالاً مغرورين مستبدين بأرائهم ، كان أذاهم شديداً . أما اذا كانوا صحافيين جيدين فليتهم فليهم يدركون اشعور مرهف حدود المجال الذي يعملون فيه . فيسمعون الى تنوير الجمهور وتعاليمه ، لا يملأ آرائهم عليه ، ويحترموا الرأي العام ويقودونه منزهين أنفسهم عن مهاوي ادعاء العصمة من الخطأ . ومثل هؤلاء يعملون ان عملهم « مشروع تجاري » ولكنهم يعملون أيضاً ان بعض تفصيلاته ودقائقه غير تجارية ، بل ربما بدت مناقضة للصفة التجارية . وأعرف بعضاً من اصحاب الصحف المخلصين لمهنتهم أشاحوا بوجوههم عمداً عن مورد الاعلانات ليلقنوا الناشرين المستبدين درساً ، وليحذروا هياة التحرير في صحفهم من الخضوع للاعتبارات التجارية المحض . على ان هناك من جهة اخرى صحفاً تبدو مستقلة متسامية ، ولكنها خاضعة لسيطرة رجال ينحنون في ذلة أمام أوامر كبار ناشري الاعلانات ، ويفرضون على هياة التحرير في صحفهم ان يتبعوا سياسة ترضي أولئك الناشرين .

وتتمثل مشكلة الصحافة الحرة بالنسبة الى اصحاب الصحف والصحافيين الشرفاء ، في شكل سعي مستمر في سبيل إقامة ميزان عادل بين خدمة المجموع وبين الاستقلال الاقتصادي . وفي هذا السعي لا بد من دراسة فن الاعلان بدقة ، فان على المحررين وعلى موظفي قسم الاعلانات في الصحيفة أن يقرروا أي مكان من الصحيفة المطبوعة يجتذب الانتباه الأكبر ، وأين تنجه عين القارئ عادة عند تصفحه الجريدة ، وأين توضع أخطر الاخبار ، وأية تشكيلة من الحروف تشمل في طبع العناوانات ونص الخبر ، وأيها يستخدم في التعليق والتعقيب .

من المعروف أن النصف الأعلى من الصفحة « فوق النية » يخص بعناية للموضوعات الهامة . لأن القراء ينجهون بابصارهم الى أعلا والى الجهة اليمنى عادة . ولهذا كانت الزاوية العليا اليمنى من الصفحة الاولى آمن مكان في الجريدة لأغراض الاعلان . وهناك صحف تضع أهم أخبار الساعة في رأس النهر الأيسر من الصفحة ، اذ هي تعلم ان قراءها تعودوا أن يجدوها هناك . غير ان هناك من رجال الصحف من يغيرون ويبدلون من شكل صحيفتهم بين آن وآخر ، كي يخلقوا شعوراً من التغيير والتطور وينجسوا النسق الواحد . والحق ان الاخبار الثمينة قد تفقد كثيراً من ملامحتها اذا لم يكن هناك تنوع في طريقة تقديمها . والقراء الذين ترهقهم المشاغل الخاصة يكرهون البحث عن الاخبار في أماكن المعتادة ، بدلاً من ان يجذب انتباههم اليها بالاساليب الطوبوغرافية الملائمة .

وفي داخل هذه الحدود يجري الصراع في سبيل رواج الجريدة وكسب مورد الاعلانات ، فيسيطر على شكل كل جريدة واسلوبها تقريباً ، وقد

يخرج هذا الصراع عن حدوده ، ما لم يكبحه اصحاب الصحف والصحافيون
انفسهم في داخلها . ويمكن القول بوجه عام ان الجمهور لا يهتم كثيراً
للطرق المتبعة في امداده بالاخبار والآراء . وانما يهتم الحصول على الاخبار
والآراء بسرعة . وهو قد يهجر الصحف التي تفوتها الاخبار الهامة أو
تتأخر في نشرها ، او التي تصر على ابداء آراء تعارض الشعور السائد .
وانه لمن الصعب على الصحيفة ان تكون احسن من الجمهور الذي يقرأها .

وسائل غير صحافية

ونعني عوامل اخرى تسيء الى مكانة الصحافة ونفوذها : كما ظهر في
السنوات الاخيرة . ومن أخطر هذه العوامل السعي الى توسيع رواج
الصحف بوسائل لا صلة لها بالصحافة الحقة ، مثل اغواء القراء بفوائد
التأمين على الحياة ، وانشاء مسابقات دورية : وغير ذلك من الحيل الرامية
الى زيادة عدد ما يوزع من نسخ الجريدة تأميناً للحصول على احوار عالية
من ناشري الاعلانات . فهذه الحيل لا قيمة لها من الوجهة الصحافية .
وهي تنطوي على خداع ناشري الاعلانات . اذ تحمل الناس على الاشتراك
في الصحف لا لشيء الا للاستفادة عزايها التأمين التي تعرضها عليهم ، أو
تغويهم على شراء عدة نسخ من العدد الواحد من الصحيفة الواحدة
للانتفاع « بكتبونات » المسابقة لا رغبة في قراءة الصحيفة . وفي
مثل هذه الحال يدفع المعلنون ثمناً لاعلاماتهم لا ينكافأ والفائدة التي
يجنونها منها .

ومن الوسائل الشائنة الاخرى التي تتوسل بها بعض الصحف لاجتذاب

الانتباه إليها ، وسيلة التهويل وإبداع الاخبار المثيرة . فهي تنشر الخبر في شكل يوم الجمهور انه خبر صحيح خطير ، وهو في الواقع لا أصل له إلا في غيلة مخترعه . وان في هذا لإفساداً لروح المهنة الصحافية الصحيحة .

وكل صحافي يعرف قيمة الاخبار الخاصة التي تنفرد بها جريدته . فان الصحيفة التي تحصل على الاخبار وتنشرها بنفاسها قبل منافساتها ، تضمن لنفسها رواجاً سريعاً . اذ مرهقان ما يتحدث الناس عنها ويشعر قراء الصحف الاخرى بشيء من الضعة ، فينخلون عن صحفهم ويقبلون على شراء الصحيفة الناجحة . ولهذا نجد الصحف الحية تبذل كل ما في وسعها من جهد مادي وأدبي في سبيل الحصول على الاخبار الاولى للحوادث الهامة .

واليوم تنهال على الاخبار على مكاتب الصحف في سبيل دافق بطريق وكالات الاخبار ، حتى ان اكثر الصحف تجد لديها كل يوم ما يزيد على ضمني أو ثلاثة أضعاف ما يكفيها ملء انهارها . وفي هذه الحال تنجيه هيئة التحرير الى انتقاء الاخبار وتركيزها لافساح المكان الأكبر لأكثر المواد طرافة وأهمية . ولو كانت الصحف تقتصر على الاخبار التي تمنونها بها وكالات الاخبار ، لما كانت هناك ما يدعو الجمهور الى تفضيل صحيفة على اخرى .

وعلى ذلك يجب على الجريدة الناجحة ان تحمل طابع التفرد في أنبائها وآرائها على السواء . وهناك من لا يستيقنون لزوع الصحف المصرية الى اكتساب صفة التفرد بكل ثمن وازعاج السماء والأرض في سبيل اقتناص

الاخبار التمريدة في بابها . غير ان هذه النزعة تنبثق من احساس سليم ،
الاحساس ، بأن الصحيفة التي تسبق منافساتها دائماً لا بد أن تُشعر الجمهور
بأنها أحسن نظاماً وأكثر كفاءة من الصحف الأخرى ، وأنها بناء على
ذلك أجدر بأن تقرأ . وتكون نتيجة هذا السبق زيادة مشروعة في عدد
قراءها ونحو مورد الاعلانات فيها . وليست هذه بالامور العرضية في حياة
الصحيفة بل هي أمور حيوية لحرية الصحافة . أما التهويل في الاخبار
والمحادعة في ابتداع الطرائف فعمل غير شريف في ذاته ، وهو خطيئة ضد
روح الصحافة .

بين الطائفة والمجود

وهناك من جهة أخرى صحف تكره كل ما هو مشير ، الى حد أنها
تتصور ان قراءها يرتاحون اذا لا يجدون ما يقلقهم . وهذه الصحف
لا تقل ضرراً على الصحافة الجيدة من الصحف المبهولة المبالغة في نشر
الاخبار المنيرة . فهي تعتمد خفض صوت الاخبار ، وتعامل حتى الاحداث
الباززة كما لو لم تكن ذات اهمية غير عادية . وهي تعنى ، فيما يظهر ، ببطقة
قليلة من الاشخاص المسنين « القائقي الاحترام » ممن يقرأون صحيفة
واحدة جامدة طول حياتهم ، ويشقون بها لأنها فلما تطلق افكارهم . وقراء
مثل هذه الصحف يحتفون عندما يحين اجلهم ، دون ان يتركوا وراءهم
من يحل محلهم . وعندئذ تقع المحنة اذا يأخذ عدد قراء الصحيفة الجامدة
في النقصان . وليس في مجال المهنة الصحافية كله أشق من بحث اهتمام
الجمهور في صحيفة ضاقت دائرة رواجها . ولا تقوم الصعوبة في تعذر
الوصول الى جمهور جديد من القراء تحسب ، بل الصعوبة كل الصعوبة تنشأ

عن « النعنف » بين القراء الذي يكون مصحوباً بشوع آخر من « النعنف » بين هيئة التحرير التي تنتج مثل هذه الصحيفة . فان المحررين يكونون قد نسوا ان الزمن كان يعمل ضدّهم . وتعودوا أن يعدوا صحيفتهم « متفوقة » تفوقاً عظيماً على ما عداها من الصحف . وان يعدوا أنفسهم ، دون ان يشعروا ، « صحافيين متفوقين » لا يذانبهم أحد . فهم قد تجاهلوا ، على مر الزمن ، حقيقة غير سارة تقرر ان افضل الصحف تفقد ميزة التفوق اذا هي تأخرت في نشر الاخبار « وأغرقت في ادعاء الرصانة الى حد البلادة في حكمها على الحوادث ، أو لجأت الى التهرب والمراوغة في ابداء آرائها ، بدلاً من اطلاقها بصراحة وثبات لارشاد قرائها . ومتى وقع محرورو صحيفة من الصحف في عادات مثل هذه ، لا يمكن ايفاظهم من خوطمهم إلا بزلزال عنيف .

ومما يذكر في هذا الصدد ان أحد اصحاب الصحف المعروفين جاء لنبذة صحيفة قديمة العهد كانت تشكو من « مركب التفوق » بين محرريها وكثرة الوفيات بين قرائها المسنين . فآخذ الرجل يحث محرري الصحيفة على ان يدرسوا بومياً اعلانات الوفيات المنشورة على صفحتها الاولى . وأوضح لهم انه ربما كان فريق كبير من الراحلين من القراء المشتركين الذين كانوا « يتعاطون » الجريدة مليّة حياتهم . وطلب اليهم ان يفكروا فيما اذا كانوا يصنعون شيئاً لتأمين الحصول على مشتركين جدد ليحلوا محل أولئك الراحلين .

والحيوية عامل أساسي من عوامل التقدم في العمل الصحافي كما هي في سائر الاعمال . فالحياة تله حياة . ولا بد من التجديد الدائم لمعالجة التبلور

والأنحلال . والصحافة تتطلب دائماً أفكاراً جديدة ودمماً جديداً . وهناك رجال تقدمت بهم السن فانقطعت صلتهم بالشباب وباتوا لا يستطيعون ان يروا ان ما كان يثير اهتمامهم في السنين الخوالي لم يعد يهم الشباب على نفس الصورة . ومثل هؤلاء الرجال ، فيما عدا القليل النادر ، لا يعملون الى طرق السبل غير المطروقة . وربما كانوا عنصراً قبيحاً ذا أثر مفعوم في حياة الصحيفة ، غير انهم لا يستطيعون ان يهبوها حياة جديدة . وثبتت المسألة مسألة وضع خمر جديدة في زجاجات عتيقة . بل هي مزج الخمر الجديدة بالعتيقة بلسية حكيمية . وهذه عملية يصعب على الشباب وحده ان يؤديها . وانما يستطيع تأديتها الرجال الأكبر سناً ذوي العقول النظرة الشيطنة . وهؤلاء هم ملح الصحافة . فهم يجمعون بين الخبرة وحرارة المزيمة . وبذا يستطيعون ان يحافظوا على الصحف نابضة بالحياة والمافية .

ولابد لانتاج الصحف الجيدة من محررين يقظين متوثبين ، لا يفوتهم ادراك كل تغير بطراً على عادات الجمهور وأهوائه . وقد ظهرت بظهور السينما طلائع ثورة هامة في عالم الصحافة . اذ اضطرت الصحف الى طبع « الصور » وتخفيض الحيز المخصص لرسائل الاخبار تلبية لطلب الجمهور من الصور والرسوم . وقد اكتشف ان النساء بوجه خاص يفضلن « الصور » على التصريحات والمقالات ، ولذلك فهن يشتركن في الصحف المصورة ، أو يحتفظن في منازلهن بعصفحات الصور من الجرائد الجديدة . وسرعان ما ادرك ناشرو الاعلانات اهمية هذا الكشف ، وتبينوا ان الصحف المحلاة بالصور خير وسط للاعلان . اذ ان الكثرة الغالبة من مشتري البضائع المنزلية هم من النساء . وما كانت اكثر الصحف جهوداً لتستطيع ان تقاوم ضغط النساء وضغط ناشري الاعلانات معاً .

وعندما تعود الجمهور على المعاني والتأثيرات التي يمكن تلقيها بطريق البصر بلا مجهود عقلي ، وأصبح يميل إليها ، أخذت قدرته على تتبع مناقشات المسائل العامة تضعف ونسخت . وقد نجى هذا الجول المسيطر على ذكاء الجمهور ، خصوصاً في أيام الأفلام السينمائية الصامتة ، ثم ظهرت الأفلام الناطقة فأصلحت الموقف . وتلتها الاذاعة اللاسلكية التي تنوجه بأخبارها وأحاديثها الى ذكاء السامعين مباشرة . وقد كانت إذاعة الاخبار باللاسلكية ونشر الآراء في شكل أحاديث من رجال مشهود لهم بالكفاءة ، فاتحة عهد جديد في التعليم الشعبي اليومي . ولا يعرف بعد اذا ما كان « التليفجن » (أو إذاعة صور الحوادث المنحركة باللاسلكية) سيؤثر في عقول الجمهور تأثيراً مماثلاً لتأثير الأفلام الصامتة أم لا . على ان « التليفجن » سوف يتيح للناس أن يروا بأعينهم ما يقع فعلاً ، وان يكونوا المنفرجين على حوادث حقيقية . وعلى ذلك فقد ينبغي فيهم قوة الملاحظة ، ويمرر قوى الادراك والتفكير بدلاً من ان يضمعها . واذا كان الامر كذلك فان إذاعة الحوادث الحية باللاسلكية سيكون غناً للجمهور وللصحافة كليهما .

جلد الجمهور على تتبع الحوادث

ولهذه الاحوال المتقلبة جميعاً اثرها في مستقبل نظم الحكم الديمقراطية أي في مستقبل الصحافة . وقد أشرت آنفاً الى ان من الصعب تطبيق النظم الديمقراطية التي تقوم على التمثيل الشعبي . وأصعب من ذلك صيانتها من الخلل . اذا انها تقتضي الفرد احساساً بذاتيته المدنية أكل وأسمى مما تتطلبه

أو تسمح به النظم الديكتاتورية ، أو نظم الحكم المطلق . ولكي يكون الفرد مدنياً صحيحاً يدرك مسؤوليته ، يجب أن يكون ذا قدرة على النقد وتتبع المناقشات في الشؤون العامة بانتباه لا يعموه الكل . وهل يستطيع أن يمارس حق الذاتية المدنية المسؤولة شعب لا يعنى بقراءة الخطب والمقالات الرئيسية والنصريحات المبينة مفضلاً الاعتماد على ما يراه بتأثيره ؟ أو ليس ضغط الحوادث على عقول الأفراد اليوم أسرع وأكثر تقلباً مما كان عليه منذ جيل مضى ، الأمر الذي قد يفضي إلى ارتباك الجمهور وارتخاء قبضته على المبادئ الأساسية ، أقول ، قد يفضي ، وليس « سيفضي » إلى هذا الارتباك أو ذلك الارتخاء . لأن العقل البشري عظيم القابلية للتحول والتحول . فهو قد يكتسب القدرة على تنسيق الأفكار بسرعة غير عادية لمواجهة الزيادة في سرعة التأثيرات التي يتلقاها وتنوعها . وفي هذه الحال قد تنحصر صيغ التعبير عن الأفكار دون أن يسيء ذلك إلى الأفكار ذاتها .

ومن الثابت أن الشعب البريطاني لم يسترد ما كان له قبل الحرب (حرب ١٩١٤) من جلد على تتبع أخبار الحوادث اليومية ، وقدرة على تركيز الانتباه . ففي أثناء الحرب عانت أفكار الشعب فترات طويلة من الاجهاد والارهاق ، حتى لم يعد قراء الصحف يطبقون قراءة أي مقال أو أية رسالة لا يستطيعون استيعابها بشئرة واحدة . وكان الناس يصبحون يوماً منتعشي النفس ، وفي اليوم التالي كاسفي البال ، وفي اليوم الذي بعده ميليل الأفكار . وهكذا كانوا فريسة تتنازعها عوامل الأمل واليأس . ولعل أبرز ما يلفت نظر الباحث في تطور الصحافة البريطانية بين سنتي

١٩١٦ و ١٩٢٢ ، انكماش مقالات الصحف والمجلات بالتدرج ، واستبدال الفقرات القصيرة والملاحظات السريعة بالمقالات المسهبة التي كانت تمتاز بها الصحف في السنين الماضية . وربما كان احد اسباب هذا الازدياد والتركيز في رواية الاخبار وعرض الآراء ، ارتفاع أسعار الورق الذي تطبع عليه الصحف ، وما تبعه من انخفاض حجم الصحف . غير ان السبب الرئيسي كان في الواقع ضعف قدرة الجمهور على الانتباه الطويل . ومما يذكر ان لورد نورسكيلف أصدر أوامره الى محرري « الديلي ميل » في سنة ١٩١٧ ألا يزيد طول أي مقال عن ثلاثمائة كلمة . وصرب هو المثل على ذلك بكتابة كثير من المقالات المركزة . وقد كان من مواهبه احساس عجيب بالحالة الفكرية للرجل العادي . وليس النجاح في كتابة المقالات المركزة بالأمر الهين ، بل هو ثمرة مجهود عقلي متواصل من كاتبها . وقد يكون سهلاً أن يتناول الكاتب قلماً ويشطب به بعض العبارات من الورق ، غير انه ليس بالسهل ان يصوغ الكاتب في ٣٠٠ كلمة ما تعود أن يقوله في ألف أو أكثر .

والى هذا الحد ، لم يكن في اختزال مقالات الصحف أي ضرر . غير انه كانت هناك مقالات مختصرة يبدو عليها اهزال والاضطراب . فكانت هذه تشبه الحالة الفكرية المريضة التي كان يعانيها الجمهور . واني اسأل نفسي احياناً ، ألم يكن قيام النظم الديكتاتورية في بعض البلدان الاوربية راجعاً الى حد ما ، الى استعداد شعوبها لقبول كلمات الامر أو « الشعارات » المأدب بها ؟ اذ فقدت تلك الشعوب القدرة على الانتباه المترن ، وشعرت بالعجز عن التفكير في الامور العارضة واستخلاص الآراء بنفسها ؟ يبدو

لي ان هذا هو السبب في هزال تلك الشعوب وتفككها الفكري . ومهما يكن من سبب هذا التفكك او أسبابه فان ما لا راع فيه ان هذا التفكك الفكري ذاته قد اصاب ايضاً شعوب البلدان الحرة إذ تراحت قبضتها على المبادئ السياسية والاجتماعية التي ما كان أجدادها يفرضوا فيها . وهنا ايضاً كانت الصحافة مرآة لمحنة التفكير العامة . فقد عكفت الصحف فيما عدا القليل منها ، على ترويج الآراء غير الحرة وغضت الطرف عن اعمال قم الحرية في الخارج ، دون ان تفكر في انه اذا قوضت المعاهد الحرة في هذه البلاد فلن يبقى الحرية الصحافة من ثمر ، ولن تبقى هناك صحافة جديرة بهذا الاسم . واذا كانت هناك صلة سببية بين حالة الانحلال والتفكك القائمة اليوم . وبين تقصير الصحافة في الاستمالة بالامور التي تهم الحرية الشعبية ، فمنسأ تكون هذه السرعة الهائلة التي تصنع بها الصحف العصرية ...

السرعة وضيق الوقت

منذ ستين سنة ، كان المحررون والعاملون في الصحف يجدون فسحة من الوقت للتفكير والتروي . وكانت صحف الصباح تصدر بغير عجلة . اذ كان أمامها وقت كاف لإعداد طبعاتها اليومية في الشطر الاخير من فترة ما بعد الظهر والشطر الأكبر من الليل . وكانت البرقيات قليلة نسبياً ، ولم تكن الرسائل التليفونية معروفة . في حين كانت وكالات الاخبار تنحصر في طور الطفولة . وكان ما يوزع من الصحيفة الواحدة يعد بالعشرات والعشرينات ، وهو يعد اليوم بمئات الألوف . وكانت بعض الصحف الواسعة الانتشار تدخل المطبعة في ساعة متأخرة قد تبلغ الخامسة أو

السادسة صباحاً . وأُعرف صحيفة كان ينساب الى محروبيها في تلك الايام « ألا يكتبوا شيئاً بعد الساعة الثانية والدقيقة ٥٥ صباحاً » وعندئذ كانت المقالات والاخبار ترسل الى غرفة الطباعة ، حيث تصف حروفها وتصحيح ويعاد تصحيحها . وبعد الفراغ من تصحيح آخر « تجربة » (بروفة) تأخذ آلات الطباعة في الدوران . وعندئذ ينصرف رئيس التحرير ومعاونوه الى منازلهم ، وغالباً ما يكون ذلك في وضح النهار .

أما الآن فقد تغيرت تلك الاحوال تغيراً تاماً . واصبح على صحف الصباح أن تعد موادها ، وتمن أمكنتها من الصفحات في الشطر الاول من بعد ظهر اليوم السابق لصدورها على اكثر تقدير . وأضحت الصحف الواسعة الانتشار مضطرة الى إصدار طبعة أولى للاقاليم قبل الساعة التاسعة أو العاشرة مساءً ، أو قبيل منتصف الليل للصحف الأقل انتشاراً . وزاد عدد صفحات الجريدة المصرية عما كان عليه من قبل ، في حين ان المواد اللازمة لمثلها قد لا ترد الى مكاتب الجريدة قبل الساعة السابعة أو الثامنة مساءً . وعندئذ يكون على هيئة التحرير أن تؤدي في ساعتين أو ثلاث ، عملاً كان يستغرق فيما مضى ثمان ساعات أو تسعاً . وقد حلت الآلة الكاتبة الآن محل القلم . وأصبحت الاخبار والرسائل الواردة من الخارج تملئ غالباً بالتليفون على الكاتبين بالآلة (وهؤلاء يلجأون الى الاختزال في الكلام) ، ثم يقدم المحررون المساعدون الرسائل ويصوغونها في القالب المناسب ، ويبعثون بها الى غرفة الطباعة بواسطة أنابيب ساجية . وهناك تصف حروفها بالآلات خاصة . ثم يبدأ عمل المراجعة والتصحيح ، وإعداد المواد المصنوفة في أمأكتها من الصفحات . ويجري كل ذلك بسرعة كبيرة

مراعاة للوقت . اذ انه يجب ان « تذهب الصحيفة الى المطبعة » في اللحظة المعبنة ولو كلف ذلك بعض الخطأ في عباراتها وتركيب موادها . فان أقل تأخير قد يؤدي الى قوات مواعيد القضاة ، وفقد القراء لأن هؤلاء لا بد أن يشتروا صحيفة اخرى اذا لم تظهر الصحيفة التي تعودوا شراءها في وقتها .

وليس في عملية إعداد الصحيفة في مثل هذه الأحوال ، عمل أشد إرهاقاً من الملاءمة بين المواد المصنوفة في السطور المعدنية وبين الفراغ الموجود في الصفحات . « فالضبط المنصب على الفراغ » حقيقة واقعة . وهو حقيقة مروعة في بعض الاحيان . ولئن ظن كثير من المساهمين في ملكية الصحف انه وهم من خيال المحررين . فعند ما يبلغ الطابع المختص رئيس التحرير قبل ساعة أو ساعتين من إرسال الصحيفة الى المطبعة ، ان المواد المصنوفة لهذه الصفحة أو تلك تفيض عن الصفحة نهرياً أو ثلاثة ، فقد لا يجد المحرر مشقة في اختيار ما يؤجل من الاخبار أو ما يستتلم منها . ولكن عندما يواجه المحرر قبل خمس دقائق من ذهاب الصحيفة الى المطبعة ، بأن إحدى المقالات الرئيسية المكتوبة بعناية ودقة تزيد ثلاث بوصات أو أربعاً عن الحيز الذي تنسم له الصفحة ، فان عملية اختصار المقال الى الحد المطلوب دون المساس بسياق الرأي أو الاضرار الى إعادة صف سطور ، تكون عملية مرهقة للأعصاب حقاً . ولا غنى في مثل هذه الحال عن محرر متمرن يستطيع بنظرة واحدة أن يستوعب نهراً كاملاً ليرى المكان الملائم لحذف عبارة من العبارات ، وزرع الكلمات المصنوفة وتعديل العبارات المعدنية المجاورة بحيث تنسق وأطار الصفحة

الصلب . وإن المران الطويل والاعصاب المتينة لا تقي الحرر دائماً وطأة هذا المجهود المرهق . وقد يحدث أن يكتب أحد النافذين الخالي البالي في اليوم التالي منتقداً بعض وجوه النقص في مقال من المقالات التي اختصرت ورتقت بمثل هذه العملية ، فلا يسع الرجال الذين كابدوا ذلك الجهد إلا أن يبتسموا .

ولا شك أن السرعة الملحة التي تعمل بها الصحف العصرية ، قد أثرت في نوع الكتابات العادرة عن قلم التحرير . فقد ضاق الوقت المخصص للنظر في الاخبار الهامة ووزنها ، لأن الاتصالات التليفونية تكاد لا تستغرق وقتاً ، وقد أصبحت المدن الرئيسية في العالم اجمع متصلة فيما بينها بالتليفون . فها هي إلا بضعة دقائق حتى تكون أخبار الحوادث الهامة قد وصلت الى جميع أنحاء العالم المتمدن تقريباً . وهكذا تنقل الاخبار من مركز الى آخر بسرعة خاطفة وتندفق على مكاتب كل جريدة حسنة العدة . وعلى الرجال الذين يتلقون هذا السيل من الاخبار ان يلقطوا مما فيها بسرعة ويهيئوها للنشر باضافة ما قد يتصل بها من معلومات تكون مغزوة ومبوبة في الاقسام الخاصة « بالخدمة السرية » في صحفهم . فهذه السرعة التي يجري بها انتاج الصحف العصرية ، لتبدو مثل كابوس مرهق لأعين الصحافيين القديسين .

وفي هذه الظروف قد لا يتسع الوقت للتفكير المتزن . وليس من سداد الرأي تأجيل التعليق على الاخبار — وإن الشكل الذي يقدم به الخبر قد يتضمن التعليق أو تنطوي عليه العناوانات المعلقة للخبر — فالجمهور يتوقع تعليقاً على خبر اليوم ، وربما اتخذ الموقف في اليوم التالي

وجهاً جديداً . وإذا كان التعليق صادراً عن رياسة التحرير في شكل مقال افتتاحي ، فيجب أن يكتب المقال أو يملأ بلا أي تأخير . وهكذا تلد السرعة المرهقة سرعة مرهقة حتى ليصبح انشاء جريدة متمسكة كل يوم أشبه بأعجوبة يومية .

ولو استطاعت الآلات وحدها أن تصنع هذه الأعجوبة لما قال ذلك من روعتها . والحق أن الآلات المعقدة الدقيقة التي تخرج ملايين النسخ من الجريدة الواحدة في بضع ساعات هي أعجيب هندسية رائعة ، غير أن ادارتها وخدمتها تحتاج إلى عقول بشرية لا تقل كفاءة عنها . فإذا لم تكن أقلام التحرير ، والمسؤولون من أعضائها بوجه خاص ، رجالاً واسعي المعرفة سريعى الملاحظة ، ناضجى الرأي ، فأنهم لا يستطيعون أن يضعوا على الصحف المصرية شيئاً مماثلاً للقيمة التقييمية التي كانت تتمم بها الصحف الجيدة فيما مضى . ويلاحظ الآن أن هناك أكثر من صحيفة اتخذت لها شعاراً هذه العبارة : « في الحالة الصارئة الملحة لا تقل شيئاً » ، إما إذا كان لا بد من أن تقول شيئاً فكتب كلاماً فارغاً . » . غير أن التعليق السريع الانيق للعبارة الصادر عن عقول نفاذة تعرف الضرورات العامة ، قد يكون عظيم النفع سامي القيمة . أما الصحافي الذي يتربص للتوجيه الرسمي قبل أن ينخذ لنفسه رأياً ، أو الذي يسارع إلى كتابة مقال افتتاحي يوصي فيه باتباع رأي من الآراء بعد أن يكون تأكد من أنه تقرر رسمياً ، كي تنال جريدته « فضل » اقتراحه ، فحارس بأئس على ضمير الأمة . وليس بهذا تحافظ الصحافة على سلطانها .

سلطان الصحافة

ولكن ، أين يقوم حقاً « سلطان الصحافة » ؟ وما مصدره ؟
منذ ما يقل عن عشرين سنة ، كان هناك رجل بدأ صلتَه بالصحافة
كرئيس عمال في مطبعة إحدى الصحف الرأشحة ، وأنهاها بدخول البرلمان
بعد أن باع أسهمه في الصحيفة بمبلغ كبير . وقد سمعت ذلك الرجل يذيع
بلا تحفظ أن « سلطان الصحافة » حديث خرافة . وكان يقول « عندما
كنت في « شارع الأسطول »^(١) كنت أطلب كتابة مقالات تنادي بأن
« يجب أن يذهب بلفور » أو « يجب أن يذهب أسكويث » أو « يجب
أن يذهب جراي »^(٢) . ولم يذهب أحد منهم . والآن وأنا في البرلمان
أجد الوزراء والساسة يعيشون في خوف دائم من الصحف ، أنهم
لا يستطيعون أن يفهموا أن « سلطانها » سراب خداع »

هذا الجاهل المدعي الحكمة قد ساعد في أيامه على تحويل « الصحافة »
إلى « صناعة » . وقد صور له النجاح المالي أن الصحافة صناعة كأيّة
صناعة أخرى . والواقع أن « العمل التجاري » شيء و « الصحافة » شيء
آخر . وقد أشار رئيس تحرير إحدى صحف لندن إلى الفرق بين الشئيين
في حديث قاده في أكتوبر من سنة ١٩٣٧ إذ لاحظ أن « هناك حداً

(١) Fleet Street شارع الصحف الكبرى في لندن

(٢) يعني بلفور الذي كان وزيراً للخارجية بريطانيا العظمى في سنة ١٩١٧ وهو
صاحب التعريف المعروف باسمه والذي يؤيد فكرة إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين
واسكويث رئيس وزراء بريطانيا العظمى في أوائل الحرب الماضية ، رادوارد جراي
كان وزيراً للخارجية البريطانية عندما شبت حرب سنة ١٩١٤ .

محدوداً لسلطة الصحيفة في فرض آرائها على قرائها مهما بلغت من سعة الانتشار . غير انه مما يبعث السلى الى النفس في هذه الايام ان يرى المرء ان منتجات الصحافة هي أهم ما تقرأه الأمة . واعترف ذلك الصحافي بان الصحافة تتعامل بالقيم الادبية وانها تعتمد سلطتها منها ، حتى عندما تسعى الى جني لارباح باستغلالها .

والى هنا ، لا تزال « صناعة » الصحف تقسح بعض المجال للمالية السامية التي يستوحياها اكثر الصحافيين في عملهم ، والتي ينسكون بها باصرار ، على الرغم مما يكابدون من عناء وجبية رجاء . ومهما يكن من القيود التي تفرضها الضرورات المالية والآلية على عملهم الفردي ، فان هذه لا تغير من الحقيقة الراسخة وهي ان بناء « صناعتهم » الضخم يعتمد في المحل الاخير على عقولهم وبراعتهم الفنية . وغالباً ما يكون مركز الصحافيين العاملين مضطرباً متقلباً ، غير متكافئ ، وقيمة العمل الذي يؤدونه . فان رجالاً منهم حائزين على شهادات عليا من اكبر الجامعات ، قد تكون مرتباتهم أقل من مرتبات جامعي الحروف الذين لا يتعدى عملهم الضرب باصابعهم على أزرار الآلات العافة . وان اكثير مكافأة تعطى للمحررين ومساعدتهم الرئيسيين تقل عادة عن مكافأة الموظفين الاداريين في الجريدة أو صائدي الاعلانات الناجحين . في حين ان الجوانب الادارية والميكانيكية من الصحف لتنهادر انهبأراً اذا لم تكن مستندة الى اقلام محرري كفاءة . ولو أمكن منع الصحف بغير صحافيين ، لكنت « الصناعة » تقتبط اغتباطاً لا مزيد عليه . ولكن الصحف لا يمكن ان تصنع بغير صحافيين ، والصحافي الحق يعرف جيداً انه هو الاساس والقوة المحركة معاً « للشغل » كله .

الصحافيون واللقاب الرسمية

بقيت هناك عدة أسئلة غير لطيفة لا معدى عن سؤالها والرد عليها :
فهل تدع الصحافة المنظمة على الأساليب التجارية . أمام الصحفيين قومة
كبيرة ليعملوا كما يود أكثرهم ان يعمل ؟ وهل يستطيع الصحفيون ، وهم
يخدمون جمهوراً لا يصيخ السم الى المبادئ والافكار السامية ، ان
يجدوا مجالاً لمثالياتهم ؟ أو ليس ما يلقاه الصحفيون ، في حالة الامور
القائمة ، من اغواء أو ضغط من جانب مالكي الصحف فيما يساعد على ترويج
الجريدة ، أقوى من أن يستطيعوا مقاومتها ؟ وإذا كان الرواج الأكبر
والايراد الأكبر يؤولان الى الصحف ذات القيمة التنفيذية الضئيلة ، فهل
يسم الصحفيون أن يرفضوا نجاح أقل السبل مقاومة ؟ وإذا لم يكن جميع
الصحفيين أبطالاً مثاليين ، أفلا يمكن ان يكونوا رجالاً محترمين بدون
ان يتنازعوا ومورد خبزهم وزبدتهم ؟

قال المستر همبرت وولف في روايته « المدينة غير المأهولة » على لسان
أحد أشخاص الرواية ، أبحاثاً انتقادية معناها :

« لا أمل لك في ان ترضو أو تغوي الصحفي البريطاني ، والله الحمد !

ولكن لا مجال لهذه المحاولة ، نظراً الى ما يأتيه الرجل بغير رشوة » .

وهذا ، لاصراء ، هجو مقنع لا يمكن انكاره . فان كثيراً من

الحكومات الاجنبية تاتى من الصحفيين البريطانيين التزمين تأييداً نوعياً
كان يكلفها مبالغ طائلة لو أرادت ان تحصى عليه بطريق الرشوة . غير ان كل
من عمل في الصحافة لا بد أن ينظر بعين الحذر الى حكم المستر وولف
على « الصحفي البريطاني » . فقد تكون هناك صحف شعبية رائجة وصحف

أخرى تتوعد إلى ناشري الاعلانات ، وتعمل على تسليّة قرائها بدلاً من تنوير أذهانهم . ولكن هذا لا يعني أن أكثر الصحافيين العاملين في هذه البلاد يفضلون أن يسلكوا السبيل الأسخى بدلاً من السبيل الأدنى . فهل ينطبق هذا القول على أكثرية أصحاب الصحف ؟ أوليس في ماضيهم ، في خلال السنين الثلاثين أو الأربعين الأخيرة ، ما يبرر السهم الذي سددته المستر همبرت وولف إليهم على لسان شخص آخر من اشخاص روايته ، إذ قال في معرض حديثه عن آداب صناعة الصحف :

« ثم فكّر ، يا جون ، أننا إذا نهجنا هذا النهج في نهاية حياتنا العملية ، فقد نحصل على فروة اللوردية الوراثية ، ونخفي رأسينا بين جمهور « من اللوردات » وهو ينشد :

« أن مجلس اللوردات ينتظر تشريف صاحب الجريدة .

« صابون ! انتباه ! اصغوا ! بيرد ! المجد للورد الجديد .

« اسمع ! أن جماعة المنادين ينشدون الاناشيد ،

« وهم يحفون به إلى مكانه . »

وقد يسأل المرء ، هل هناك ما يمنع ترقية الرجال الذين يننون بروتهم من الصحف إلى رتبة « اللوردية » ؟ أسوة بأصحاب معامل البيرة الأثرياء الذين رفعوا إلى رتبة « البيرية » — كما كان يسميها الكاتب الساخر هنري لا بوشير — وقبل الرد على هذا السؤال يجدر بالمرء أن يفكر ملياً مرة أخرى فيما إذا كان هناك فرق جوهري بين تخمير البيرة وبيعها ، وبين طبعم الاخبار والآراء وبيعها . أظن أن هناك فرقاً ، وهذا الفرق يعين بين سلطة « التجارة » وسلطة « الصحافة » . فهما يكن من قيمة الخدمة

العامة التي يؤديها أصحاب معامل البيرة الذين يقدمون « البيرة النقية » الى
الظلماء ، ومهما يكن من ذلك المكافأة التي تطوع لهم دخول مجلس اللوردات
— بواسطة تبرعاتهم الشخصية لصناديق الاحزاب أو المؤسسات العامة —
فان عملهم لا يداني الصحافة في وصايتها على صحة الفكر العام . ولا يمكن
أن تؤدي الصحافة الأمانة التي في عنقها باخلاص الا اذا كانت حرة من
جميع الالتزامات والقيود ، ما خلا واجب خدمة المصالح العامة العليا .
ولا شك ان الرتب والالقباب التي يقبلها اصحاب الصحف تحث من هذه
الحرية ، اذ تقيدهم بدين لحرب من الاحزاب أو حكومة من الحكومات .
يقال ، أحياناً ، ان الألقاب والرتب ترفع من قدر الصحافة اذ تعترف
بها كعباد للدولة . وهذا قول ذو وجهين . أفليس يعني ايضاً ان مثل هذا
« الاعتراف » الزمعي ضروري لاضفاء ثوب الاحترام على الصحافة ؟

ان من الخطأ ، فيما أرى ، ان يقبل الصحفيون العاملون « ألقاباً »
رسمية . وأبداً من هذا ان يسمى اصحاب الصحف الى أية رتبة غير الأمانة
المستقلة على الضمير العام . وقد كان هذا حقاً رأي جون والتر الثاني أقدر
اصحاب الصحف ومديرها في القرن التاسع عشر . فهو لم يخجل بباله قط
ان مكانته في الحياة العامة يمكن ان يعزها او يرفعها لقب « بارون » او
« لورد » . وقد فقد ألفريد هارمسورث حريته وهيبته عندما سؤل له
الزهو او الطموح الاجتماعي ان يسمى الى لقب « لورد نورثكليف » ، على
الرغم من نبوغه واقتداره كصحافي . فأنشأ بذلك « موضة » كريهة سار
عليها رجال أقل منه اقتداراً . وقد تبين غلظه فيما بعد . واعترف بها .

انجاءات مبررة

ان في رسم الجمهور ذاته ان يساعد على تأمين حرية الصحافة ، بشرط ان تكون الحرية السياسية مكفولة . وأمامنا اليوم جيل جديد أخذ في النمو ، وهو جيل أوسم ثقافة من أي جيل مضى . فقد تلقى أبناؤه علومهم في مدارس افضل من مدارس العهود الماضية ، ونهلوا من معاهد ثقافية أرقى . وأبرز هذه المعاهد محطات الاذاعة اللاسلكية . وقد يكون هذا الجيل أكثر استقلالاً في تفكيره من الاجيال السابقة . وبهذا قد ينهض الصحفي موهوب آخر ان يقدم للطبقات المتوسطة ، ما قدمه « جوزيف موزر لبني » بجريدته « الديلي تلغراف » في الربع الثالث من القرن الماضي وكان عنها « بني » واحد (او نصف قرش) ، وما قدمه « الفريد هارمسورث » في السنوات الاخيرة من ذلك القرن بجريدته « الديلي ميل » التي جعل ثمنها نصف « بني » (أو ما يساوي ملحقين تقريباً) .

وفي العقد الاخير من القرن التاسع عشر رأى « الفريد هارمسورث » ان مدارس المجالس المحلية اخذت تخرج طبقة جديدة من قراء الصحف . وادرك ان تلك الطبقة كانت تتلف على شراء جريدة يومية أرخص من صحف تلك الايام ، خصوصاً اذا لم تكن هذه الجريدة مكنته بالمواد التحقيقية الثقيلة . فأصدر جريدة « الديلي ميل » وجعل ثمنها نصف « بني » ولم تكن « الديلي ميل » جريدة دسمة « بحرها سادة لسادة » — كما كانت جريدة « بال مال جايزيت » — غير انها لم تكن تستحق ان يقال عنها انها كان يحورها « صبية مكاتب لصبية مكاتب » . لقد قصد صاحبها ان يصدرها جريدة « شعبية » . ونجحت منذ اليوم الاول من صدورهما على الرغم من

الاشاعات القائلة انها كانت تحترق مالياً خسارة سريعة — ومما يلاحظ ان هارمسويرث نفسه امتنع بلباقة عن تكذيب تلك الاشاعات — وطاروت الجريدة مكنمة الريش ، اذ عني هارمسويرث بطبع عدة نسخ منها على سبيل التجربة قبل إصدار العدد الاول . وسرعان ما أحتلت مكانة قوية قبل ان يفكر أحد في مناسفها .

وظهر مع الزمن من قلندوا هارمسويرث في طريقته . وقد نجح بعض المقلدين بدورهم . وراحت الصحف ذات المليونين ، قاضطرت أكثر الصحف العتيقة الى مجاراتها في أساليبها ونحس انماها . وقد كتب المستر سيندر منذ بضع سنوات في كتابه « حياة وصحافة وسياسة » يقول : « لقد كان هارمسويرث (او نورثكليف) رجلاً عظيم الأهمية ، مهما حاول الناس المتزمتون تجاهل هذه الحقيقة . فهو ومن حذا حذوه قد أثروا في الحالة الفكرية العامة تأثيراً فاق كل ما فعله جيم وزراء المعارف مجتمعين . وكان هارمسويرث أقوى العوامل التي هدمت أساليب السياسة القديمة وأخرجت الصحافيين المكتبيين « البيروقراطيين » من الميدان » . ويلاحظ المستر سيندر ايضاً ، وهو من أبرز الصحافيين المعاصرين وأعلام مكانة ، ان هارمسويرث لم يقع قط في الغلظة التي لم يستطع بعض من خلفوه ان يتجنبوها ، وهي النظر الى « صناعة الصحف » كوسيلة لكسب المال في المقام الاول . ويقول المستر سيندر في ذلك « كان المال يندفق على جريدته غير انه لم يفسده ولم يحوله الى رجل مادي . وقد ذاق نورثكليف مرارة الفقر في طفولته . فعقد العزم في مسنهل حياته على ازالة العقبة التي تعترض سبيله وسبيل أسرته الى الهناءة ، قبل كل شيء . وبعد هذا لم يكن المال في نظره الا وسيلة للسلطة كما كان يعدد سيسل رودز . ولم يكن ينفخر بماله

في أية علاقة من علاقاته العادية في الحياة . وكانت له نظرة نقادة لا تخطئ في ادراك ما يجوز بافكار الجمهور . فجعلته هذه الموهبة ، عن حق ، اسناداً في علم النفس الاجتماعي .

وقد يظهر اسناد آخر في علم النفس الاجتماعي وينشئ جريدة جديدة ، فيؤثر تأثيراً واسع المدى في مستقبل الصحافة البريطانية . غير ان جمهوره لن يكون جمهور نورثكليف ذاته . فقد تغيرت الاحوال واصبح ما يهم الشباب اليوم غير ما كان يهم الشباب والشابات الذين كانت تكتب لهم جريدة « الدبلي ميل » في أوائل عهدها . واذا كانت الحياة قد انطبعت بطابع الآلية فان المبادئ العميقة التي تنطوي عليها المحترقات الميكانيكية تلعب دوراً متزايد الأهمية في الحياة اليومية . ثم ان وسائل النقل والمواصلات اصبحت أسرع واسهل مما كانت عليه قبلاً . وبات الناس يميلون الى عمل الاشياء ، لا لقراءة اخبارها أو معامها . وهم يفضلون العمل على التفكير والنأمل . وربما كان ما يعملونه في بعض الاحيان عملاً منهوساً وفي احيان اخرى عملاً بلا هدف . ولم يعد الناس يحترمون الاصول الاجتماعية المتعارف عليها لا شيء الا لانها تتم بمجموع التقاليد . وقد قويت فيهم نزعة الفضول التي قد تنشوي على رغبة في المعرفة . ولا يقتصر فضولهم هذا على الاشياء المادية . وتزعزع كثير من النظريات العلمية التي كانت تعتبر من قبل « حقائق مؤكدة » وحل محلها الشك العلمي . واصبح الكون المجسم ذاته ينظر اليه ككون غير مجسم غامض . وساد اليوم شعور الاعجاب بالاشياء والافتتان بها بصورة اعم مما كانت عليه الحال فيما مضى . وهو شعور يصعب تحديده وضبطه لانه غير مصحوب بأي شعور من

الرهبة أو الخشوع. لأن معتقدات الكنائس وطقوسها لم تعد تلقى قبولا عاماً، ولأن الكنائس ذاتها تنقصر إلى السلطة الروحية. ويبدو كأن شباب اليوم يسعى إلى عقيدة معقولة ترفعه وتحرره من أصفاد الحياة الآلية.

النواح الصحافي

وقد يكون الصحافي الناجع غداً، ذلك الرجل (أو تلك المرأة) الذي يستطيع أن يفهم هذه الاتجاهات والميول التي تتنازع «فكر الجمهور» ويساعد على توجيهها، دون أن يحاول فرض قانون أو املاء ارادة. فإذا كان للصحافة أن تقوم، فيجب عليها أولاً أن تتبع. وعلى أية حال، يجب أن تتقدم قراءها عن كتب بحيث تبدو كأنها سائرة معهم. أما إذا أوغلت في الابتعاد عنهم فأنها تفقد الاتصال بهم. وإن الصحافي المثالي في المستقبل سيكون ذلك الرجل الذي يجمع حكمة الفلاسفة القدامى والمحدثين، وتشرب معرفة رجال العلم والمهندسين الميكانيكيين، وعلماء الاقتصاد والسياسة، وأخفى جميع هذه الأشياء في صدره، ولم يعط ملايين قرائه منها إلا القدر الذي يشعر بأنهم يستطيعون أن يهضموه بلا مشقة. وإذا كان من الخطأ أن تسبق الصحافة الجمهور بمرحلة بعيدة، فإنه لا يقل عن ذلك خطأ أن يتوهم المرء أن الجمهور لا يتبع إلا الذين يتوددون إلى أهوائه الوضيعة. ذلك بأن الجمهور يجب أن يشعر بأن الذين يتبعهم يعرفون إلى أين يقصدون وكيف يصلون إلى مقصده. ويجب الجمهور قبل كل شيء أن يرى غادته تؤيد الحوادث صدق قولهم وفعلهم. وليس من السهل أن

يصنع الجمهور عن الذين يخطون قيادته ، أو يفتلون في توجيهه في الاوقات العصيبة .

ولكن ، أليس للصحافة مهمة أسمى من قيادة الجمهور بعد مسيرته مرحلة كافية لمعرفة الوجهة التي يسايرها ، ألا تكون الصحافة أسمى مطلقاً اذا هي توجهت الى فئة قليلة مختارة أو نخبة من الارستوقراطية العقلية والوجدانية وتحدث اليها ولها ، وهل يجب على الصحافة ان تقوم دائماً على خدمة الرأع والخناسة ، أو ليست هناك أفكار مختارة عميقة تفرض نفسها على الجمهور مباشرة أو غير مباشرة ، ولنستحوذ على اعباره وولائه ؟

لا ! لا يمكن أن تكون للصحافة مهمة أسمى . اذا كانت صدقة الصناعة غالبية عليها ، واذا كان التدخل الأكبر يأتي عن طريق كثرة التوزيع ، واذا ظلت تكاليف انتاج الصحف باهظة الى هذا الحد ، بحيث يتطلب دخلاً ضخماً من مورد الاعلانات . لا يمكن ان تطمح الصحافة الى هذا العلو ، اذا كان لها ان تحفظ بذلك الاستقلال وتلك الحرية التي لا يمكن ان يضعفها عليها سوى الرخاء التجاري .

وقد تكون هناك صحف متعالية وبشرات اخرى ذات جمهور محدود ومثل هذه ينصب تأثيرها على الرجل العموميين الذين يؤثرون بدورهم في الجماهير . وقد تعيش بعض هذه الصحف وتغالب الصعاب التي تواجهها اذا قامت على تحريرها وادارتها عقول صحافية صحيحة ، واذا هي قدمت اخباراً وآراء من الجودة بحيث تطوع لها ان تقاوم في دائرتها منافسة الصحف الشعبية الرخيصة . ولكنها اذا وقعت في خبطة البلاد ، واذا

ركبها شعور التفوق فأطاح بها بعيداً عن ميول الجمهور السليمة وجعلها تنجاهل هذه الميول ، فلا بد أن تذوي فتحتجب أو تصبح ملكاً لطائفة محدودة من الناس . وإن خير سبيل لبقائها ونجاحها ، أن تعمل يومياً على اثبات قيمتها المتفوقة ، بأن تسيق الصحف الشعبية المنافسة لها باخبارها وآرائها . وبهذا تستطيع ان ترفع من شأن الصحافة .

كتب المستر برنارد شو بعض الحقائق النفاذة عن الصحافة فقال : « انت ما لا ينظم الناس احتماله ، كلام الحكم الذي ليس لديه ما يقول ، وخطاب الجاهل الغي . وسخافات المتعصب الفارغ ، وصراخ المتعصب المغالي في القذف والهجو . انهم يفضلون قاضي الاخبار ومقتلي المعلومات ، لأن هؤلاء أفضل من غيرهم بكثير . ولكن ليات أي انسان بالشئ الحقيقي ، وإن يشيم الجمهور منه . »

فما هذا « الشئ » الحقيقي ؟ انه شئ يشعر الناس بأنه حيوي ، شئ يؤثر في حياتهم ويؤكد أو يوسم خبرتهم ومعرفتهم . وإن المهمة الحقيقية لحرري الصحف هي ان « يأتوا بالشئ الحقيقي » . ولكن « المحررين الأكفاء نادرون جداً » على ما أكد المستر برنارد شو لأنه « يجب ان تكون لهم القدرة والبراعة الكافيتان ، وإن يتبحروا في الأدب على ان يفضلوا الصحافة على الادب كهنة لهم » . وقال المستر شو أيضاً :

« ومما تجدر ملاحظته ايضاً فيما يتعلق بالصحف اليومية ان مكاتبتها سجون لا يلبث أكفأ المحررين فيها ان يفقد صلته بالعالم ، اذ ان ساعات عمله تعزله عن الاجتماعات السياسية والمحاضرات العلمية والمآدب والحفلات الموسيقية وغيرها . وعليه ، ينبغي ان يكون للصحيفة اليومية الواحدة

ثلاثة رؤساء تحرير على الأقل ، يعمل كل منهم يوماً وينفرد يومين لشؤون العالم الخارجي . والصحف اليوم متأخرة عشرين سنة عن العصر الذي تعيش فيه ، لأن محرريها الرئيسيين منعزلون عن مجرى الحياة العامة . ولعل حراس القنارات الذين لديهم أجهزة لاسلكية يعرفون من حوادث العالم أكثر مما يعرفه هؤلاء المحررون .

وهذا انتقاد صحيح الى حد ما ، ولكن تكن فكرة تعيين ثلاثة محررين رئيسيين للصحيفة الواحدة لا تكاد تنفق وتصريح المستر شو القائل ان « المحررين الاكفاء نادرون جداً » . على ان ملاحظة المستر شو تنطوي على كثير من الصحة فيما يتعلق بتأخر الصحف عن روح العصر . فان طريقة التحرير والفكرة المائدة في كثير من مكاتب الصحف اليوم متأخرة عشرين سنة تماماً عن روح العصر الحاضر .

رئيس التحرير

ان غاية ما يطمح اليه اكثر الصحافيين هو ان يصيروا رؤساء تحرير . اذ ان لقب رئيس التحرير لا يزال محوذاً بهالة المجد والبهاء ، التي كانت تضي فيما مضى على ذلك الرجل الذي كان يستطيع ان يقرر سياسة جريدة عظيمة ، ويمين لقراءها ما ينبغي لهم ان يفكروا فيه . فنذستين أو سبعين سنة « عند ما كانت الصحف الصباحية تطعم في الساعة الخامسة أو السادسة صباحاً ، وكان رؤساء تحريرها يحدون فسحة من الوقت للتفكير في الامور ووزنها بعد أن يتعشوا مع رجال السياسة وغيرهم من اصحاب السلطان ، كان لرأي رئيس التحرير أثره في توجيه مجرى الامور . أما اليوم فان

رئيس التحرير الذي يزعم الناس انه مسيطر سيطرة تامة على جميع الشؤون الهامة في جريدته ، قد يضطر ان يقلب الرئي فيما يمرض له من شؤون مائة مرة و مرة في خلال فترة قصيرة من بعد الظهر أو المساء ثم يتخذ قراره بسرعة . وعليه ان يكون حاضراً في مكتب الجريدة كي يتمكن من اتخاذ هذه القرارات ، والا كان لتغيره من المساعدين ان يتخذوها . وهؤلاء قد لا تكون في ايديهم جميع أزمة السياسة التي تجري عليها الجريدة . وقد لا يعرفون بالضبط رأي رئيس التحرير المسؤول . ثم ان الصحف اليوم يجب ان تحرر في تعين موادها و «توضب» ، قبل ان تأخذ الآلات الصانعة في العمل ، والا فقدت تناسقها وتماسكها . وان رئيس التحرير الذي يود حقاً ان يشرف على جريدته ويرافقها ، لا مفر له ، اذن ، من ان يكون سجين مكتبه .

وقد أراد بعض اصحاب الصحف ، بازاء ذلك ، ان يشرفوا على صحفهم ويديروا سياستها بأنفسهم . حاولوا ان يخفضوا من وظيفة رئيس التحرير ، وان يعاملوا رؤساء التحرير الامميين معاملة موظفين رمزيين . ومثل اصحاب الصحف هؤلاء هموزع بعد النظر . فقاما يكون لصاحب الجريدة ما لرئيس التحرير من البراعة في العمل الفني والوقت الكافي للقيام بهذا العمل . وهو لا يمكنه ان يكون حاضراً دائماً لتأمين تناسق جريدته ووحدتها . وقد يعين بعض اصحاب الصحف في جريدته « محررين يهاريين » و « محررين للاخبار » و « محررين للسياسة الخارجية » و « محررين للسينما » و « محررين للاسواق المالية » . ويجعل كل محرر من هؤلاء مسؤولاً عن القسم الذي يخصه من عمل الجريدة ، ويترك لرئيس التحرير مهمة تنسيق

عمل هؤلاء المساعدين على أفضل وجه ممكن . ولكن اذا حاول رئيس التحرير أن يسيطر على مساعديه هؤلاء ، ويلعب دور الحاكم بأمره بينهم فإنه يعوق إنتاج جريدته ، وربما قضى على ما فيها من حيوية . فان سرعة الصحافة المصرية وتداولت أعمالها وتعقدتها : لم تدع محلا لرئيس التحرير المتصرف .

على ان الصحيفة الجيدة لا غنى لها عن رئيس تحرير كفء . ولم تعد وظيفة رئاسة التحرير تعني فرض آراء رجل واحد على جماعة من المرؤوسين . بل هي أشبه بمهمة القيادة بين فريق من الأخوان . فان عمل رئيس التحرير هو أن يمد زملاءه بالآراء والمعلومات ، وان يستطلع آراءهم في الوقت ذاته . وعليه أن يقرر سياسة جريدته بعد التفاوض مع اصحابها ، ثم يبسط مبادئ هذه السياسة أمام أعوانه الرئيسيين ، كي يعرفها الجميع ويقبلوها مختارين . وعليه أن يتحمل مسؤولية هذه السياسة ، ويحمي زملاءه في تطبيقها ايها . وقد شبه البعض رئاسة تحرير الجريدة الكبيرة بقيادة البارجة الحربية في ساحة المعركة . وانها كذلك من عدة وجوه . فلا بد لكل رجل من العاملين في تحرير الجريدة من ان يعرف واجبه ، وان يكون مستعداً ومسلحاً لتأديته عند أول اشارة . والعين الخبيرة تستطيع بنظرة واحدة ان تثبت الصحيفة التي ينتجها فريق متآلف من الصحافيين يعملون تحت قيادة حسنة طبقاً لسياسة مشتركة ، كما تستطيع أيضاً ان تعرف أية صحيفة تنتجها جماعة من المساعدين المنفرقين الذين لا تربطهم قيادة جيدة .

ولكن كيف تقرر سياسة الجريدة ؟ أوليست هي متوقفة على وقائع الحال والتغيرات الطارئة ؟ وهل يمكن ان يكون هناك سلوك صحفي أسوأ

من تشويه الاخبار أو اغفالها لئلا تعارض والسياسة المقررة سلفاً ؟

هنا تظهر القيمة الحقيقية لرياسة التحرير . فما لا جدال فيه ان رئيس التحرير يجب ان يكون شخصاً موهوباً قادراً على رؤية الحوادث الآتية قبل وقوعها . يجب ان يكون بعيد النظر واسم المصورة سعة العالم . وبذا يكون مستعداً دائماً لمواجهة الحوادث المحتملة الوقوع برأي ناضج . ومتى عرف فيه معاونوه في داخل المكتب وخارجه . البقطة والاهتمام للامور التي تبدو ظلالها قبل اجسامها ، فانهم لا يتوانون في اخطارها بها في الوقت المناسب . وبذلك يكون مستعداً لمعالجتها حالما يلتقي تقاريرهم عنها . وسرعان ما يشعر قراءه بانهم يفودهم الى سبيل الصواب . ويعترفون لجريدهته بسعة الاطلاع اذا ايدت الحوادث آراءها واخبارها ، مهما يكن من ميل الجمهور الى الطعن في الآراء التي قد تبدو غريبة في نظره ، ومهما يكن من تشككه في التعليقات التي تبدو بعيدة عن الحقائق الشائعة . وعليه فان صلب السياسة التي تجري عليها صحيفة من الصحف ، هو بعد النظر المبني على المعرفة ، كما هي الحال تماماً في سياسة الحكومات .

وبغير هذه الموهبة ، موهبة الاحساس بالحوادث قبل وقوعها ، لا يمكن لمحرر رئيسي في جريدة من الجرائد أن يصل الى مكانة مرموقة ، أو يحدث أثراً في الحياة الصحافية . ومن الصعب تحديد عناصر هذه الموهبة . على ان الالهام أو الادراك الخفي لكنه الامور ، قد يكون جزءاً منها . وقد يكون من عناصرها أيضاً قوة ملاحظة أشد ادهاشاً مما يتصف به الانسان العادي . ولكن ، لم أعرف صحافياً واحداً تمت فيه هذه الموهبة الى حد البروز بدون عمل متواصل وانتباه شديد لأدق التفاصيل . فان

فن جمع الاخبار في ذاته يقتضي توجيه الاهتمام المتواصل الى طائفة متنوعة من الموضوعات . وقاما يحصل على الاخبار من يستجديها ، فلا بد من السعي اليها والكد في سبيل الحصول عليها . أما المراسل الخارجي الذي يعتمد في رسائله على ما يستلهم التقاض من اخبار الصحف في البلاد التي يمثل صحيفته فيها ، أو على الاحاديث والمعلومات التي يهتم الموظفون الحكوميون أو السفراء أو رجال المياسة ان يطلعوه عليها ، فلا يلبث ان يتخلف في المضمار ، ويسدل عليه من الجول ستار . فالمراسل الخارجي بحاجة الى دراسة تاريخ البلاد التي يعمل فيها ، ومعرفة رجالها وشؤونها ، على صورة أدق مما يعرفه رعاياها أنفسهم ، حتى يستطيع ان يقدم مشورة نيرة الى نفس الرجال الذين يتوقع الحصول منهم على الاخبار التي يطلبونها . وعليه ان يسعى ، كلما اتاح له ذلك ، الى التعاون مع هؤلاء الرجال بدلاً من مطاردتهم بطلب « الاحاديث الخاصة » . ويجب ان يكون ندأ لهم في تقدير قيمة الاخبار التي قد تقدمهم أو تنهم بلادهم . وعندئذ تنوار اليه الاخبار بغير تعب تقريباً ، لانه جد في فهم الظروف التي قد تنشأ عنها الاخبار ، واكتسب ثقة الرجال القادرين على اعطاء الخبر .

وان كل صحافي جيد هو بباريقته واسلوبه في العمل أشبه برئيس تحرير . فهو يجمع الحقائق والاحتمالات ويحتملها ويغربلها ثم يصدر حكمه عليها . وكل رئيس تحرير جيد يعد أمناً على السلامة الفكرية والمعنوية لقراءه وهنأئهم . فهو يعرف بقطرته أية معلومات يعطي وأيا يحبس ، وإلى أي حد تقتضي سلامة الشعب اذاعة الحقائق المؤكدة . وإلى أي حد يكون التكتّم خيراً من الاعلان والجهر . ان على رئيس التحرير ان يجمع ، الى

حدا ، مواهب المفكر السابق عصره ، والسياسي ، والكاتب ، والمنجم ، ورجل الاعمال ، وان يمارس جميع هذه الصفات في ضوء المعرفة الجامعة التي تحصل عليها ، أو التي يستطيع في لحظة سريعة أن يحصل عليها من غيره من الرجال الذين يعتمد عليهم .

وامثال هؤلاء الافراد الموهوبين والقادرين في الوقت ذاته على قيادة فريق من الصحافيين ، قليلون نادرون وليس في هذا عجب . وايس غريباً ان يقل عددهم أكثر فأكثر وسط عجلة الصحف العصرية والمنافسات المالية الحادة التي تصعب انتاجها . غير ان امثال هؤلاء الرجال لا يزالون في الوجود . وان مهنة الصحافة ذاتها لتساعد على خلقهم وازدهارهم متى وجدت فيهم الالهية الطبيعية . وقد يكون من مؤهلات الصحافي الطبيعية للنبوغ تشوق الخير العام ، أو الرغبة في خوض خضم الامور ، أو النزوع القوي الى معرفة ما يجري من الحوادث وتفهم اسبابها . وبغير شيء من العاطفة والهواية لا يكون العامل في الصحف صحافياً ، ولا يمكن ان يكون رئيس تحرير حقيقياً . أما ذلك الفرنسي الذي زعم ان « الصحافة تؤدي الى كل شيء بشرط ان يخرج المرء منها » ، فلم تكن فيه روح الصحافي الحق . قال الصحافيين الحقيقيين جميعاً « يفضلون الصحافة على الادب مهنة لهم باختيارهم » . انهم يفضلون الصحافة على أية مهنة اخرى . لأن ما من مهنة اخرى يمكن أن تعطى ما تعطيه الصحافة من البهجة النفسية ، والشعور بالعمل الكامل ، ومنفعة كبل الضربة المحركة في الوقت الملائم ، في سبيل قضية جيدة .

وقد قال كيبلنج في قصيدته المشهورة « الصحافة » :

« ان من خاض الساعة المعبأة ، اذ تلتهم آلات الطباعة ،

« اميال ورقها ، مزيجرة مثل العاصفة ،

« ثم أشعل غليونه في هدوء الصباح الذي يعقب محنة منتصف الليل ،

« قد باع قلبه الى الفن الاسود العتيق ، الذي نسميه الصحافة اليومية .

« ان من اندفع في أعظم لعبة ، يحسن لانسان أن يلعبها ،

« فلا حب متأخر ، ولا شهرة أعظم يمكن ان تغويه بمبدأ عن سبيله ،

« انه كجواد القتال الذي يشم المعركة من بعيد ...

« يهتف : ها ! ها ! أين أبواق الصحافة ، أين رعودها ! »

ولا يهم الصحفي ، البتة ، ان تكون انتصاراته وأبجاده زائلة بامت

ساعتها . ولا يشقبه ان لا تكون لعمله نهاية ، أو أن يكون عليه ان يتجه

بفكره الى صحيفة اليوم التالي للغد . بعد ان يغرخ من عمل اليوم ، وتبدأ

آلات الطباعة تطن في منتصف الليل ، وتجري صحيفة الغد في طريقها

الى قطارات التوزيع . فهو يستطيع أن يهتف مع دوح الزمن في كتاب

« جيت » (فاوست) : « وهكذا ، فاني لا أتذك عاملاً على منسج الزمن

المرعد » . وله أن يعدل الشطر التالي ليقول انه ينسج للناس بساطاً من

أعمال العالم .

مهمة الصحافة منبع قوتها

هذا هو سر سلطان الصحافة على الرجال الذين يصنعون الصحف .

وقد كان توماس بارنوت ، أبرز صحافيي القرن التاسع عشر ، يفهم هذا السر

جيداً . وهو الرجل الذي أنشأ جريدة « التيمس » مع جون والتر الثاني وكان أول من تولى رئاسة تحريرها . فكان أعظم رؤساء تحريرها جميعاً . فقد كرس حياته للمهنة الصحفية تلبية لنداء صارخ في نفسه . وطبع الجريدة بطابع شخصيته . وهو قد تمسك تفضيل الصحافة على الأدب مهنة له .

ويقول واضع كتاب « تاريخ التيمس » ، ان بارنز « كان يهب نفسه لأشق الأعمال في الصحافة وأشدها إرهاقاً . ولم يتردد في التخلي عما كان يمكن أن يخلد اسمه في تاريخ الأدب ، في سبيل وضع « التيمس » على رأس الصحف جميعاً . وان عمله هذا لا يقل قدراً عن كثير من المنتجات الأدبية التي امتاز بها جيله . غير انه لم تنشر عنه مذكرات ... وبارنز كأديب فقط جدير بالذكرى ... وكان ما أصاب الأدب من خسارة كسباً « للتيمس » ... فقد كانت وقتئذ تستدعي رجل شجاعة وكفاءة وعزيمة ، رجلاً ذا سياسة » وكان بارنز ذاك الرجل .

وكان رجال السياسة في أواخر العقد الرابع من القرن الماضي لا يفتأون يتهمون « التيمس » بالحدة والعنف والطفيلان . ويقول « تاريخ التيمس » رداً على ذلك : « مما لا شك فيه ان أسلوب « التيمس » كان قوياً مقنعاً . وكانت تعتمد تلك الحرارة والعنف . وكانت لغتها القوية مستمدة من روح بارنز وفكره عن الصحافة . وقد كتب ذات مرة الى احد المراسلين ، وكان هذا قد أرسل يعرض عليه بعض المقالات ، يقول : ان المقالات جيدة في ذاتها ، ولكنها تفتقر الى شيطان صغير » . وكان بارنز يقول ان كتابة الصحف شيء فريد في ذاته . فهي من الأدب

عنزلة الخمر المعتقة من المشروبات الكحولية . وان « جون بول » (الشعب البريطاني) البليد الفهم — اني تتحدث عن أكثرية القراء — بحاجة الى منبه قوي . فهو يلتهم لحم البقر ولا يستقيم ان يهضمه بدون كأس من الخمر . وعو ينام : مستريح البال ، على الأفكار المنعصبة القديمة التي يزين له غروره انها آراء . ولن تستطيع افهامه ما تعني أو جملة على الالتفات الى ما تقول ، الا اذا أطلقت على ذكائه السميك عدة طلقات من مدغم وزن قذيفته عشرة أرطال !

وكان بارنز بارعاً حقاً في إدخال « شيطانه الصغير » في المقالات التي كانت تعرض عليه . وكان من اسمى مواهبه قدرة خارقة على تحرير المقالات القليلة القيمة ، لملازمة ذوق الجمهور . وكان يسكب على المقالات ، من فنه ، روحاً وقوة تجعلان لها تأثيراً ما كانت لتبلغه في صيغتها الامسية . فقد كان صحافياً بخلاف كثير من كتاب الصحف . أما مقالاته الافتتاحية فكانت مشربة بتلك الروح اللاذعة « الشيطان » التي كان لا بد منها في تلك المرحلة العصيبة من حياة البرلمان . وقد اكتسبت « الشمس » بمقالاتها الرئيسية المدوية لقب « المرعدة »

هنا سر سلطان الصحافة . انها سلطة مستمدة من خدمة المصلحة العامة بلا خوف ولا وجل . « وقد كان بارنز صحافياً » . فلم يكن يعتقد بكتان الاخبار التي لا يستطيعها القاري . ولا كان يقبل المراوغة واللين حيث تدعو الحال الى الصراحة والصرامة . فكانت صحيفته متناسقة الاسلوب والعبارة في جميع ابوابها . كانت كلها قطعة واحدة .

وما دامت الصحافة تريد الاحتفاظ بسلطانها الايجابية « لا بد لها من

أف تسمى دائماً الى تجنيد الصحافيين الحقيقيين ، وايمان الساعين الى مصلحتهم عبيد الاطماع والشهوات الخاصة ، ونوعية الخادمين الأذلاء للأقوياء المتعجرفين ، والرجال الذين يتصورون أنهم يعبدون الصحافة بدلاً من أن يشعروا بأن حياتهم كلها مكرسة لها ومضخة على مذبحها . ان مثل الصحافة مثل المعشوفة الغالية المهر . تجتذب اليها النفوس العارمة وتربطها يرباط من السحر عجيب .

وسيفل هذا شأن الصحافة ، ما دامت الصحف تستحق ان تبقى وتعيش . ولن تبرح الصحف جديرة بالبقاء ، ما دام الجمهور يرغب في معرفة ما يجري حوله ، ويطلب هذه المعرفة كحق من حقوقه لا كمنفعة تتفضل بها عليه الحكومات أو النقابات أو المصالح الخاصة مهما يكن نوعها . ان الصحافة ستبقى قائمة ، وستظل جديرة بالبقاء ما دامت قادرة على تأدية وظيفتها في المجتمعات الحرة . وما وظيفتها الا النقد العام والسهر على سلامة الضمير الجماعي . والصحافة كصناعة قد تكون مربحة أو غير مربحة ، وهي كحرفة قد تكون مشرفة أو غير مشرفة ، وهي كفن قد تنفع المجال أمام أبدع العقول وأنبل الاخلاق وقد تنفع السبيل أمام الفجور الصحتي ، وهي كخدمة قد تعود على صاحبها بالثناء أو الذم ، وهي كوزارة قد تكون اسمى ما يمكن ان يبلغه رجل عادي ، وقد تكون سبباً للقساد والفسق الأدبي . أما الصحافة كفاتحة لأولئك الذين يستطيعون ان يدخلوها عازمين على استخدامها دون أن يحسبوا حساباً لتكاليفها وما يصيبهم منها ، فلا يكاد يكون لها مثيل . وقد أجاد « كيلنج » إذ قال :

« قد ينادي البيا بالحرمان ، ويعلم الاتحاد مرسومه ،
 « ولكننا نحن وأمثالنا ، نحن الذين ننفض الفقاعة ونحن الذين نفقأها .
 « فاذكروا المعركة وقفوا جانباً ، اذ نعتز العروش والدول ،
 « بأن ملكة جميع أبناء الفخر : هي الصحافة ، الصحافة » .
 ان مهمة الصحافة ان تكون « ملكة على جميع أبناء الفخر » ، هي ان
 ردع المتجبر المنصلف وتعين الضمير ، وتزدي المتعصب العنيد ، وتلجم
 المنشكك ، وتخدم الحق بلا خوف ، وتسوس الجمهور ، وتفضح المذلاعب
 بأهوائه ، وتنبيه الضال الى ضلاله ، وتسجم الخائر القلب . وبعبارة اخرى ،
 ان تقدم الرأي الصحيح في جميع وجود الحياة العامة . هذه يجب ان تكون
 مهمة الصحافة . وهذه يجب ان تكون منبع قوتها . وان ما يحمل الصحافة ،
 اليوم ، المشكلة المركزية للديمقراطية المصرية . هو الخطر المهدد بأن تنقطع
 الصحافة عن هذا المنبع ، فتصبح مجرد « مناعة » يتزلقها الى الجمهور
 طمعاً في توسيع مدى رواجها ، وجني الارباح التي يدرها هذا الرواج .



« انه الرجل العادي بكمه حرية المناقشة . فربى تفضل
معتراته ، وتبر في نفسه الشكوك حيث لم تكن شكوك ،
وتفرصه عليه انه يبذل مجهوداً عقلياً مرهقاً ، وتضع في مركز
سيف ، مركز الظاهر بأنه برئاح لمن يقول له انه مخطئ ،
وانه آرادته سخيطة ، وانه ، بناء على ذلك . احمق . فليس من
انسان يحب انه يقال له هذا . ومع ذلك فانه حرية المناقشة
لا تعني شيئاً أقل من هذا »

« نورمان آنجيل »

حرية الصحافة

لنورمان آنجل

Sir Norman Angell

نورمان آنجل ، اسم لم في ميدان السياسة خلال السنوات العشرين الماضية ، وعرف صاحبه بالجهود السخية التي بذلها في سبيل اقرار السلم ، بينا العالم يعاني أقصى المتاعب الاقتصادية والمشاكل السياسية . ولقيت تلك الجهود مكافأتها في « جائزة نوبل للسلام » التي منحتها الرجل . غير ان السر نورمان آنجل لم يكن من دعاة السلم بكل ثمن ولا من دعاة التهذؤة Pacifist . فان له ، في مؤلفاته ومنتجات فكره ، آراء ذات قيمة بنائية تم عن ايمان الرجل بإمكان تحقيق السلم بتسوية المشاكل التي طالما كانت منار النزاعات والاضطرابات في علاقات الأمم الكبرى .

ولعل في نشأة السر نورمان آنجل ما يفسر نظرته الى الحياة ، ويلقي ضوءاً على شخصيته وعقيدته . فقد أمضى طفولته في إنجلترا ، وصباه في مدرسة ثانوية بفرنسا ، صدر شبابه في جامعة جنيف (سويسرا) . ونزح بعد ذلك الى العالم الجديد حيث عمل راعي بقر في غرب أ.يركا والمكسيك . ثم اشتغل بالصحافة . فكتب في عدة صحف اميركية ، ثم انتقل الى فرنسا حيث اشتغل في بعض الصحف الفرنسية . وتولى بعد ذلك ادارة بعض

صحف المرحوم اللورد نورثكليف بالإنجلترا . وظل في عمله هذا ما يقرب من عشر سنوات .

ومنذ سنة ١٩١٠ تفرغ عن التأليف والعمل لقضية السلم . وثار صيته على أثر نشر كتابه « الوهم الكبير » The great illusion . وقد طبع هذا الكتاب في خمس وعشرين طبعة أجنبية . وأصدر عدة كتب ناجحة في الشؤون الاقتصادية خصوصاً المالية . وكتب بحثاً في اختراع ألعاب الورق وصلتها بالتمقيدات القديمة . ودخل البرلمان وكانت له فيه جولات . ونال جائزة نوبل للسلام . ثم عين عضواً في مجلس المعهد الملكي البريطاني للشؤون الخارجية . وعين عضواً في اللجنة التنفيذية لاتحاد جامعة الأمم في إنجلترا . وأحب هواية إلى نفسه الزراعة . وهو يعضي لحظائ فرانه في مزرعة له في جزيرة صغيرة أمام ساحل اسكس ، أو يخرج للزراعة على يacht صغير في بحر الشمال .

ومن أحدث مؤلفاته . كتاب « لماذا تعيننا الحرية » الصادر في سنة ١٩٤١ . وفيه يتناول مشكلة الحرية بالمناقشة والايضاح . والفصل التالي مقتطف من هذا الكتاب وعنوانه « حرية الصحافة » .

طبع الحكومات اصحاب الفكر

ظالما اتجه رأي الحكومات الى وجوب اخذ كل تقدير يوجه الى تصرفاتها بشدة وتعسف « حرصاً على المصلحة العامة » . وهذا أمر طبيعي . فلما كانت الحكومات لتؤلف إلا من مخلوقات بشرية .

وقد كان في عهد الملك شارل الثاني ، رقيب على الصحف يدعى روجر

لسترايخ . وكان لقبه الرسمي " ناظر الصحف " ، عرف عنه انه كان باحثاً خبيراً في شؤون رسائل القذف والهجو ، والخروج على الدين (الهرطقة) . وقد أبدى هذا الرجل رأيه في كيفية مراقبته الصحف لو فوض الأمر ، فأعرب بذلك عن الرأي الحقيقي للحكومات بعراحة خلافة ، اذ قال :

« إني أعلن على رؤوس الملائكة ، اني لن أسمح بقيام لسان حال للشعب ^(١) حتى على فرض ان الصحف تقوم بمهمتها في نظام على أكمل وجه ، وان الشعب يفكر تفكيراً صائباً ، سواء في مسائل الاخبار أم غيرها . ذلك لأنني أرى ان هذا اللسان الشعبي ينتفع الجماهير على دخائل أعمال رؤسائها وأقوالهم ، ويدفعها الى المبالاة في الفضول والانتقاد ، ويعطيها نوعاً من الحق الجلي في التدخل في شؤون الحكومة »

وليس عجيباً أن يتمسك الحكام والحكومات بالرأي القائل ان كل نقد لأعمالهم جرم يسيء الى مبادئ الآداب العامة . أما العجب العجيب ، فهو ان قسماً كبيراً من الشعب يشاطر حكومه هذه الرغبة في قمع كل نقد يوجه اليهم : هذا الشعب ذاته الذي يكون تعديبه ان يعاني النقائص والمساوئ التي لا بد أن تنجم عن قيام حكام عليه مفوضين سلطات مطلقة ومعصومين من النقد . غير ان ميل الشعب الى كره كل من يحيد عن نظرية سائدة ، يتفق تماماً وما نعرف عن الطبيعة البشرية . فتى اعتنق الشعب عقيدة -- سواء أكانت دينية أم اجتماعية أم سياسية -- واقتنع بصحتها واستقامتها ، فانه يميل بضيمه الى مكافئة كل رأي معارض لها أو خارج

(١) Public Mercury . ومركري في الاساطير هو هرمون إله التجارة والقضاة

عليها ، حتى لو كانت هذه العقيدة عقيدة حكم فاسد ، أو حكم طغاة مستبدين أو « عاظم تقشير مقدسة » .

وتتذرع الحكومات عادة في خلق النقد ، بحجة « المحافظة على الوحدة القومية » أو الابقاء على الولاء للحزب أو اقرار النظام الاجتماعي . ومن الحقائق المعروفة ان هناك كثيرين من الافراد المنحصرين لنظام الحكم المطلق في بلادهم ، لا يترددون هنية في الوشاية باخوانهم وأعضاء أسرهم ممن يقتربون ذنب الاصغاء الى الاذاعات اللاسلكية الاجنبية . وهو ذنب يعاقب مرتكبه في بعض البلدان الديكتاتورية المعروفة ، بالسجن لمدة طويلة أو بالموت ، حتى لو لم يتعد الذنب الاستماع الى اخبار مذاعة من بلدان محايدة . ومرجع هذا كله الى حاسة قوية متأصلة في الجماهير « حاسة بغض كل خارج على الآراء العامة والنظام المنبسط . وخطباء الجماهير وحكام الجماهير يعرفون جيداً كيف يستغلون هذه الناحية من مشاعر الجماعة .

رد على دعاة الرقابة

وقد وجدت قضية بسط الرقابة الحكومية على الصحف ، في المدة الاخيرة من يزكها على أسس اقرب الى « المنطق العلمي » . فيطالب أنصار هذا الرأي بفرض الرقابة على الصحف كجزء متمم للحركة العصرية التي تميل الى تنظيم وتقييد جميع الاعمال الاقتصادية — ولئن تكن العودة بالصحف الى الاحوال التي كانت عليها قبل قرنين أو ثلاثة قرون ووصفها بالعمل العصري أمراً عجيباً يثير التفكير .

ومن دعاة هذا الرأي البروفسور كار — وكان من كبار موظفي وزارة

الاستعلامات في الفترة الاولى من الحرب — فقد كتب يقول :

« ان التأذي الذي لا تزال تثيره لفظة « الدعاية » في كثير من العقول اليوم ، يشبه كثيراً التحامل على رقابة الحكومة على الصناعة والتجارة . فنظرية الحرية القديمة تقول بأن الرأي مثل التجارة والصناعة يجب ان يترك ليندفع في قنواته الطبيعية بدون تنظيم مصطنع . غير ان هذه النظرية قد تحطمت على الحقيقة الصلدة القائلة بأن الرأي في الظروف العصرية ، مثل التجارة ، لا يعنى ولا يمكن ان يعنى من القيود والضوابط المصطنعة . فلم تعد المسألة مسألة ترك الناس أحراراً من الوجهة السياسية ، للاعراب عن آرائهم . بل المسألة هي : هل لترك حرية الرأي للجهاير من معنى غير اخضاعها لنفوذ أشكال وألوان من الدعاية لا حصر لها نديرها مصالح وهيآت ثابتة مختلفة الانواع . لقد اصبح ضرورياً ان تفرض الحكومة بعض السيطرة على هذه القوة المنحكة في الرأي ، اذا كان المجتمع أن ينجو من الخطر . ففي البلدان ذات الحكم السكلي المطلق تسيطر الحكومات على الاذاعة اللاسلكية والصحف والروايات السينمائية ، حتى أصبحت هذه كلها صناعات حكومية . أما في البلدان الديمقراطية فالحالة تختلف ، ولكنها تتجه في كل مكان نحو التنظيم المركزي » .

وأضاف البروفسور كار الى ما سبق ، هذه الملاحظة ذات المغزى :
« في حالة الحرب يجب ان تخضع حرية الرأي لنفس القيود التي تخضع لها الحرية الشخصية في أشكالها الأخرى » .

وان كاتب هذه السطور^(١) قد حاول منذ عشرين سنة أن يحذر الناس

(١) البر نورمان آنجل يتحدث

من هذا الخلط بين تقييد الفعل والأشياء وتقييد المعرفة والآراء .
 فالبحث في تحسين نظام مجتمعت يتناول عادة شكل الملكية أو درجة السيطرة
 التي للجماعة أن تبسطها على شوارعها وشبكات بحارها وطرقاتها وجسورها
 وخطوطها الحديدية ومصانع الغاز والكهرباء فيها ومناجمها وأراضيها
 ورؤوس أموالها . شير أن الاعتبارات التي تباير هذا البحث لا ينطبق
 أكثرها على مشكلة الصحافة في مجتمعت كنيف السكان يقوم على أسس
 صناعية . إذ أن المصلحة الرئيسية للجماعة في الصحافة لا تقوم في وظيفتها
 الاقتصادية بالمعنى المفهوم من العبارة ، أو في أهميتها كشكل من أشكال
 الملكية العامة أو كمورد من موارد « الثروة » . فهذه كلها أمور ثانوية
 بالنسبة إلى مصلحة الجماعة -- أما الأهمية الحقيقية في هذه المشكلة فتقوم
 في أن الصحف لا تزال الوسيلة الأساسية التي بها تتلمع الجماعة على الوقائم
 والحقائق التي تعين قراراتها الاجتماعية سياسية كانت أم اجتماعية . فالصحف
 هي الشهود الذين تنبئ على شهادتهم أحكام العالم المتمدن اليومية . وإن
 الصحافة في مجتمعت انبست آفاق فكره حتى شملت العالم جميعاً ، هي في بعض
 الأوقات — وأوقات الأزمات والمحن بوجه خاص -- بمثابة عبوة وآذانه
 فضلاً عن كونها منبر خطبته ومعرض آرائه . وتتجلى أهمية ذلك متى
 روعي أن هذا المجتمع قد تلوذ وترق حتى أصبحت القرارات السريعة
 التي يكونها الناس في زحمة العمل وانشغال الخاطر وهم يقرأون العناوانات
 الكبيرة من الصحف بلحاح خاطفة في قطارات الترام أو في مكاتب الأعمال
 أو في مشارب الشاي ، أصبحت هذه القرارات السريعة قوانين الحرب
 والسلام في عواصم الدول .

وقد سبق لهذا الكاتب أن أوضح هذا الجانب من المسألة إذ قال :
 « ان مشكلة هذا الشكل من الملكية تختلف عن أشكال الملكية الأخرى
 بنقطة بارزة في تاريخها الحديث . ففي حالة الأشياء المادية كالطرق والكباري
 ومؤسسات الماء والبرق ، قضت حاجة الجماعة الواضحة بأن تنتقل هذه
 الأشياء أكثر فأكثر إلى ملكية المجموع . وكان اتجاه هذا الانتقال من
 دائرة السيطرة الفردية إلى السيطرة الشعبية . أما في حالة الصحافة ونشر
 الكلمة المطبوعة ، فقد قضت الحاجة الاجتماعية باتجاه عكسي : أي من
 السيطرة العامة .. سيطرة الحكومة أو الدولة — إلى الحرية الفردية
 الخاصة » .

على أن الكاتب استطرد في الحال أن يوضح المشكلة التي أوجدتها
 الصحافة ذات الملكية الفردية المنفردة . فقال : « لقد كافح أجدادنا في
 سبيل تحرير الصحافة من قبضة الدولة ، وكان كفاحهم جزءاً من معركة
 الحرية . غير أن « الصحافة الحرة » الممنلة في إنتاج وفير غير مقيد من
 الصحف الرخيصة ، كانت مقدمة من الصدمات التي أصابت الأمل المعقود
 على النظام السيامي الديمقراطي ، إذ أصبحت عقبة من أبشع العقبات التي
 تعرقل قدرة الجماعة على بلوغ الحكم الذاتي الحقيقي ، وربما كانت أسوأ
 الأخطار التي تهدد الديمقراطية العصرية . في حين كان أجدادنا ينظرون
 إلى مثل هذا السيل الدافق من الصحف الرخيصة كوسيلة من وسائل
 تعميم الحرية الشعبية ونشر النور والمعرفة . فهذه الصحافة الحرة التي
 كانت أخشى ما يخشاه نظام الحكم القديم وبسببها أداة للثورة والفوضى ،
 قد أصبحت في الواقع الأداة الرئيسية التي بها تقاوم كل حركة حقيقية
 ترمي إلى تجديد النظام الاجتماعي » .

لقد اعترف الكاتب (المؤلف) بهذه المشكلة غير انه مضى بوضوح كيف انها لا يمكن أن تحل بالطرف التي تطبق على الاعمال الاقتصادية العادية . فكتب يقول :

« إن » الملكية القومية « لا يمكن أن تطبق على الصحافة تطبيقها على المناجم أو السكك الحديدية ، أو غيرها من المؤسسات ، حتى في حالة ومنها بالحكم الذاتي التعاوني الاشتراكي . ولا يمكن تطبيقها على هذه الصورة لسبب يصل مباشرة إلى صميم المشكلة .

« هذا السبب هو طبيعة العقل البشري . فقصور هذا العقل وتعرضه للخطأ وحاجته الشديدة الى النقد المعارض والمناقشة ، إذا كان له أن يحفظ بالقدرة على الحكم السليم . ولوظيفة الصحافة صلة وثيقة بهذا كله . فإذا كان لشعب أن ينعم بمرکز يسمح له بأن يتحكم في ملك حكومته ، ويقرر اذا ما كانت محسنة في عملها أم سيئة . ويبت في سياسته العامة ، وإذا كان له حقاً أن يحفظ بقدرة على الحكم الصحيح . وجب أن تعرض أمامه الحقائق لا كما تريد الحكومة أن تكون حسب ، بل كما قد يراها أولئك الذين يخالفون الحكومة ايضاً » .

وقال ايضاً : « وبعبارة اخرى ، ان مشكلة الصحافة ومكانتها في المجتمع وسيطرتها ، مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمشكلة الاساسية ذاتها : مشكلة حرية المناقشة كشرط اساسي من شروط احلاء الحق . انها متصلة بالحقيقة القائمة وهي ان جميع الحكومات — وجميع الشعوب — بحاجة الى النقد ، وان الرأي العام لا بد أن تحتفظ قيمته وتذوي قدرته على الحكم الذاتي تدريجياً ، إذا حرم الاثر المقنوم أثر الآراء غير الشائعة » .

واكد هذا الكاتب ان الصحف في شكلها الاقتصادي الحالي لا تؤمن هذا الشرط آنف الذكر ، بل هي تقوضه تدريجاً . « غير ان العودة الى فرض السيطرة الحكومية على الصحافة في أي شكل من الاشكال التي عرفت في الماضي ، يكون كاستبدال حالة سيئة بحالة اسوأ ، او كالقفز من المقللة الى النار » .

رقابة الحكومة ورقابة الجمهور

وقد لا تكون الاخطار الناجمة عن سيطرة الحكومة على الصحافة أخطر الاخطار في جوهرها ، غير انها خطيرة على كل حال فيجب مراقبتها بعين الحذر .

غنى في بريطانيا وصلنا في أثناء الحرب الماضية الى حالة كانت تلغى فيها الصحف وبسطهد رجال من أمنال برتراند رسل . لا لافشائهم معلومات يمكن ان تكون ذات فائدة للمعدو ، بل لا بدائهم آراء « قد تثبط حركة التجنيد » . وعدت « عظة الجبل » من منظمات التجنيد . واعلن أحد السكرتيرين البرلمانيين للحكومة ان هذه العظة يجب مصادرتها اذا استخدمت لمثل هذا الغرض . وحظر تصدير عدد من الصحف الى الخارج وبينها جريدة « الأمة » (The Nation) . ووضعت أسماء بعض المؤلفين مثل المستر لوز ديكنسن في هذه القائمة . (وان أعاجيب العقل العسكري في هذه الامور لتتسعى على انهم) وكانت المنازل تنقش منزلاً منزلاً ، بحثاً عن أوراق أو وثائق آتية . وبالأجمال لم يكن هناك شيء من الاشياء التي كانت مثار هزئنا وسخریتنا من بروسيا الامبراطورية وروسيا القيصرية خلال أجيال طويلة ، لم يعمل تحت قانون بريطانيا .

أما الحال في اميركا فكانت أسوأ وأضل سبيلاً . فقد أدخل تعديل على قانون التجسس الاميركي سنة ١٩١٨ ، يقضي بغرامة قدرها عشرة آلاف دولار أو عشرين سنة سجناً ، أو كلتا العقوبتين معاً ، على كل من « يتلفظ عمداً بكلام فاحش أو مهين ، أو يطعم أو يكتب أو ينشر مثل هذا الكلام موجهاً الى شكل الحكومة في الولايات المتحدة ، أو الى الدستور ، أو الى القوات البرية والبحرية أو الى علم الولايات المتحدة أو الى العلم أو الى الزمي العسكري ، محاولاً الزاوية أو الهزء منها أو التشهير بها ، أو بحث على ارتكاب اي فعل من هذه الأعمال المذكورة ، والولايات المتحدة في حالة حرب » .

وقد أبدى بعض الناس في ذلك الوقت الملاحظة التالية على ذلك القانون :

« لا يسمع من يتبع قصة اضطهادات وقت الحرب العجيبة وحكاية احكام الطرد والترحيل القانونية ، إلا ان يحس ضعف المكانة التي تبوأتها فكرة الحرية القومية الاساسية المزعومة في المحاكم والمجالس التشريعية الاميركية . فلو كان هناك أي شعور حقيقي بالحرية كبداً ، لما أدين « دبس » وحكم عليه بالسجن لخطاب عارض فيه الحرب بوجه عام واثني فيه على « روز باستور ستوكس » التي كانت قد سجنتم قبله لمعارضتها التجنيد الاجباري في خطاب مماثل (وقد غيرت روز باستور اعتقادها فيما بعد) ، ولما صودرت جريدة « الجماهير » (Masses) لنشرها صوراً هزلية توحى بمعارضة الحرب وتدعو إما جولدمان والبيكوندر بركان من « اصدقاء الحرية الاميركية » ، ولكان كثير من الكلام العادي المنطوي على السباب

مر بلا عقاب ، لولا رقابة الرأي العام التي تفوق تفوقاً رقابة الحكومة . ولما سجن نجل كبير قضاة « دور : السابق (في ولاية نيوهامشير) لأنه كتب في رسالة ان رئيس الجمهورية كان غشياً عندما قال ان ألمانيا وعدت بوقف حرب الغواصات ضد البلدان المحايدة في حين ان « وثيقة سسكس » لم تكن تحتوي على مثل هذا الوعد . ولو كان هناك حقاً شعور بالحرية لما حكم بالسجن عشر سنوات على أحد من جنبي الافلام السينمائية وقضي عليه بالافلاس لعرضه الرواية السينمائية « روح سنة ١٨٧٦ » التي تحتوي على مشاهد من الثورة الاميركية رأى القاضي ان من شأنها تمويل الاميركيين عن الولاء لحلفائهم . ولما حكم بالسجن عشرين سنة على « بلودجيت » لحضه على خذل احد اعضاء مجلس الامة الذي كان قد أيد التجنيد الاجباري ، ولتمويجه رأياً ينقض دستورية قانون التجنيد .

غير ان تلك التعمال ، على سخفها وبشاعتها ، قد لا تمثل أسوأ وجوه العودة الى بسط السيطرة الحكومية على الرأي . فقد كانت فعلاً ظاهرة للعيان على الأقل ، وكان يمكن تجنبها اذ كان فرضاً على المحاكم ان تنفذ القانون علناً . وكانت الامة ترى الى حذما ، ما كانت تعمل وتجهيز . غير ان اداة الدعاية الحكومية التي اصبحت من سمات كل حكومة في كل دولة محاربة ، اكثر تخفياً من تلك الاعمال واعظم خطراً .

وانا لنخطئ « فهم الصفة الاساسية لهذا الشر اذا زعمنا ان الغلطة غلطة حكومية محضاً . فان اسوأ انواع الرقابة التي فرضت في اثناء الحرب الماضية — وهي قائمة في الواقع في نوات السلم فيما يتعلق ببعض الشؤون — لم تكن رقابة الحكومة ، بل الرقابة التي فرضتها بعض المصالح أولاً ، ثم رقابة

الجمهور نفسه وهي لا تقل خطراً عن سابقنها . وإذا كانت صحف أوروبا الغربية وأميركا كلها تقريباً ، قد جرت على تزييف اخبار روسيا (على طريقة بعض كبريات الصحف الاميركية التي فضحها المستر ليجان) ، وإذا كانت قد حادت عن جادة الحق في رواية الواقع . وإذا كانت قد عادت في تشويه انباء حركات الاضراب وحركة العمال ، فلم يكر مرجع هذا حقاً الى الرقابة الحكومية . بل كان مرجعه ، ولا يزال ، الى تأثير الرقابة الفكرية الذاتية من جهة ، ومن جهة اخرى الى نفوذ بعض المصالح التي لا يسم الصحف اليومية في حالتها الراعنة الاحترامها . على ان النفوذ الاعظم في هذا المجال هو نفوذ قراء الصحف انفسهم او ما يسمى " بالرأي العام " . صحيح ان الصحف هي صاحبة النصيب الاكبر في تكوين هذا الرأي ، غير ان هذا الرأي يتكون بالطريقة التي تجري عليها الصحف في استغلال بعض النزعات والغرائز .

ان الخطر الحقيقي في التجاه الجماعة الى مراقبة النشر ، ليقوم في طبيعة الانسان . فالرجل المادي يكره حرية المناقشة — اي حرية الآخرين في ابداء آراء لا يوافق هو عليها ، وعرض افكار تزعج معتقده — والواقع ان حرية المناقشة هي فريضة اجتماعية صعبة كريمة . اذ تفرض علينا سماع آراء تبدو لنا خاطئة او ضارة او قبيحة او معيبة . غير اننا يجب ان نخضع لهذا النظام اذا كان لنا ان نحتفظ بالقدرة على ابداء حكم عام في تسيير امور مجتمعتنا المعقدة . فوجه الخطر في مبدأ رقابة العمومية ، هو انه يفتح منفذاً لغريزة كامن في كل منا ، وهي غريزة تدفع بنا الى اضطهاد وايداء من يجترئ على مخالفتنا في الرأي أو معارضتنا في المذهب . وقد تقوم

اليوم اكثرية وطنية تنذرع بهذا المبدأ ضد المشايخين للألمان أو ذوي الميول البلشفية . ولكن غداً قد ينذرع به الاشتراكيون ضد الطبقة المتوسطة « البورجوازية » . وفي اليوم الثاني قد يتوسل به اشتراكي ضد اشتراكي آخر ، كل ذلك طبعا بحجة صيانة مصلحة الدولة . غير ان السبب الحقيقي لمثل هذا العمل هو عجزه متأصل منذ الازل ضد آراء غيرنا أو الآراء الخارجة على الآراء المعروفة الشائعة .

ما أخذ الصحافة المصرية

وقد سبق لي ان بسطت ما أخذ الصحافة في حالتها التي نعرفها في القرن العشرين بالعبارة الآتية :

« اننا نعيش في مدينة مملوكة التعقيد يصعب قيادها ، وهي لا تتطلب مستوى من الذكاء مفرط الارتفاع لحسب . بل تقضي مستوى عالياً من الخلق . انها تستدعي قدرة على السيطرة على بعض الفرائز التي اذا تركت وشأنها فانهما تصبح عوامل هدامة مادية لمجموع . في هذه المدنية نجد الصحف مضطرة ، حرساً على الارباح التي هي شرط وجودها ، الى استئثار اهتمام القراء من أهون سبيل . واسترضاء الفرائز والعواطف التي يسهل إثارتها ، وتشجيع « الموجه الاولى » من التفكير بدلاً من الثانية ، دون مراعاة للنتائج الاجتماعية التي قد تؤدي اليها الحالة النفسية التي تخلق على هذه الصورة . وبما ان أقرب العواطف الى الإثارة هي غالباً اكثرها عداً للمجتمع ، وبما ان الفكرة الاولى الطارئة على الذهن هي دائماً وليدة التعصب والتحامل ، فان هذا التنافس بين الصحف يؤدي تدريجياً الى انحطاط الفكر

العام وقدرة الجماعة على الحكم الصحيح ، وهي القدرة التي لا غنى عنها لاتساق أمور الجماعة .

وما عدا هذا من أخطار الصحافة العصرية ، أخطار ثانوية متفرعة عن هذا الخطر البارز . فالصحف تخدم غالباً مصالح سياسية أو مالية خاصة وبعض رؤوس الاموال المشتهة وبشري الاعلانات . غير انها لا تستطيع خدمة هذه المصالح إلا بالتأثير في الرأي العام بطريقة خاصة . واذا كان لنا أن نبدي مقترحات لمعالجة أخطار مثل هذه الحالة ، كان علينا ان نعرف شيئاً عن هذه الطريقة وآثارها في العمل . فقد حدث ذات مرة ، إذ كنت أناقش مع رئيس تحرير إحدى الصحف اليومية الرائجة في سخط وضرر الخطة التي يسير عليها في جريدته ، ان قال هازئاً ما يشبه هذه العبارة : « انه كلام فارغ ! ولكنه مادة رائجة في البيع . واذا لم استخدم هذه الطريقة فان جاري فلاناً سيبخسها ويخترع مني قراء جريدي . وأنا عازم على أخذ قرائه قبل أن يتمكن من السخو على قرائي . وعند ما يدرك الجمهور سخف هذا ، أكون مستعداً لمطالعة بملف أخرى تنسبه هذه » .

في علم الاقتصاد قانون يسمى « قانون جريشام » وهو يسمح بتداول العملة الجيدة والعملة الرديئة معاً ، فتكون النتيجة ان العملة الرديئة تطرد الجيدة لأن الناس يحتفظون بالجيدة ويتداولون الرديئة . وهناك قانون مثل هذا للرأي العام .

وليس بالجديد في مجتمعنا ان نجد مصلحة من المصالح الاقتصادية الكبيرة تغذى على ناحية عامة من نواحي النقص او الضعف في الطبيعة البشرية . ومن أمثلة ذلك تجارة الكحول . وقد قامت في السنوات

الآخيرة تلك المصلحة الاقتصادية الكبيرة (المحافة) التي وجدت نفسها مدفوعة الى المحافظة على بعض الميول والاهواء النفسية الوضيعة وتأمينها كشرط أساسي من شروط الرخ الوفير المريع ، وأن تكن هذه الميول والاهواء أشد ضرراً على المجموع من أقوى المشروبات المسكرة . فلم يسبق في وقت من الأوقات ان رأينا الحر تسيطر على أتم برمتها وجماعات من الأئم سنين متوالية الى حد استغراق الحكومات والشعوب على حد سواء ، في سكرات تقوض كيائها وتعود بها الى عصور الوحشية . غير ان هذا السكر المعنوي والفكري الذي دغم بالأمة بعد الأخرى في السنوات الأخيرة الى سياسات كانت تشجيبها من قبل ، ليهدد مدنيتنا في صميم أساسها . (والأدلة على ذلك قائمة معروفة وهي بغير حاجة الى تكرار فإن في تكرارها الملل والاسى) وهذا النداعي في سلامة الرأي الجماعي ليس من خصائص ألمانيا . ولم تظهر نتائج السيئة بصورة جلية الا في المدة الأخيرة خصوصاً في ميدان الشؤون الدولية . غير ان هذا الشر ليس مجرد خطأ أو هفوة من هفوات مذهب من المذاهب السياسية ، بل هو شر متأصل الجذور . وقد رأينا كيف ان الفكر العام للأئم برمتها يمكن ان يضطرب ويتهور في جميع المسائل او المشاكل ، وكيف ان الشعوب قد تفقد القدرة على الشعور والاجماعي السليم الذي لا يمكننا بدونه أن نعيش معاً في أمن أو راحة معنوية .

ولا نزع هنا ان الصحافة هي سبب هذا الخلل في ميزان الرأي العام والحكم الصحيح ، اذ ان السبب يتصل بغزائر عدوانية ثورية متأصلة في الطبيعة البشرية . غير ان هناك مائة من الصحف ترى ان الشرط الأول من شروط وجودها ، استئثاره النقايس البشرية التي هي أصل الحقائق

الاجتماعية كلها أو أكثرها ، وهي لذلك تغطي تلك القوى الهدامة العظيمة الخطر ، لاستغلالها واستثمارها . وهذا لا ينطبق طبعاً على الصحافة في مجموعها ، فالصحافة تشكيلة مختلفة الأشكال والانواع من الصحف . غير انه ينطبق بوجه عام على ذلك القسم من الصحف التي نظمت في قالب شركات صناعية ضخمة وملفت رؤوس أموال الملايين . فهذه الصحف التي عليها أن تدفع أرباحاً للمساهمين في ملكيتها لا بد لها من أن تحافظ على توزيع واسع مهما كانها الخس ، هي لذلك تسلك أقصر الطرق الى استئثار اهتمام الجميع - الكبير والصغير ، والعظيم والحفير ، دون ان تهمل عاملات المصانع وطلبة المدارس وخدمات المخابر . فإن عليها ان تثير اهتمام الجميع في أية مسألة من المسائل العامة العارضة .

وليست المسألة مسألة حمافة صاحب هذه الجريدة أو تلك . ليست المسألة مسألة « نورثكليف » أو « رودرمير » فلم يظهر هتاك لورد نورثكليف في جيل ١٨٧٠ - ١٨٨٠ . لما خفف ذلك من حدة المشكلة الاجتماعية التي أوجدتها تلك الصناعة التي كان هو أحد قوادها البارزين . وليست المشكلة في أميركا وفرنسا بأقل خطراً منها هنا (في إنجلترا) ، وإن تكن ظروف انتاج الصحف هناك مختلفة عن ظروف الصناعة البريطانية من بعض الوجوه الهامة . وعلى كل حال فإن المسألة ليست مسألة اشخاص بالذات أو جماعات من الناس ، بل هي مسألة قوى بشرية حيوية يجري استغلالها بطريقة خاصة . ولنبحث الآن في هذه الطريقة :

يجدر بنا أولاً أن نلاحظ بضع نقاط قليلة قد تعيننا على فهم طبيعة ذلك « التهور الشعبي » الذي أشرنا اليه آنفاً . ففي خلال الحرب الماضية

كان أكثر الناس ، فيما عدا الالماني . يبدون دهشهم من ذلك التهاون الذي كانت أمة بأمرها تقابل في الفظائع والاعمال الوحشية التي كنا نعتقد بأن ما من شعب متمدد خارج ألمانيا يقرأ أو يتفادى عنها . كانت الدهشة تستولي على الناس خارج ألمانيا بأزاء تلك الفظائع . ذلك اذا كان هؤلاء الناس قد ذسوا ان الجماعات الانجليسكسونية الساخرة الى ولايتي تكساس والاباما والولايات الجنوبية في اميركا . كانت في ايان السلم ترتكب فظائع لا تقل عن الفظائع الالمانية بشاعة ، اذ كان اولئك القوم لا يتقززون من إحراق رجال أبرياء (ونساء) لا حول لهم ولا قوة وتمذيبهم على افظع الصور ، او اذا كانوا قد تسوا أعمال الفرنسيين في ايان عهد الارهاب وفي قمع الحركات الشعبية ، تلك الاعمال التي لا يزال بين الاحياء من شهدوها . ثم ان اهالي فرجينيا والفرنسيين بدورهم لم يستطيعوا أن يفهموا مسلك الحكومة البريطانية في آيرلنده . وقد جزعوا لمجرد تفكير الحكومة البريطانية في « مصالحة يد الجريمة » باعترافها ادبيه بالرسمي « بسفاحي موسكو » . وفي أيام قضية دريفوس المعروفة ذهب أكثر البريطانيين والاميركيين الى القول بكل جد ان « فرنسا قد جئت » كما بدا لنا ان نقول نحن فيما بعد ان ألمانيا جئت . وتحدثنا بعد ذلك عن الاحقاد « الجنونية » المقتبسة في نفوس الايرلنديين أو البلاذنة أو الشعوب البلقانية ، وان الرجل الانجليزي حين يقرأ حكاية فساد الجماعات بالزوج المذنبين في الولايات الجنوبية من اميركا واقبال آلاف المنفرجين من مختلف الولايات بالقطارات والسيارات المنفرج على زوج اسان زنجبي من الزوج المساكين قبل احراقه حياً — ان الرجل الانجليزي حين يقرأ ذلك لا يسمع إلا أن يستنتج ان اولئك الناس مجانين او غيلان مخيفة .

والآن نعلم علم اليقين ان اولئك الناس — سواء أكانوا فرنسيين أم اميركيين أم انجليز أم ألمان — ليسوا بغيلان ولا هم بالمجانين ، وليسوا قساة القلوب ولا أغبياء . بل هم في تسعين بالمائة من علاقاتهم اليومية في الحياة اناس طبيون رقيقو الشعور . غير اننا نعلم ايضاً ان هناك مرحلة في علاقاتهم بيني نوعهم ، قد يصبحون فيها قساة واغبياء أو ادنياء الى انفسى حدود الوصف . وان التسعين في المائة من الحكمة والسداد لا تنفع ، لسوء الحظ ، العشرة في المائة من الجنون ، من الطفيلان في حالة السيادة العامة التي قد تنفضي الى ما لا حذله من الدمار والبؤس والشقاء .

وهنا بيت الداء . ففي ظروف كالتى وصفتها الآن نجد الصحيفة الشعبية مضطرة الى أن تفعل عكس ما تنفضي به المصلحة العامة ، خوفاً من الاندثار ، اذ ان هناك صحفاً اخرى منافسة واقمة لها بالمرصاد . فبدلاً من أن تعمل الجريدة على كبح الأهواء الجائعة بإيضاح الحقيقة في صورة منطقية كاملة ، تجد انه لا بد لها لحفظ كيانتها وصالحيتها الدائمة من زيادة الحقيقة تشويهاً ومسحاً ، وأنه يجب عليها ان تحمي الحقائق التي قد تعيد التوازن الفكري العام .

الحكم على الصحف

غير ان من الخطأ إصدار حكم عام على الصحف في مجموعها . فليست كل الصحف سواء . اذ ان هناك جرائد تعالج الحقيقة كاملة الى حد ما . ومن هذه الصحف اليومية جريدة « مانستر جارديان » . وهناك في جميع البلدان مجالات محترمة عالية المسكاة . وأنه لمن حسن الحظ ان نرى عدد

هذا النوع الجديد من الصحف في زيادة مطردة . والحق أن من الدلالات المشجعة في السنوات الأخيرة ظهور الصحف اليومية النزيهة التي تقدر مسؤوليتها ، على ذلك الصنف المعروف بالصحف « الصغراء » . ولكن لا سبيل إلى الإنكار أن المؤسسات الصحفية الكبيرة تعتمد في رخائها ونجاحها بالأكثر على استقلال النفاقات ، وربما ذهبت إلى استثمار هوس الجماهير وتغصنها . ومن الواضح أن الصحف التي توزع ملايين النسخ ، لا بد لها عندما تعالج الموضوعات السياسية أو المسائل الاجتماعية ، من أن تكتب ما تكتب بأسلوب يسهوي عشرات الملايين من القراء ، بما في ذلك خادم المشرب وفنائه المدرسة والكتابة على الآلة . أي أنها يجب أن تلمس بعض المشاعر التي يسهل إثارتها ، ويجب ألا تربك هذه المجموعة من القراء بزعمتها أفكاراً وآراء تعودوا عليها . بل يجب أن تقدم القضية في أبسط صورة بحيث تجذب انتباه القاري . على الرغم مما يشعر به من تعب في نهاية النهار ، وعلى الرغم من ضجيج آلات المصنع الذي لا يبرح يدوي في رأس العامل في نهاية عمله . وقد تكون خادم المشرب أو الكتابة على الآلة قادرة بطبعها على الحكم الصحيح في الشؤون السياسية ، وربما كان رأيها لا يقل سداداً عن رأي « عمدة القرية » أو « الصابط المنقاع » الذي كان منذ جيل فقط من العناصر الهامة في تكوين الرأي العام . غير أن الظروف المعصرية من حيث تأثيرها في القراء وصناعة الصحف ذاتها ، لا تتبع للرأي الفردي والمنطق الطبيعي السليم فرصة لتكون والظهور ، كما كانت الأحوال منذ جيل أو جيلين . بل إن هذه الظروف تدفع الفرد أكثر عرضة للإحاء العام الذي يطنى على الجماهير . ولا شك أن ظهور مليون شخص سياسياً ، أعظم خطراً في الوقت الحاضر مما كان عليه فيما مضى .

فقد حدث منذ عهد غير بعيد تطور تاريخي هام ، يجب ألا نقوته ملاحظته في هذا المقام . ذلك انه في القرن الثامن عشر كان بوسع اثنين أو ثلاثة من الناشرين وبعض القادة السياسيين والاجتماعيين أن يؤثروا تأثيراً عميقاً في مجرى الحوادث بالحجة والمنطق المجردين . وغالباً ما فعلوا . اذ كان يكفيهم قليل من الجبهات يعطونها أحد أصحاب المقام الصغير ليسلوا الى الجمهور الذي يؤثر في مجرى السياسة . ويبدو من ذلك ان الرأي العام والرأي الخاص كانا قريبين أحدهما من الآخر . أما اليوم فلنكي يصل الناشر الى الجمهور ، لا بد له من أن ياجأ الى صحف يومية تبلغ رؤوس أموالها ملايين الجنيهات ، ويجب عليه ألا ينشر ما يمكن أن يسيء الى هذه الاموال او يضر بها ، فليكتب يجب ان يؤيد الشهور السائد . والنتيجة بعد ، ان الرأي الخاص لأولئك الذين يستطيعون بلوغ الحقائق بطريق غير طريق الصحف الشعبية ، يكون عادة مناقضاً للرأي العام الذي تضطر الحكومة دائماً الى الانحناء امامه على الرغم من رأيها الأفضل .

وقد يقال ان اصحاب الصحيفة المنظمة على منال المؤسسات الصناعية ، انما يخلطون فهم الرأي العام في هذه المسائل . وانه قد تكون لهم في المسلك الذي يتبعونه مصلحة اخرى غير مصلحة ترويج الصحيفة وتوسيع مجال انتشارها . ولكن لنا ان نقول ونحن بعيدون عن الشطط ، ان هؤلاء الناس يعرفون صنعتهم : وفي ماضيهم التجاري البرهان . والواقع ان الرجال الذين ينتمون الى العالم « الداخلي » عالم البرلمان ، ومكاتب الحكم و « حي الاعمال » ومجالس الاحزاب السياسية ، لا يدركون تفاهة عالمهم هذا من وجهة نظر الصحيفة الشعبية المصرية . وقد كان ألفريد هارمسورث أول من اكتشف تفاهة هذا العالم وضآلة اهميته من الوجهة العددية . وهو

القائل : « عندما نزلت الى ميدان الصحافة كانت جميع صحف لندن اليومية تصدر وعينها على ربع مليون من الناس . وأنا آت لأصدر صحفاً الأربعة مليوناً الباقيين » ^(١) وقد وضع هذا الغرض نصب عينيه فأصدر أولاً جريدة « الديلي ميل » ثم أتبعها بصحيفة أخرى مثل « الديلي ميرور » . ومن طريف ما يروى في هذا الصدد ما قاله المرحوم لورد ساليسبوري تعليقاً على صدور هاتين المصحفتين . اذ قال : « بعد ان اخترع المستر هارمسويرت صحيفة يومية لأولئك الذين يعجزون عن « التفكير » ، جاء الآن فاخترع صحيفة أخرى للذين لا يستطيعون « القراءة » .

وبما ان أولئك الناس الذين ينتمون الى ربع المليون لا يدركون تماماً تفاهتهم العددية ، فانهم يميلون الى الشك في تغيرات الرأي وتقلبات السياسة اللاصقة بهم ، لاصقة ايضاً بالأربعين مليوناً الآخرين . وهذا خطأ فادح . فان كل تغيير ينطوي على تعديل جوهري في الآراء المعتمدة ، لا يتسرب الى الشعب إلا ببطء شديد .

وبما ان الجمهور لا يحب تغيير آرائه ، فانه يرتاح دائماً الى الآراء المحافظة ، ولذا كان اضطهاد الافكار الخارجة عن الآراء السائدة ، رياضة شعبية محبوبة دائماً . وهذا أحد الاسباب التي من أجلها محجوزت الأمم عن تحويل آرائها السياسية لموافقة العالم الخارجي الذي يعمل فيه العلم فيغيره بسرعة تغييراً جوهرياً مطرداً .

(١) يعني ان صحف لندن كانت لا تسير في ذلك الوقت الا بتلك الفئة القليلة فقير رجال البرلمان والحكومة ورجال الأعمال وانتماءه السياسيين ومساعدتهم ، وقد عددهم بربع مليون ، وانه هو جاء لينجح صحفاً ليقتل الشعب البريطاني اي الأربعة مليون .

غير انه مهم يكن من ضرور الصحف في حالتها الراهنة ، فان الصفحات السابقة تكفي للدلالة على ان استبدال الصحف القائمة بصحف حكومية مطلقة يكون شراً أعظم وأشد وبالأ من الشر الاول . فان في هذا لرجعة صريحة الى المركز الذي جاء في سبيل الخروج منه كشرط أول من شروط الحرية . وان المودة الى فرض السيطرة الحكومية على الصحف جميعاً ، ليخلق أداة للاستبداد التكري لا تقل قسداً عن « محكمة التفتيش » ولا بد أن بقوض هذا كفاءة الحكومة بحرماتها القدر الحقيقي ، ويقسد قدرة الشعب على الحكم الذاتي ، باسكات رتي الاقلية أي باخذ الحياة التكرية والمناقشة الحقيقية .

البحث عن المخرج

ففي أي اتجاه إذن يبحث عن الحل ؟

لا يمكن ان يكون الحل قاصراً على إيجاد بديل للوضع الحالي للصحف أو تحسين حالتها القائمة . فان الصحف ذات الملكية الخاصة يصعب الاستغناء عنها حتى في الأمم الرخية التي تنعم في بحبوحة من العيش وراحة البال . ويجدر بنا أن نذكر بين فوسين لماذا كانت الصحف ذات الملكية الخاصة ضرورية لاي مجتمع قوتي سليم . ونعني بالصحف هنا الكلمة المطبوعة بوجه عام ، وهي تشمل الكتب والكراسات والمجلات الدورية والمجلات الاسبوعية والنشرات اليدوية والنشرات المعلقة على الجدران والمنشورات الدورية . فإذا لم يكن حق الفرد في استخدام هذه الاشياء كأداة من أدوات تفكيره الفردي ، وجب علينا ان نتخلى عن مبدأ حرية

المناقشة برمنه ، وتقاتل الآراء السياسية والاجتماعية الجديدة الخارجية على الآراء العامة ، وبهذا تعود الى عهد الاضطهاد و « التطهير »

وقد رجعنا فعلاً الى هذا العهد في انجلترا واميركا في أثناء الحرب الماضية ، ولم يجد الاحرار المتعصبون صعوبة في الحكم بأن « عظمة الجبل » يمكن ان تصبح دجلاً سياسياً يحض على الثورة ، وانها يجوز منعها وفقاً لتشريع الدفاع عن الدولة . وفي اميركا (وفي انجلترا بالمثل) استخدمت السلطات ذاتها في اخاد الدعاية الشيوعية . وقد اتسمت اعمال القمع في اميركا بقسوة شديدة في بعض الحالات . على ان الشيوعية لا يمكن ان تدعى لنفسها التسامح ، فهي لا تسمح بحرية النقد .

وان حكاية الطبقة المتوسطة « البورجوازية » في أثناء الحرب الماضية وبعد الثورة الشيوعية ، فيما يتعلق بشؤون حرية المناقشة ، لتؤكد مرة اخرى ، ما ظهر بجلاء في مختلف مراحل التاريخ البشري : وهو ان الرجل العادي يكره حرية المناقشة . فهي تقلل معتقداته وتثير في نفسه الشكوك حيث لم تكن شكوكه ، وتفرض عليه ان يبذل مجهوداً عقلياً عويصاً ، وتضعه في مركز ضعيف ، مركز الظاهر بانه يرتاح لمن يقول له انه مخطئ . وان آراءه سخيفة وانه بناء على ذلك الحق . فليس من انسان يحب ان يقال له هذا . ومع ذلك فان حرية المناقشة لا تعني شيئاً أقل من هذا .

وما سبب جهلنا الحرية الفكرية والمعجز عن تطبيقها حتى الآن ، الا تهربنا من مواجهتها في صورتها الحقيقية كشيء غير طبيعي وغير محبوب ، وادعائنا اننا نحبها لذاتها . ولا أمل لنا في المحافظة على حقيقة الحرية الفكرية في المجتمعات المنظمة ، الا اذا اعترفنا بحرية المناقشة على حقيقتها :

وما هي الا نظام مكروه يجرح بعض غرائزنا الإنسانية ، ومع ذلك ، لا غنى عنها لتكوين طبقة سامية من الذكاء الاجتماعي . وعلى مثل هذا الاساس يكون لنا ان نأمل في ان نجعل من « حرية المعرفة والقول والمناقشة وفقاً للضمير » التي هي كما قال « ميلتن » « فوق جميع الحريات » ، شيئاً ذا فائدة وذا قيمة يمكن تطبيقه على العمل السياسي .

فنحن نعلم ، وقد دفع بعضنا عن ما تعلم ، ان مبدأ « الحرية التامة للخطابة والصحافة » مبدأ عام غامض لا يمكن تطبيقه عملياً . فلا يمكن ان تترك للصحف حرية الطعن والقذف في الافراد ، واستخدام بنىء الكلام ، أو نشر الاسرار العسكرية ، كما لا يمكن ان يترك الخطباء احراراً في وقف حركة الاعمال في بلد من البنوك وفن الظهيرة ببلاغتهم الفذة . وعلى هذا ، لا بد لنا من تحديد مبدأ الحرية . وفي هذا التحديد قد نجد ما يبرر تخلصنا من الحريات التي نبغضها . فبدلاً من المناداة بمبادئ عظيمة سامية ، على طريقة الدستور الاميركي ، ثم نعلمها دون ان نغيرها أقل اهتمام لاستحالة تطبيقها في مجموعها ، نجدد بمهندسي النظام الجديد المجتمع الحر ان يوجهوا جهودهم الى وضع طرق وأساليب جلية يمكن بها الحصول على أكبر قسط من حرية المسافة دون الاضرار بطلاقة حركة الجماعة .

صحف حكومية مستقلة

وانبحث الآن في إمكانات انشاء صحف تحت اشراف الدولة ، صحف لا تديرها الحكومة ، بل تديرها « مصالح عامة » مثل « شركة الاذاعة اللاسلكية البريطانية » ، على ألا تكون هذه الصحف احتكاراً للحكومة

أو بديلاً محل محل الصحف ذات الملكية الخاصة ، بل تكون كجزء منهم لها .
 وإذا كان الحل الأمثل لمشكلة الصحافة العصرية لا يستبعد قيام صحف
 حرة ذات ملكية خاصة ، على الرغم من الشدود الكثيرة المتعلقة برأس المال
 الخاص المنتشر في الصحافة — على ما أوضحنا في العتحات السابقة —
 فلا يسعنا كذلك أن نرفض قيام « صحف حكومية » كجزء من الحل
 المرتجى ، ولئن يكن احتكار الدولة للصحف ووسائل النشر لا بد أن
 يؤدي إلى نوع جديد من الاستبداد أشد خطراً مما عرف من ضروب
 الاستبداد في الماضي . وإذا كنا نعني الأقلية الوسائل التي تلوع لها بسط
 قضيتها حرصاً منا على سلامة حكم الأقلية . فإن هذا الغرض الذي نرمي
 إليه يقتضينا أيضاً منح الأقلية الممنلة في الحكومة ، هذا التسهيل ذاته .
 وعلى ذلك ، ليس لنا أن نرفض قيام « صحيفة رسمية » « صحيفة كأحد
 العناصر التي تؤمن بالحكم العام الصحيح » . على أن إدارة « الصحف
 الحكومية » يجب ألا يعهد بها إلى مصلحة حكومية مسؤولة أمام أعضاء
 الحكومة ، بل يعهد بها إلى هيئة يكون لها المركز الذي تحتله الآن محكمة
 القانون — أي أن تكون هذه الهيئة مستقلة عن الحكومة ، قادرة على
 قول الحق كما تراه على هدى المبادئ التي يعترف بها أساساً للهيئة التي يختار
 منها أعضاء « الهيئة القضائية » الصحافية .

وقد بسط المستر والتر ليجان هذه المشكلة في مقال بمجلة « اتلانتك
 منتلي » ^(١) فقال :

(١) « Atlantic Monthly » . عدد شهر نوفمبر ١٩١٩ . وهذه المجلة من أهم
 المجلات الأمريكية .

« ان أخذ شهادة شاهد في محاكمة من المحاكمات العادية تحاط بألف تحوط وتحوط . ومبعت ذلك ما أثبتته الخبرة الطويلة من ضعف الطبيعة البشرية وتعرض الشاهد لخطأ ، واحتمال تعصب المحلفين وتحيزهم . ونحن نسمي ذلك ، صادقين ، ركناً أساسياً من أركان الحرية البشرية . ولكن المسألة في الشؤون العامة أخطر بكثير من ذلك ، ولا نسبة بينها وبين قضية فرد أو بضعة أفراد . إذ ان هيئة المحلفين في هذه الحالة هي الجماعة برمتها وليست مقتسورة حتى على من لهم حق الانتخاب . وهي تضم كل فرد يسام في تكوين الشعور العام . ومن هؤلاء الافراد الثرثارون ، والكذابون الذين لا وازع لهم من ضميرهم ، والاشخاص الضعاف العقول والفاسدون الفاسقون — وعلى هذه الطبقة من المخالفين تعرض أية شهادة في أي شكل ، عن أي شخص بدون اختيار درجة صدقها ، ودون ان يكون هناك عقاب على شهادة الزور .

« فاذا كذبت مثلاً في قضية جنحة تتناول مصير بقرة جاري ، فقد يكون مصيري الى السجن . أما اذا كذبت على مليون من القراء في شأن من الشؤون التي تتناول الحرب والسلام ، فهي وسمي أن أجلس مرتاح البال دون خوف من عقاب . فان يعاقبني أحد اذا أنا كذبت في مقال عن اليابان مثلاً . وفي امكاني أن اعلن على رؤوس الملأ أن كل خادم ياباني بما هو إلا جندي من جنود الريف في بلاده ، وان كل دكان من دكاكين الفن مركز للتعيشة العسكرية . ولا أحكم على ذلك أو أعاقب . واذا كانت الحال حال حرب بيننا وبين اليابان ، فاني كلما تحدثت في المكذب كلما ازدادت محبة الجماهير لي . فاذا زعمت مثلاً ان اليابانيين يشربون دم الاطفال مرراً ، وان النساء اليابانيات فاسقات ، وان اليابانيين لا يقتمون اتصالاً الى العنصر البشري ،

إذا زمت هذا ، فاني متأكد من ان أكثر الصحف تهافت على نشره ،
وان الكنائس في جميع أنحاء البلاد ستسني الى قولي بعطف . ولكل هذا
سبب بسيط . ذلك بأن الشعب الذي يعتمد في معلوماته على ما يسمع من
شهادات وأقوال دون ان تحميه نوائح أو أحكام تضمن صحة الشهادة ،
لا يمكن ان يتحرك للعمل إلا بدفع من نزعات الخصومة المثاره فيه أو
بدفع من آماله وأمانيه .

« وان آلة نشر الاخبار قد تطورت تطوراً لا رابط له أو ضابط .
ولا يمكن التوقف عند أي جزء من اجزائها لتحديد مسؤوليه العسوق
أو الكذب في رواية الخبر . والواقع ان تقسيم العمل اصبح الآن مصحوباً
بتقسيم في تنظيم الخبر . ففي احد طرفي الخبر يقوم شاهد العيان وفي الطرف
الآخر القارئ . وبين الطرفين جهاز ضخم كثير التكاليف للنقل والتحرير .
وهذا الجهاز يعمل بطلاقة بديعة وبسرعة رائعة في بعض الاوقات ،
خصوصاً في إذاعة نتيجة مباراة من المباريات الرياضية ، أو اخبار رحلة
جوية عبر المحيط الاطلسي . أو هي ملك من الملوك ، أو إذاعة نتيجة
بعض الانتخابات . أما في حالة المسائل المعقدة ، من الحكم على سياسة أو
خطة بالنجاح أو الفشل ، أو وصف الحالة الاجتماعية لشعب من الشعوب
الاجنبية — وبعبارة اخرى . في المسائل التي لا يكون الجواب فيها نعم أو
لا ، بل يكون خفياً يقضي الدقة في وزن الدلائل واستنباط الاستنتاجات —
فان تقسيم العمل في رواية الخبر يسبب اضطراباً وسوء فهم بل سوء تصوير
لا حده » .

والمستر والتر ليجان هو صاحب الرأي القائل ان الصحافة لا يمكن إلا أن تعد زائدة اجتماعية غير طبيعية : ما لم تتطور كهيئة الى مستوى يضيء في السمو مستوى الطب والقضاء .

وعلى ذلك يجب ان تكون الصحافة مهنة تقتضي حداً أدنى من العدة الفكرية ، ويجب ان تشمل هذه العدة بالتمام « بماهية الشهادة والدليل » . وقد قال المستر ليجان في سياق كلامه عن هذه الناحية من الموضوع :

« ان هذه الزيادة في كرامة الصحافة يجب ان تكون مصحوبة بتدريب دقيق على الفن الصحفي بحوره المنل الأعلى لشهادة الرصينة المبينة على التفكير الحصيف ، ويجب التحلي عن ذلك الاستهتار الذميم العالق بالمهنة ، لأن الاشخاص الهزليين الذين يتصيدون الاخبار ليسوا قوام العمل الصحفي وانما قوام هذا العمل أولئك العلماء الجريثون الصبورون الذين جاهدوا في سبيل معرفة العالم على حقيقته . فان رواية الخبر تقتضي أسمى الفضائل العلمية ، لأن الخبر في ذاته معقد يصعب تحديده وامساكه . وأولى الفضائل العلمية هي ألا يعتمد المرء على صدق حديث من الاحاديث أكثر مما يبرره هذا الحديث . ومن الفضائل العلمية العليا ايضاً الشعور الصحيح بما هناك من احتمالات ، والفهم العميق لأهمية الوقائع الخاصة . وانك لتستطيع ان تحكم بسهولة على قيمة أي مراقب ، بالقدر الذي يعزوه من الثقة والصحة الى الخبر الذي يرويه . واذا لم تكن لديك حقائق خاصة تراجعها بها ، فان أفضل مقياس لقيمتها هو أنت تترى انما كان يشعر بأن هناك حدوداً لمعرفته أم لا . وهل هو يعلم انه رأى جانباً فقط من الحادث الذي يصفه ؟ وهل هو يستند الى معلومات خاصة يستطيع بها ان يصور ما يظن انه رآه .

« وهذا النوع من الحاجة التي قد تسعى سفسة ، لازم لكل منعلم ، ولكنه يختلف باختلاف المهن ، فهو يدخل في كل تدريب صحيح على مزاوله الشؤون القانونية . غير ان التشكك والتحري يتوقعان على نوع القضية التي يعالجها المحامي . أما عمل المحبر الصحفي فيختلف في جوده عن عمل المحامي ، ولذا فهو يقتضي تخصصاً آخر في فن التحقيق والتحصيل . وهذا في ذاته مشكلة بدائية تتطلب دراسة قياسية تختلف أنواع الشهود ومصادر المعلومات التي يتصل بها المحبر في عمله اليومي .

« وسأني يوم يدرك فيه الرجال حقيقة الدور الذي يلعبه الرأي العام في المجتمع . وعندئذ ان يتردد العلماء البعثة في وضع بحوث ورسالات عن البيئة والدليل ليستند اليها رجال جمع الاخبار . ولا توجد مثل هذه البحوث اليوم لأن العلم السياسي يقتصر الى باحثين لا يشاهونون في النظر الى الظواهر الشاردة على اعتبار انها غير جديرة بالدراسة الجدية » .

وبعد ، فلا بد من تشريع ينظم مهنة الصحافة . والحق ان هناك مبادئ مشرعة يشعر الصحفيون المعتازون بأن الشرف يفرض عليهم احترامها . فيجب انحاء هذا التشريع واقراره .

ويجب ان يطبق على مهنة الصحافة كل ما هو جيد من فكرة « النقابة التعاونية » كما تراها عاملة في المحاماة والطب . وبعد تأمين هذا الشرط تستطيع الجماعة المنظمة ان تجرب فكرة « الصحف الرسمية » على ألا تكون هذه الصحف خاضعة لسيطرة الحكومة ، بل تديرها هيئة تكون صلتها بالهيئة التنفيذية كصلة القضاء بها تماماً . أي تكون الصحف خاضعة لسلطة موازية للسلطة التنفيذية ، ومقيدة بمبادئ وأصول محددة . (وهذا لا يعني ان تقصر الصحافة على هذا النوع من الصحف) .

ومهما يكن من التكهّنات حول مشكلة الصحافة في المستقبل ، فما لا شك فيه ان الصحافة قد تحسّنت تحسّناً كبيراً في خلال السنين العشرين الأخيرة . فقد أخذ الجمهور يميل أكثر فأكثر الى النوع الاخباري الزيه من الصحف . وامل هذا يملل نجاح « رسائل الاخبار » . وهناك حقاً صحف محترمة متزايدة العدد ووسائل للتشر تعد مقومات لآفات التفاهة والتعصب والتهوس التي تقسم بها بعض الجرائد والمطبوعات . ومن هذه المقومات نقابة الاذاعة اللامسكية البريطانية ، خصوصاً من الناحية التثقيفية على الرغم مما عليها من قيود . ثم ان مطبوعات « بنجوين » تمحل بلا ريب مكاناً غير قليل الأهمية في هذا المجال .



طرائف ومآسي

إذا حبس الخبر اختل الرأي . ولكن الخبر بطله لا يمكن أن يحبس في مجتمع من البشر لهم عيون وآذان وأنوف وعقول ، ولهم احساس . والخبر قدرة عجيبة على التسرب والتسلل من أضيق المسارب وأدق الثقوب . فكل محاولة لحجبه إنما تشوهه ، وإذا شوه الخبر اضلرب الرأي وفسد . وما تبطن تظهره الأيام ، ويأتيك بالاخبار من لم تزود ...

والرأي لا يمكن كتمه ، ولا يمكن معادته . فهو كغيره من الاشياء المنعوية طلق مثل الهواء . والرأي إذا اشتدت صولته فنحول الى عقيدة راسخة في ضمير الشعب ، يستطيع ان يحرف أقوى الحواجز ويحطم أثقل القيود .

ومع ذلك يقوم هناك دائماً من يحاول حبس الخبر وخنق الرأي . والتاريخ حافل بحوادث هذا الصراع ، وفي المدنية المصرية شواهد على ثمار هذا الصراع ، ومعاهد هي النصب التذكارية للمجاهدين من ابطال حرية الرأي .

ولكن العالم في اضطراع دائم ، سواء أكانت الحالة حالة حرب رسمية ، أو حالة سلام وأمان . وأقوى مظاهر هذا الصراع في ميدان الفكر والرأي ، وان لم يكن أبرزها . والحرب أوطأ كلام ، كما يقول الشاعر العربي . ويمكن ان يقال ، بناء على وقائع هذه الحرب والحرب الماضية ، ان

أشقى الناس في حالة الحرب يسوا دائماً الجنود المتقاتلين في الميدان تحت
القبائل والمملكات بل في تلك النفوس الجريئة الباسلة التي تواصل الكفاح
بعد أن تنهزم الجيوش ويحتل الأعداء أرض الوطن . ثم أوثقت الرجال
والنساء الذين يحملون مشعل الحرية ، ويحاولون أن يسلبوا منه النور على
أخوانهم في وطنهم ، بعد أن يغمر بلادهم ظلام الاحتلال والحكم العسكري
الصارم . انهم يعملون . وقد جنوا رؤوسهم على أكفهم ، يلتفتون الاخبار
ويطبعونها وينشرونها في الصحف ، ويجمعون الرأي الصائب لتوجيه
مواليتهم بعد أن يفقد الشعب الممثل التوجيه والهداية تحت حكم القاصمين .
لقد خلقت هذه الحرب كثيراً من الأبطال نالوا أرفع أوسمة الشرف
والفخار . ولكن ليس أقل شأناً من هؤلاء الأبطال المتقاتلين بالحديد والنار ،
أبطال آخرون كالخفاوي وكافون بالقلم واللسان وبحروف من الرصاص
يطبعون بها الأوراق البيضاء « تحت الأرض » لتخرج هذه الأوراق
وقد حملت حروفاً من نور ، تبث الشجاعة في نفوس الخائفين والعزيمة في
جوانب المتخاذلين .

وفي أوروبا بلدان عديدة دخلت الحرب دفاعاً عن الحرية أو طلباً للحرية ،
خضعت للحرب وغلبت القوة العسكرية الغالبة ، وقضي عليها بالاحتلال في
وقت من الاوقات . في تلك البلدان كانت نظير صحف غير التي كانت تجهزها
القوة الحاكمة . صحف صغيرة الحجم غير متقنة الطبع ، يدل مظهرها على
اضطراب الايدي التي اشجتها . ولكن هذه الصحف الصغيرة وما عاونها
من منشورات ومطبوعات ، كان لها صوت قوي في الشعوب المملوكة على
امرها . وكان لها اثر في الأبقاء على طيب الحرية متقدماً في النفوس حتى حان
وقت التحرر . وقد كان وراء مثل هذه الصحف رجال ونساء يعرفون خطر

ما يعملون ، ويعملون ما يعرفون . هؤلاء وأمثالهم حملوا رسالة الصحافة الحرة في أحلك الاوقات ، بمثلين جميع رجال الصحافة من محررين ومخبرين وصفاقين وطباعين وعمال على الآلة الكتابية .

هذه الصحافة الخفية كانت تعمل « تحت الارض » في باريس المحتلة ، وفي بروكسل المحتلة ، وفي لاهاي المحتلة ، وفي فرسوفيا ، وفي بلغراد ، وفي أثينا ، وفي أوسلو ، وفي كثير من أنحاء البلدان التي امتحنت بمحنة الاحتلال الاجنبي .

وحتى مصر التي وقفنا العناية الالهية بلأيا الحرب مباشرة ، قد ذاعت من مضايقات الاحكام العسكرية وقبود الرقابة الصحافية ، ما أدى في وقت من الاوقات الى ظهور المنشورات الخفية المكتوبة بخط اليد أو بالآلة الكاتبة ، والمطبوعات الاخبارية متخذة شكل الكتب والمؤلفات ، يصدرها الرجال المعارضون والهيآت المعارضة .

ومما هو جدير بالذكر هنا انه ليس من الضروري أن تكون تصرفات السلسلة الخائكة دائماً هي السبب في ظهور « رسائل الاخبار » الخفية والمطبوعات التي تحتوي على الشكاوى والآراء المعارضة . بل يكفي في البلد الحبي أن تقصر الصحف في اداء رسالتها ، حتى يهب بعض القيورين لتكلمة القمص المزعوم في الخدمة الاخبارية الصحافية ، برسائل خاصة يطبعونها على نفقتهم ويرسلونها الى الناس في منازلهم ومكاتبهم ومحال أعمالهم ، كما حدث قبيل هذه الحرب في إنجلترا ، اذ قام بعض النازيين على الصحف البريطانية متهمين إياها بالتقصير في إبراز الحقائق الجوهرية وإيراد الاخبار الحقيقية . وفي مقدمة هؤلاء ، الكاتب المعروف باسم « كنج هال » الذي

لقيت وسائله الاخبارية الخاصة اهتماماً كبيراً أيام أزمة « ميونخ » وما بعدها .

ومما يسجله « تاريخ الصحافة العربية » لمؤلفه الكاتب المدقق الجليل الكونت فيليب دي طرازي ، ان المطبوعات الصحافية الخفية لعبت دوراً هاماً في أيام الثورة المصرية سنة ١٩١٩ . ويقول الكونت طرازي في ذلك — وهو شيخ مؤرخي الصحافة العربية وصاحب أكبر مجموعة من الصحف العربية المختلفة المواطنين — : « في أيام الثورة المصرية ، بعد ان صدرت الاوامر بتعطيل الجرائد المتطرفة ومع ظهور جرائد جديد ، لجأ بعض الصحافيين الى حيلة لم يسبق لها منيل في تاريخ الصحافة ، ترويحاً لافكارهم وتحريضاً للأهالي على الاستمرار في المقاومة . اذ طبعوا نشرات وكراسات بدلاً من الجرائد ، وصاروا يوزعونها على القراء والمشتريين ، تحت عناوين كُتِبَ ، في القاهرة والاسكندرية . وتلك النشرات وان لم يكن لأكثرها شكل الجرائد ظاهراً ، فانها تعد في الواقع نشرات دبرية بكل معنى الكلمة . وأهمها في القاهرة « الرعد المصري » و « منبأح الإصلاح » و « اللسان » و « عصفور النيل » و « الحاوي » و « الطلبة » و « البلابل » و « المرزبة » و « الخازوق » اه .

أما في الاسكندرية ، فيذكر الصحافيون الاسكندريون القدماء ، نشرة كانت تظهر بغير انتظام ، وكان لها في أيام الثورة الوطنية دوي لا يقل عن دوي نشرات القاهرة التي ذكرها صاحب « تاريخ الصحافة العربية » . وهذه النشرة هي « المسلة » ، وقد عرفت في تلك الايام بأنها « المسلة لا جريدة ولا مجلة » . ولكنها كانت في الواقع نشرة صحافية ، خدمت أغراضها

تحت ستار غير صحفي ، تجنباً للأحكام التي كانت تعانيها الصحف العربية في تلك الأيام .

ومما يرويه بعض الصحفيين المعاصرين ، ان بعض كتاب الصحف لافرنجية ذوي الميول الوطنية كانوا ينشرون في صحفهم مقالات وطنية حماسية — وكانت الصحف الافرنجية تتمتع بحرية أكثر من حرية الصحف العربية — ثم تؤخذ هذه المقالات وترجم ويتولى بعض خطباء الثورة تلاوتها على الناس في المقاهي والمحافل الخاصة ، إذكاء لروح الثورة الوطنية .

وقد أشرنا في الفصل الاول من هذا الكتاب ، في الحديث عن الصحافة والسطة ، الى ان في تاريخ الصحافة العربية ، سواء في مصر أم في البلدان العربية المجاورة ، أمثلة على الاضطهاد الذي ذهب ضحيته بعض الصحفيين الاحرار . واذا ذكرت حوادث الاضطهاد التي وقعت للصحفيين وجملة الاعلام العرب ، فان أكثر هذه الحوادث وأسوأها ، وقع في ظلال الحكم الاستبدادي الذي سار عليه بعض سلاطين آل عثمان في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن . وقد وصفت هذه الفترة بأنها أحلك المراحل في حياة الشعوب العربية الخاضعة للحكم العثماني .

وفيما يلي بعض الأمثلة اعتماداً على ما يرويه الكونت فيليب دي طرازي في كتابه الذي أشرنا اليه آنفاً :

سليم مركيس صحفي له مكاتبة في تاريخ النهضة الاستقلالية العربية . وهو فرع من أسرة عرف رجالها بالغيرة الوطنية وتعشق الأدب . أصدر جريدة « المشرق » في الاسكندرية في اول نوفمبر سنة ١٨٩٤ . ونهج في

تحريرها نهجاً جديداً لم يألوه الناس وقتئذ . فكانت جريدته تناقش السياسة
العثمانية بحرية مستغربة ، هاتكة الستار عن خيانات الحكام الاتراك
وفظائهم ، ومحرضة الشعب على المطالبة بالاصلاح . وكان عنوانها مذبلاً
بأربعة أبيات من نظم الأمير شكيب أرسلان اللبثاني وموقعة باسمه . وهي :

ويعت دار الملك أحسب انها الى الآن لم تبح الى المجد سلما
فألفينها قد أقفرت من كرامها ولم يبق فيها المجد إلا توها
وألفت فيها أمة عربية يرى الترك منها أمة الزنج أكرما
وما تقوموا من بني العرب خلة سوى ان خير الخلق لم يك أعجها

« فلما وصلت أعداد « المشر » الاولى الى بيروت أمرت الحكومة
العثمانية باحراقها ، ثم أصدرت محكمة الحواء حكماً على منشئها بالاعدام .
وقد طلبت ولاية بيروت من حكومة مصر تسليمها إياه . لكن اللورد كرومر
معمد المجلتراط طيب خاطره وصرح له بأنه لن يترك مصر أبداً . فاستأنف
المشر حملاته الاصلاحية على تركيا . وفي أواخر سنة ١٨٩٥ نقلت ادارته
الى القاهرة وصار يصدر فيها . فاستاء ولاية الامور في تركيا . وأرسلوا
بعض الرعاع للفتك بسليم سر كير غيلة . فنجوا بحمد الله وعناية كولس باشا
من مكيدتهم .

« وفي ٣٠ أيلول (سبتمبر) سنة ١٨٩٧ أصدرت المحكمة العليا في القاهرة
حكماً على سليم سر كير بالحبس اسبوعاً لأنه غاب في السلطان عبد الحميد
وغليوم الثاني امبراطور المانيا . وفي سنة ١٨٩٩ نقل « المشر » الى نيويورك
حيث والى . نشر مقالاته من دون تهيب أو جزع . حكمت عليه محكمة مصر غيائياً
بالحبس ١٨ شهراً وبغريمه التي قرئ . فلما رأت الحكومة العثمانية عجزها

عن القبض عليه حاولت استرضاءه وعاملته بالحلم . وصدر أمر السلطان بالمغفرة عنه . وفي ١٣ يناير سنة ١٩٠٢ كان ختام حياة « المشير » بعد أن خدم الوطن والانسانية تسع سنوات كاملة . ولدى اعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨ أخذ أصدقاء سليم سر كير وانصاره يهنئونه ، باعتبار انه أحد الذين أحسنوا الخدمة وسعوا في الإصلاح واحتملوا المذاب والسجن والتني في سبيل الوطن والمبدأ »



وهذا السيد خليل البدوي « بدأ حياته للمحافة عام ١٨٨٢ في جريدة « البشير » البيروتية . فتولى تحريرها ثمانية أعوام وثلاثة أشهر ، أنشأ في خلالها مجلته « الكنيسة الكاثوليكية » التي عاشت ثلاث سنوات . وقد أبدلها بجريدة « الفوائد » التي انتشرت خمسة اسابيع . وسمى الحساد في صاحبها فعملت . ولكن ذلك لم ينشط من عزائم السيد خليل البدوي ، فسافر الى الاسكندرية حيث فاز بامتياز جريدة « الاحوال » التي خدمت الوطن خدمة صادقة وأحرزت ثقة الجمهور . فكانت سبباً لنجاح مؤسسهما الذي ابتنى لها ولطبعتها بناية شاهقة في جادة المرفأ . وهي اول بناية شيدت لجريدة عربية في لبنان .

« ولما اعلن الدستور العثماني سنة ١٩٠٨ كانت « الاحوال » اول جريدة عربية أفلتت من نير الرقابة ، وسبقت سائر رصيفاتها في نشر هذه البشري . وهي ايضاً اول جريدة عربية في العالم صدرت مرتين في اليوم صباحاً ومساءً ، فداومت على هذه الحال عدة أعوام .

« ولا ينسى البيروتيون تلك التظاهرة الهائلة التي قام بها راع مدينتهم

مدفوعين من أولي الأغراض . إذ اجتمع منهم نحو العشرة آلاف رجل شاكي السلاح امام مكتب « الاحوال » يطلبون اهلاك منشئها لأنه أشار الى حالة البلاد السيئة واحتياجها الشديد الى الاصلاح العاجل قبل ان تمتد اليها الأصابع الاجنبية . وكان ذلك يوم الاربعاء ٧ ابريل سنة ١٩٠٩ ، يوم جاء خبر مقتل احمد صميم احد محرري جريدة « مرسى » التركية . وعلى أثر زيادة السر آلدن غورست معتمد بريطانيا العظمى في مصر لبيروت ولبنان . فلما رأى خليل البدوي ان حبه لاصلاح بلده ، كاد يحكون له تهلكة ، كرهت نفسه الصحافة وحافت خدمة الأدب في هذه البلاد . فكسر القلم وعول على هجر هذه المهنة الشريفة التي كان الشرقون يحفلون مقامها في ذلك العهد ، والتي لم يكن يخدمها لربح مادي هو في غنى عنه . ومنذ ذلك الحين باع مطبعته وحول الجريدة الى الذين اشتروا المطبعة لأجل استثمارها .

□ □ □

ولكن اذا كان جبل المشتقة لم يزل صابم سر كيتس أو خليل البدوي ، فقد كان هناك صحافيون آخرون أسوأ حظاً نظرت بهم يد السلطة العاشمة وعلقتهم من أعناقهم . ومن هؤلاء ، على سبيل التمثيل لا الحصر ، الشيخ احمد حسن طباره الذي يقول عنه منشئ « تاريخ الصحافة العربية » انه « تعلم مهنة الصحافة في جريدة « ثمرات التنوير » لصاحبها الشيخ عبد القادر قباني . وبعد اعلان الدستور العثماني أنشأ الشيخ طباره جريدته « الاتحاد العثماني » التي أودعها نفايات فقه السيال . فكان من المبرزين في أساليب السياسة . ولما عقد المؤتمر العربي سنة ١٩١٣ في باريس برئاسة عبد الحميد الزهراوي عين فيه كاتباً أول . فلم يبق ذلك في عيون الولاة العثمانيين الذين

كنتموا غيظهم ، وما لبثوا يترقبون الفرص للاقتصاص من الشيخ احمد حسن مباره حتى نشبت الحرب العظمى . فندبوا اليه خيانة الوطن . وبعد ما حاكموه في المحكمة العسكرية اعدموه شنقاً في ساحة الشهداء في بيروت يوم ٦ أيار سنة ١٩١٦ .

وهناك عبد الغني العربي انتهت حياته الصحافية بحبل المشنقة . ويقول الكونت طرازي عنه انه كان من الصحافيين الموهوبين فقد « نزع نفسه الى الصحافة منذ الصغر . فسافر الى أوروبا وتعلم أصولها في المدارس المتخصصة بهذا الفن . وبعد عودته الى بيروت أنشأ جريدة « المفيد » التي كانت أول جريدة عثمانية جاهزت بانتقاد الحكومة لاستعمالها بعد اعلان الدستور تلك العبارات المزيفة التي اعتاد السلاطين أن يسردوها ، من دون معنى ، في تبليغهم فرماناتهم . وقد وصفه احدي صحف مصر بقولها « أجراً كتيبة الاسلام في عصره . يستشره التمتعص والتدليس . يتوخى الحقائق في كتاباته ولو كلفه الخسائر الجمة ... ولا يستحب من عبد الغني افندي تهوره أحياناً في كتاباته . ولكن ذلك نتيجة اندفاعه وتقانيه في سبيل وطنه . وهو من الداهيين مذهب العقلاء بوجوب اسقاط الخوفاة من بين الحكام العثمانيين ... » وقد انتهت حياة هذا الصحافي بالاعدام شنقاً ، مع كثير من رفاقه بالجهاد الوطني .



بعد هذه المآسي ، نذكر بعض الطرائف والأقوال المنسوبة الى بعض كبار القادة والكتاب ، في الصحافة ، نقلاً عن « تاريخ الصحافة العربية » :
أول من استعمل لفظة « الصحافة » بمعناها الحالي كان الشيخ نجيب الحداد (مجلة سركيس عدد أول سنة ثمانية) منشئ « جريدة « لسان العرب »

في الاسكندرية وحفيد الشيخ ناصيف اليازجي . واليه يرجع الفضل في اختيارها فقلده سائر الصحافيين من بعده .

وكانت تسمى الصحف في أول عهدها « الوقائع » ، ومنها جريدة « الوقائع المصرية » كما دعاها به رعاة بك الطبطبائي . وسميت ايضاً « غزته » نسبة الى قطعة من النقود بهذا الاسم كانت تباع الصحيفة بها فعرفت باسمها . وقيل ان اول صحيفة ظهرت في البندقية ، وكان ذلك سنة ١٥٦٦ ، كانت تسمى « غزته » فشملت هذه التسمية كل صحيفة بلا استثناء .

ولما أنشأ خليل الخوري سنة ١٨٥٨ جريدة « حديقة الأخبار » في بيروت أطلق عليها لفظة « جرنال » وهي كلمة فرنسية معناها « يومي » . ثم رأى الكونت رشيد الدحداح اللبناني صاحب جريدة « برجيس باريس » الباريسية سد هذه النقص فاختار لفظة « صحيفة » وجرى مجراه أكثر أرباب الصحف في ذلك العهد وبمده . فلما كان من احمد فارس الشدياق صاحب « الجوائب » في القسطنطينية ومناظر الكونت في بعض المسائل اللغوية الا أن عقد العزم على استعمال لفظة « جريدة » وهي « الصحف المكتوبة » كما ورد في معجمات اللغة . ومن ذلك الوقت شاع اسم الجريدة لدى جميع الصحافيين بمعناها العصري .

وكان الصحافيون لا يفرقون بين الجريدة وبين المجلة في الاستعمال . ومن المعلوم ان الافرنج أطلقوا اسم المجلة « revue » على الصحف الدورية التي تصدر على شكل الكراسة . فلما تولى الشيخ ابراهيم اليازجي ادارة « الطبيب » البيروتية سنة ١٨٨٤ بالاشتراك مع الدكتورين بشارة زلزل وخليل بك سعاده اشار باستعمال « مجلة » (صحيفة فيها المسكة ، كما ورد

في القاموس) فأثبتها بمعناها المصري وتابعته في هذا الاصطلاح جميع
المجلات التي صدرت بعدها والتي كانت قبلها (وقد يدهش القارئ الذي
يطالع بعض مجلات هذا العصر إذ يعلم أن المجلة معناها صحيفة فيها الحكمة)

« قال السلطان عبد الحميد الثاني بعد خلعه من عرش السلطنة العثمانية :
« لو عدت الى بيلدز ، لوضعت محرري الجرائد كلهم في أنون كبريت »
« قال نابليون الأول : « انني أوجس خوفاً من ثلاث جرائد أكثر
مما أوجس من مائة ألف مقاتل »
« قال نقولا الثاني قيصر روسيا : « جميل انت أيها القلم ولكنك
أقبح من الشيطان في ممالكتي »

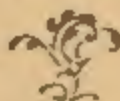
« بعث دي بلوتر مكاتب « التيمس » الباريسي الى جريدته بصورة
معاهدة مؤتمر برلين قبل أن يوقع عليها معتمدو الدول ، فلما اجتمعوا في
اليوم الثاني من مؤتمر رفع الامير بسمرك غطاء المنضدة المسترسل ، فقبل
له لماذا ، فأجاب بسمرك « لأرى اذا كان دي بلوتر محتبئاً تحتها ليستطام
أسرارنا »

« وقال وليم ستيد صاحب « مجلة المجلات » الانجليزية ، وقد غرق في
حادثة الباخرة تيتانيك سنة ١٩١٢ ، « الكاتب السياسي يرتعش من منظره
رئيس مجمع الشياطين »

« قال انطون الجليل (بك) منشىء مجلة « الزهور » في القاهرة :
كان حامل القلم كحامل السيف ، في يمين كليهما سلاح ماض ... وأصبح
حامل القلم في العصر الحديث كالتقايط على الصولجان كلاهما نافذ الكلمة
مرعي الجانب . ولكن ذلك لا يتم للكاتب الا اذا فهم حقيقة مهمته ،

وأدرك شرف مهنته . فإذا لم يكن كل من هز الحسام بضارب ، فكذلك ليس كل من هز اليراع بكاتب . وأبعد حملة الأقلام تقوذاً الآن هم الصحفيون بفضل انتشار الصحف وأقبال الكبير والصغير عليها . وعليه يجب أن تكون الصحافة — كما قال أحد كبار المفكرين — شجرة الحقيقة يفرد على أفنانها الكتاب الصادقون »

« وقال عبد القادر حمزه (باشا) صاحب جريدة « الاهالي » بالاسكندرية : « إذا حوسب كل امرئ على عمله كان حسابه مجزئاً لا مفصلاً . وإذا حوسب الكتاب الصحفي على ما يرفش ويسطر كان حسابه على كل كلمة من كلماته ، وتعبير من تعبيراته . لأن الكاتب الصحفي مرشد ومؤرخ وقيم وناصح ومعلم . وبمقدار هذه الصفات الجليلة يحاسبه الجمهور عليها حساباً كبيراً »



فهرس

صفحة	
٣	الاهداء
٥	تلك الحرية
٤٢	الصحافة وحررتها ... لويكهام ستيفد
١٠٢	حرية الصحافة ... لنورمان آنجيل
١٣٢	مراائف وماآسي